جـامـعـة الـعربي التبـسي - تبسـة -
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

إنعكاسات الهجرة غير القانونية على الأمن الوطني الجزائري

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص دراسات إستراتجية

إعداد الطالبيـن:
عبد السلام جاب الله
عبد السميع بوشقورة

إشراف الأستاذ:
د.إدريس عطية

أعضاء لجنة المناقشة

الإسـم و اللقـب	الرتبـة العلميـة	الصفـة
باديس بن حدة	أستاذ مساعد	رئيسا
إدريس عطية	أستاذ محاضر	مشرفا و مقررا
أمير عباد	أستاذ مساعد	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2015- 2016

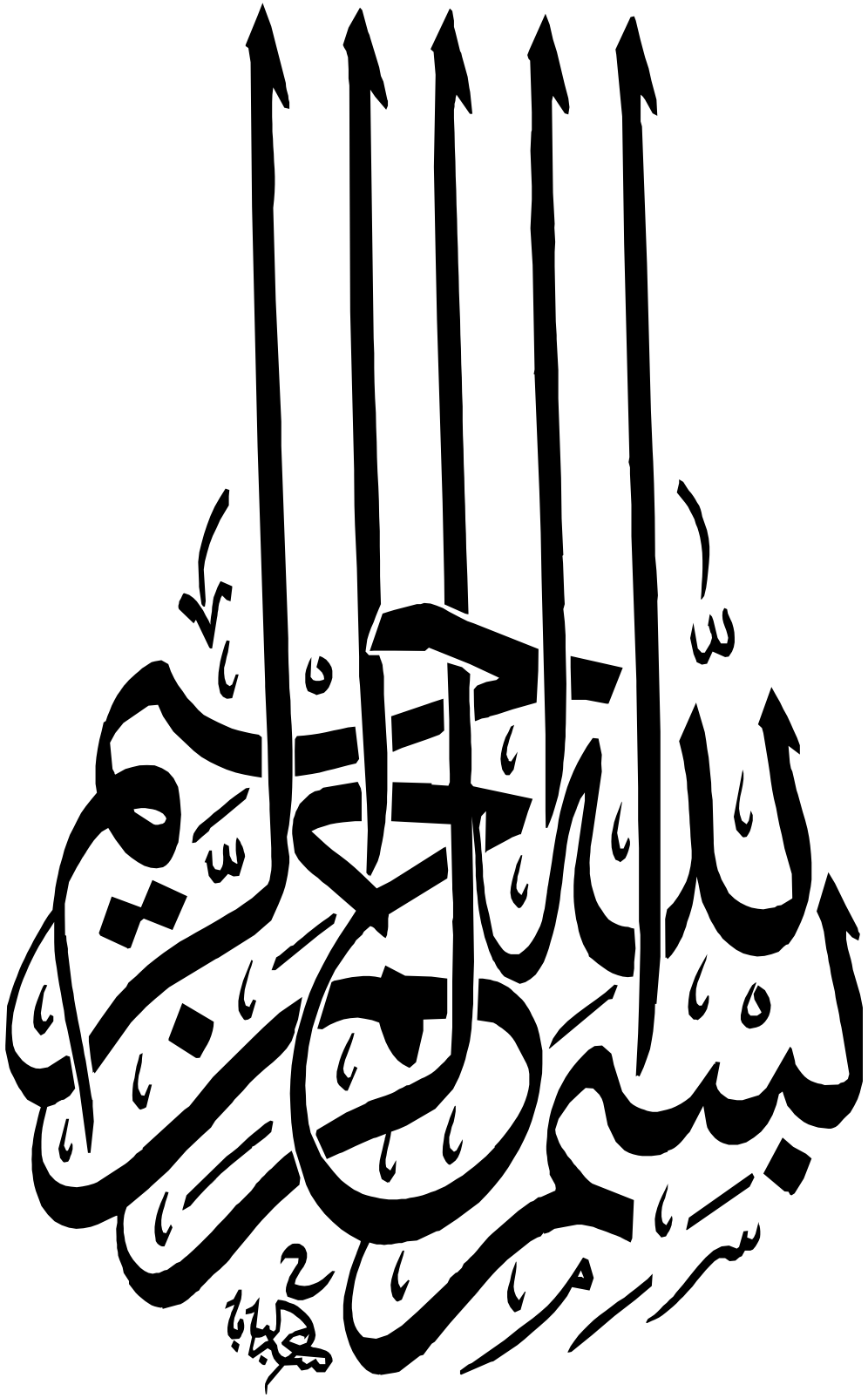
بسم الله الرحمن الرحيم

خطـة الدراســـــــة

مقــدمـــة

الفصل الأول : تـداعيـات الهجـرة غير القانونيـة مقـاربـة معرفيــة

المبحث الأول : البعد الإ بستمولوجــي للهجرة غير القانونيـة

المطلب الأول : الإطار الايتيمولوجي للهجرة غير القانونية

المطلب الثاني : الحدود المفهومية للهجرة غير القانونية مع المفاهيم المجاورة

المطلب الثالث: مسببات ودوافع الهجـرة غير القانونية

المبحث الثاني: المقــاربـات الأمنيــة للهجـرة غير القانونيــة

المطلب الأول : أمننة الهجـرة وفق أطروحــة كوبنهاجـــن

المطلب الثاني : مدرسة أبريست ويث وتسييس قضايا الهجرة

المطلب الثالث: مدرسة باريس : نزع القـوننة وتحـريم الهجـرة

الفصل الثاني: واقــع الهجــرة غيــر القانونيـــة في الجزائـــــــر

المبحث الأول : خصوصية الموقع الجغرافي للجزائر :الأهمية الجيوسياسية والانكشاف الأمني

المطلب الأول : خصائص الحدود الجزائرية

المطلب الثاني : أساليب توغل المهاجرين الأفارقة عبر الحدود الجزائرية

المطلب الثالث: منافذ ونقاط عبور المهاجرين غير القانونيين عبر الحدود الجزائرية

المبحث الثاني : الجزائـــــر من دولـة عبور إلى دولـة مقصد

المطلب الأول : بيئة الأمن في إفريقيا

المطلب الثاني : العوامل الاقتصادية المفسرة لتحول الجزائر إلى دولة مقصد

المطلب الثالث : العوامل السياسيـة المفسرة لتحول الجزائر إلى دولة مقصد

الفصل الثالث : الانعكاسـات الأمنية للهجرة غير القانونيـة على الجزائـر والاستراتيجيـات السياسية و الأمنية لاحتـواء الظاهـرة

المبحث الأول : تداعيات الهجرة غير القانونية على الأمن الداخلي للجزائر

المطلب الأول : انعكاسات الهجرة غير القانونية على الأمن الاقتصادي

المطلب الثاني : انعكاسات الهجرة غير القانونية على الأمن الصحي

المطلب الثالث : انعكاسات الهجرة غير القانونية على الأمن المجتمعي

المبحث الثاني: ظاهرة الهجرة غير القانونية بين المعالجة القانونية و الأمنية السياسية

المطلب الأول : آليات مكافحة الهجرة غير القانونية في الجزائر على المستوى الداخلي

المطلب الثاني : المقاربة الجزائرية لاحتواء الهجرة غير القانونية على المستوى الإقليمي

المطلب الثالث : المقاربة الجزائرية لمكافحة الهجرة غير القانونية على المستوى الدولي

الخاتمة

ملخص

شكلت نهاية الحرب الباردة نقطة تحول جذري في حقل الدراسات الأمنية، فأصبح بذلك مفهوم الأمن يشمل عدة قضايا غير عسكرية كالهجرة غير القانونية، هذا التحول جعل من الهجرة غير القانونية احد المعضلات الأمنية التي تثير مخاوف الدول نظرا لارتباطاتها بالأشكال الأخرى للجريمة المنظمة كالاتجار بالبشر و المخدرات ،الإرهاب ، العنف و التطرف.وهو ما فرض منطق أمننة الهجرة

الجزائر تعاني من الآثار السلبية للهجرة غير القانونية بحكم موقعها الجغرافي المميز، فتدفق الكبير للمهاجرين الأفارقة غير القانونيين جعل من أمنها في كافة مستوياته (فرد،مجتمع،دولة) معرض للخطر ، هذه الدراسة تحاول تبيان التداعيات الأمنية للهجرة غير القانونية على الأمن الوطني الجزائري وذلك من خلال :

أولا : إبراز مخاطر الهجرة غير القانونية على الأمن الجزائري وفق طرح مدرسة كوبنهاجن (اقتصادي، مجتمعي ، هوياتي.....)

ثانيا : تداعيات ارتباط الهجرة غير القانونية بالأشكال الأخرى للجريمة المنظمة في منطقة الساحل وذلك انطلاقا من مسلمة أن بناء الأمن الوطني وإن تعلق بالدولة الوطنية وتحدد بها فإن محدداته أوسع من أن تنحصر في حدودها.

تداعيات الهجرة غير القانونية تمس أغلب الدول(مصدر، عبور و مقصد)ما يتطلب تبني مقاربة و إستراتيجية شاملة ،متوازنة و متفق عليها لأجل إدارة متوازنة، فعالة و أخلاقية لظاهرة الهجرة غير القانونية.

Abstract

The end of the Cold War, formed a radical turning point in the security studies field , Bringing the concept of security includes many non-military issues such as irregular immigration because of its link with other forms of organized crime such as terrorism and violence .

Algeria suffer from the negative effects of illegal immigration Due to its of geographical location. these flows of irregular migrants across the Algerian borders , are threatening its security (individual, society and state).

This study attempts to show the security implications of illegal immigration on the Algerian national security and through the :

First: exposing the risks of irregular immigration on the Algerian security According to the the perspective of the Copenhagen School

(economic, social and cultural Security.).

Second : exposing the Implications of illegal immigration link and other forms of organized crime in the Sahe

Irregular migration affects the majority of states (source , transit and destination) This requires the adoption of a global , coordinated and balanced approach for an effective and ethic management of this phenomenon .

مقدمة

مقدمـــة

شكلت نهاية الحرب الباردة نقطة تحول جذري في مسار العلاقات الدولية بصفة عامة، والدراسات الأمنية والإستراتيجية بصفة خاصة، لما لما أفرزته من تحولات أسفرت عن تغيرات جذرية في جميع المجالات. وباعتبار الأمن من المواضيع التي تتميز بالحساسية والت ، فقد عرفت القيم الأمنية تهديدات كبيرة مست جميع المستويات ، شهد خلالها الأمن تطور مفاهيمي- ظري من الأمن العسكري إلى الأمن المجتمعي ، فبعدما كان مصدر التهديد الأمني ينحصر في حيز ضيق يتجسد في النزاعات والحروب المباشرة بين طرفين(دولتين)، تطور الأمر لأوسع ذلك وبرزت متغيرات تهديد جديدة كالإرهاب الدولي،الجريمة المنظمة والهجرة غير القانونية(السّرية) ،لذا فإن الأمن الإنساني كمدخل جديد في الدراسات الأمنية جعل من الهجرة سواء كانت قانونية أو غير قانونية ضمن الأبعاد الشاملة للأمن وتشكل إحدى أبرز القطاعات الجديدة في الدراسات الأمنية .

مع اتساع مفهوم الأمن تحولت الهجرة غير القانونية إلى أكبر القضايا التي تثير مخاوف الدول خاصة دول الاستقبال ، هذا الوضع أدى إلى تكريس منطق أمننة الظاهرة ، إذ تحولت إلى أحد الظواهر الأمنية التي أصبحت تأخذ أكبر المساحات في المؤتمرات و الاجتماعات الدولية المتعلقة بالأمن خاصة لدى الدول الأوروبية . بذلك أصبحت الدراسات تركز على الارتباط الموجود بين الهجرة و الأبعاد الأخرى غير العسكرية للأمن التي تصحب هذا النوع من الحراك البشري كالإرهاب ، و المتاجرة بالسلاح و غيرها.

معظم دول العالم تشهد الظاهرة سواء بصفتها مراكز عبور ، مقصد أو مصدر . الجزائر كغيرها من العديد من دول العالم تشهد هذه الظاهرة بأبعادها الثلاثة باعتبارها دولة عبور ، مصدر و مقصد للمهاجرين . فالجزائر بحكم موقعها الجغرافي و طول حدودها خاصة الجنوبية منها جعلها تعرف تدفق كبير للمهاجرين غير القانونيين الأفارقة، سواء للعبور إلى أوروبا أو للاستقرار بها . هذا الوضع أصبح يهدد الأمن الجزائري بكل أبعاده (**فرد، مجتمع، دولة** .) و ذلك بالنظر إلى الارتباطات الوثيقة بين حركة الهجرة غير القانونية و الأبعاد غير العسكرية الأخرى للأمن، ذلك أن المهاجر يضطر للتورط في ممارسة بعض الجرائم أو يقع ضحية لها .بهذا أصبحت الهجرة غير القانونية تشكل رهانا أساسيا لأمن الدولة الجزائرية و رهانا لعلاقاتها الخارجية سواء في المحيط الإفريقي أو الأوروبي.

التطورات السياسية التي عرفتها بعض الدول الإفريقية بداية عام 2011 م ،خاصة دول الجوار كليبيا و تونس من شانها أن تضاعف التهديدات الأمنية للهجرة غير القانونية على الجزائر و هو الأمر الذي من شأنه رفع مستوي التهديد ، خاصة و أن الحدود الجزائرية ذات امتداد واسع يصعب مراقبتها بالكلية.

في هذا السياق سنحاول من خلال هذه الدراسة إلقاء الضوء على ظاهرة الهجرة غير القانونية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائر وعلاقة هذا الشكل من الهجرة بمصادر التهديد الأخرى، كالإرهاب و المتاجرة بالمخدرات و السلاح، التي تشكل خطر يهدد أمن الدولة الجزائرية، سيادتها، سياستها و وضعها الاقتصادي، و كل هذا يستدعى البحث في الأسباب الحقيقية المؤدية إلى هذه المشكلة المأساوية، وتحليل لأبعادها وانعكاساتها الأمنية على الجزائر.

الإطار المنهجي و المفهومي والنظري

أولا- المشكلة البحثية:

لمعالجة هذا الموضوع المتعلق باالهجرة غير القانونية وانعكاساتها على الأمن الجزائري نطرح المشكلة التالية:

كيف تنعكس الهجرة غير القانونية على الأمن الوطني الجزائري؟ وما مضمون المقاربة الجزائرية لاحتواء الظاهرة على المستوى الوطني،الإقليمي و الدولي؟.

تندرج ضمن هذه المشكلة التساؤلات التالية:

1- ما هي العوامل المفسرة لتحول الجزائر إلى دولة عبور ومقصد للمهاجرين ؟.

2- في ما تتمثل التداعيات الأمنية للهجرة الإفريقية غير القانونية على الجزائر ؟

3- ما مضمون المقاربة الجزائرية المتبعة لاحتواء هذه الظاهرة على المستوي المحلي ، الإفريقي و الدولي ؟

ثانيـا: مجالات الدراسـة:

أ – المجال المكاني :

الهجرة غير القانونية هي ظاهرة عالمية لا تقتصر على شعب معين ، ومن ثم فهي تمس الأمن والسلم الدوليين ، وتتسبب في عدم الاستقرار السياسي ، الاقتصادي ، الاجتماعي و الصحي ، كما تؤثر في عملية التنمية في الدول الإفريقية التي تنطلق منها الهجرة ، و هذه الدراسة تناقش ظاهرة إنسانية ذات أبعاد سياسية ،اقتصادية ،اجتماعية ،جغرافية و أمنية. وبالتالي تركز هذه الدراسة على انعكاسات الهجرة غير القانونية على الجزائر باعتبارها دولة تقع في مركز القارات الثلاث : إفريقيا،أسيا و أوروبا ، وهو ما ساهم في تواجد الأشكال الثلاث للهجرة غير القانونية كمركز عبور ، مقصد و مصدرا للهجرة غير القانونية .

ب- المجال الزماني:

الدراسة تركز على فترة تاريخية تتسم بتزايد وتيرة الهجرة غير القانونية ، وتركز بصورة أكبر على الفترة الممتدة بين **2011** إلى وقتنا الراهن ، حيث اتسع فيها نطاق هذه الظاهرة وتغيرت أشكالها و أنماطها مما زاد من تفاقم خطورتها على المهاجرين بالدرجة الأولى وعلى دول المصدر ، العبور و دول الاستقبال . و هي نفسها الفترة التي زاد فيها الاهتمام الدولي بالهجرة غير القانونية من خلال أمننتها ، خاصة في ظل التطورات التي عرفتها الظاهرة عبر الجزائر خلال هذه الفترة تزامنا مع ما عرفته القارة الإفريقية من تطورات سياسية ، خاصة بعض دول الجوار (ليبيا،مالي،تونس) الأمر الذي أثر على تزايد الظاهرة و تعمق ارتباطاتها بالجوانب غير العسكرية للأمن كالمتاجرة بالسلاح و المخدرات

ج- المجال الموضوعي:

تهتم هذه الدراسة بتسليط الضوء على أحد أهم القضايا المعاصرة و المتمثلة في الهجرة غير القانونية ، وذلك من خلال التركيز على تداعيات هذه الظاهرة على الأمن الوطني الجزائري في كافة مستوياته (السياسي، لاقتصادي ، الصحي،المجتمعي....)، بالإضافة إلى الوقوف على أهم مسبباتها و أنماطها و أشكالها وتحولاتها المتنوعة وطبيعة الخطر الذي تمثله، و آليات مواجهتها المتنوعة المحلية منها الإقليمية والدولية.

ثالثا: الفروض العلمية:

تقوم الدراسة بطرح مجموعة من الفروض العلمية لتحليل ظاهرة الهجرة غير القانونية وقراءة آليات مواجهتها، حيث تعتبر هذه الفروض العلمية بمثابة الضوابط الأساسية التي تحكم مسار البحث وتحدد وجهته.

1- الفرضية المركزية

تؤثر الهجرة غير القانونية بشكل كبير على الأمن الوطني الجزائري بكل أبعاده الوطنية الإقليمية والدولية.

2- الفروض العلمية:

- **الفرضية الأولى:**

تشكل الظروف المزرية التي يعيشها الإنسان الإفريقي دافعا رئيسيا للهجرة غير القانونية.

- **الفرضية الثانية :**

يشكل الاستقرار السياسي و الأمني للجزائر عاملا جاذبا للتدفق الهجرات الى الجزائر

- **الفرضية الثالثة:**

تشكل الهجرة غير القانونية دورا مهما في تحديد ملامح ومحتوى العقيدة الأمنية الجزائرية

رابعا: أهمية الدراسة العلمية و العملية :

تنبع أهمية الدراسة من خلال أهمية الموضوع الذي تعالجه و المتعلق بالهجرة غير القانونية خاصة في الوقت الحالي إذ تنوعت الإشكالات المتعلقة بالهجرة غير القانونية الأمنية منها.

أ – الأهمية العلمية:

تهتم هذه الدراسة ببحث موضوع الهجرة غير القانونية كونه من المواضيع التي تلقى اهتمام الدارسين في حقل العلاقات الدولية، خاصة و أنه متعدد الجوانب سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية.

حيث تسعى هذه الدراسة إلى معرفة وتحليل مستويات هذه الظاهرة وأطرافها المختلفة،كما تهدف هذه الدراسة إلى تقصي ظاهرة الهجرة غير القانونية في الساحل الإفريقي ودرجة الخطر الذي تمثله على الجزائر ،بالإضافة إلى جمع المزيد من البيانات و المعلومات عن هذه الظاهرة وتفرعاتها في إفريقيا، واليات مواجهتها وانعكاسات ذلك على الأمن الوطني الجزائري.

ب– الأهمية العملية:

تتمثل الأهمية العملية في الكشف عن أهم الدوافع المؤدية إلى ارتكاب هذه المخالفة القانونية إذا اعتبرنا دخول أراضي دول أخرى مخالفة يحاسب عليها القانون .كما تحاول الدراسة الوقوف على الارتباط بين الهجرة و الأمن و أثر ذلك على الجزائر، لتسهيل علاج الظاهرة أو على الأقل التخفيف منها.

هذا البحث يعد محاولة لإنجاز مردود علمي يثري المكتبة و يكون خلفية لدراسات مستقبلية، و مردود ذو قيمة اجتماعية يحد من الانتحار الجماعي الذي كبد الدول الإفريقية خسائر مادية و بشرية جسيمة.

خامسا: المناهج و الاقترابات:

إن موضوع الظاهرة المراد دراستها والبحث فيها ،هو الذي يحدد المنهج أو المناهج التي لابد من توظيفها للاستفادة منها لدراسة الظاهرة محل البحث ، و لدراسة الإشكالية المطروحة حاولنا استعمال بعض المناهج التي تساعدنا على الإحاطة بالظاهرة محل الدراسة لإيجاد الحلول الملائمة لها.

أ- المنهج التاريخي Historical Méthod

يقول "**بولين يونج**" **إننا في البحث الاجتماعي نتعقب التطور التاريخي لكي نعيد بناء العمليات الاجتماعية** ...."[1]، لذلك تعتمد الدراسة على هذا المنهج لتتبع ظاهرة الهجرة غير القانونية زمنيا،حيث يفيدنا المنهج التاريخي في العودة دائما للبحث في التاريخ عن خصائص هذه الظاهرة و أبعادها واستعراض مسارها. ضافة إلى تتبع مسار العقيدة الأمنية للجزائر في إدارتها لهذه الظاهرة ،كما يساعدنا على كشف العلاقة التي تقوم بين الأسباب المؤدية للظاهرة و النتائج المترتبة على ذلك.

ب- المنهج المقارن : Comparative Méthod

كان الهدف من توظيف المنهج المقارن في هذه الدراسة رصد أهم نقاط التحول في مسار ظاهرة الهجرة في إفريقيا من خلا تبيان أهم نقاط التحول التي عرفتها دول إفريقيا وتحولها من بلدان مصدر إلى بلدان عبور ومقصد ، كما يبرز المنهج المقارن في سياق الإستراتيجيات المتبعة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير القانونية ، من خلال المقارنة بين الإستراتيجيات المحلية،الإقليمية والدولية في سياق تطور تاريخي للمشهد الإقليمي،والدولي

ج- المنهج الإحصائي:Statistical Méthod

يساعد من خلال الاعتماد عليه في قراءة وتحليل الإحصائيات و المؤشرات وكذا الأرقام العديدة المعتمدة في البحث ، ومحاولة ترجمتها في نفس الوقت الى بيانات كيفية تعكس طبيعة العلاقة بين متغيرات الظواهر ومخرجات تفاعلها .أما فيما يخص الإقترابات التي توضفها الدراسة فهي تستخدم:

أولا: الاقتراب النسقي لـ دافيد ايستون: "David Eston "

يعتبر هذا الإطار التحليلي كما يراه" دافيد إستون"**David Eston**" هو دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي من التفاعلات السياسية متوجهة بصفة أساسية نحو التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع، تبدأ هذه الدائرة بالمدخلات"**Inputs**" و تنتهي" بالمخرجات "**Outputs**" و تقوم عملية التغذية الإسترجاعية "**Feedback**" بالربط بين نقطتي البداية و النهاية أي بين المدخلات و المخرجات[2]. ويقصد بالمدخلات في هذه الدراسة، العوامل المسئولة عن ظهور وتصاعد ظاهرة الهجرة في منطقة الساحل الإفريقي خلال الفترة الزمنية قيد الاهتمام ،بينما تشير المخرجات إلى استجابة النظم السياسية التي تمثلت في محاولة التقليل من

---

[1] محمد شلبي ،" **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم ،المناهج، الاقترابات، والأدوات**"، (الجزائر:دار هومة، ط4، 2002)، ص56

[2] **المرجع نفسه**، ص ص. 130-137

الظاهرة ولما لا الوصول إلى ضبطها وفق ميكانيزمات قانونية وذلك من خلال تنسيقات أمنية بين الجزائر من جهة والدول الأفريقية من جهة ثانية .

ثانيا: الاقتراب الوظيفي لـ غابريال الموند: "Gabriel Almond"

يركز هذا الاقتراب على البنية والنظام و الوظيفة حيث تشير البنية إلى الأنشطة القابلة للملاحظة والتي تشكل النظام السياسي ،أما النظام فيشير الى كل التفاعلات التي تؤثر في الاستخدام أو التهديد باستخدام الإكراه الشرعي ،وتعني الوظيفة سلوك وعملية تصدر عن الفواعل.

سادسا: تحديد المفاهيم :

1-الأمن: Security

لقدت تعددت الطروحات والتصورات حول مفهوم الأمن ،كما تعددت مرجعيات وأشكال تعريفه وهذا التعدد نابع من الاختلاف في البيئة الأمنية للمفكرين وللحالة موضع التحليل، وكذا حركية التهديدات الأمنية التي تواجهها المنظومة الدولية .

حاول" **باري بوزان** "**Barry Buzan**"إعطاء تعريف شامل للأمن يتمحور حول : " العمل على التحرر من التهديد "،ففي إطار النظام الدولي فإن الأمر يتعلق بقدرة الدول و المجتمعات في حفظ هويتها المستقلة و تماسكها العملي ، أما على المستوى الوطني فالأمن يعني قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية[1] .ويرى **هنري كسنجر** وزير الخارجية الأمريكي الأسبق أن الأمن يعني : أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء[2].

[1] Barry Buzan,"**Regional power** :**the structure of international relations**", (UK: Cambridge university press, 2003), p:45.

[2] محمد امين سني، "**مفهوم الأمن** "، (2مايو2008):على الرابط: http://snimedamine.maktoobblog.com9939212016

تاريخ التصفح 2016/03/10

أما **روبرت ماكنامارا** ،"**Robert Macnamara**" فعرفه على انه : "التطور والتنمية، سواء كان اجتماعي، اقتصادي، سياسي، أو ثقافي،أي تحقيق امن الدولة يكمن في المعرفة الشاملة العميقة في المصادر التي تهدد قدرتها في التنمية، ومواجهتها لمنح الفرصة لتنمية قدراتها.

2- الأمننة: Securitzation

تكثيف الخطاب السياسي لإضفاء الطابع الأمني على قضية ما، أي رفعها من السياسة العادية إلى الحالة الاستثنائية[1]،فالأمننة هي المسار الذي يقوم من خلاله فاعل ما بالإعلان على أن مشكلة خاصة أو ديناميكية معينة تشكل "**تهديدا وجوديا**" [2] .تمثل نظرية الفعل الخطابي نقطة البداية في مفهوم الأمننة ،أي كيف يمكن القيام بأفعال بالكلمات فالأمننة تدرس من خلال تحليل الخطاب لتقديم شئ بوصفه تهديدا وجوديا ،بحيث يتقبلها الجمهور ويسمح باستخدام الإجراءات الاستثنائية لمحاربة التهديد[3].

تهدف عملية الأمننة إلى" إضفاء الطابع الأمني على قضية ما إلى تشريع لجوء القائمين على رسم السياسة العامة لانتهاج ترتيبات استثنائية الغاية منها تأمين "الكيان"(المرجعية) محل التهديد من المخاطر المحدقة به.إذ يمكن التعامل معها بحرية أكثر،بعيدا عن الضغوط و القيود التي تمارسها الديمقراطية لصناعة القرار ، لاسيما ما يرافقها من ضغط لمنظمات المجتمع المدني [4]

وبالتالي يمكن القول أن الأمننة هي ممارسة تذاتانية تحتوي على ثلاثة مكونات أساسية :

- إدعاء تهديد البقاء وتطلب إجراءات استثنائية
- تبني الفعل المستعجل
- التأثيرات على العلاقات بين الوحدات المتأثرة بانتهاك القواعد

3-الجريمة المنظمة: هي الجريمة التي يمارسها تنظيم مؤسسي يضم عددا كبيرا من الأفراد المحترفين يعملون في إطاره وفق نظام لتقسيم العمل...ويأخذ التنظيم بالتخطيط الدقيق في ممارسة أنشطته الإجرامية التي قد تمتد عبر

---

[1] سيد أحمد قوجيلي ، " **تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي**"، (مركز الإمارات للدراسات والبحث الاستراتيجي،2012 ،ط1)، ع169، ص.27

[2] ايلاس توازي، " **الأمن و الهجرة:دراسة في السياسة الخارجية الفرنسية لفترة مابعد الحرب الباردة**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012-2013)، ص122.

[3] مرسي مشري، "**أمننة الهجرة غير الشرعية في السياسات الأوروبية:الدوافع و الانعكاسات**"، سياسات عربية ، ع15،(جويلية 2015)،ص63

[4] مريم شوقي، "**التصور الامني لمدرسة كوبنهاجن**"، الحوار المتمدن،على الرابط:

http://m.ahewar.org/s.asp?aid=396778&r=0&cid=0&u=&i=7234&q : تاريخ التصفح 2016/04/20

الدول وغالبا ما تتسم بالعنف، والتي تهدف إلى تحقيق الربح ويتربع على قمة التنظيم **رئيس واحد** يدين له الجميع بالولاء المطلق والطاعة العمياء، وكثيرا ما يستمر التنظيم قرون عدة بعد أن يتعاشر معه المجتمع خوفا من بطشه وطلبا لحمايته [1]

وتعرف **الجريمة المنظمة** كذلك بأنها "الجريمة التي يشترك في الإعداد لها و ارتكابها أكثر من شخص، والتي ترتكب بأسلوب منظم ويستمر رتكابها على مدى طويل من الزمان ،ويقسم مرتكبوها العمل فيما بهم ، سواء في الإعداد لها أو البدء في ارتكابها أو الإتمام ارتكابها أو الحصول على العائد منها وكيفية التصرف فيه".[2]

الجريمة المنظمة غم من أنها قديمة النشأة، إلا أنها تسير بخطى مستحدثة في وسائلها و آلياتها و استغلالها لتطور العلمي، ليشمل نشاطها كامله ، فأصبحت بذلك ظاهرة عالمية تستوجب ردا عالميا،باعتبارها احد اخطر المشكلات الأمنية التي تواجه حكومات الدول.

سابعا : المدخل النظري للدراسة:

تستند الدراسة نظريا على **مقاربة الأمن الإنساني** ، حيث تعتبر ظاهرة الهجرة غير القانونية المعاصرة من أبرز مصادر تهديدات الأمن الإنساني بأبعاده الجهوية والعالمية.

ارتبط مفهوم الأمن الإنساني بالتقرير الثاني حول التنمية الإنسانية الصادر عن **برنامج الأمم المتحدة للتنمية سنة 1994**،والذي حرره كل من الباكستاني "**محبوب الحق**" و الهندي "**اماريتا صن**" انطلاقا باستخدام ترابط عضوي بين مصفوفة قيمية تحمل عدة متغيرات*تساعد على الإجابة على بعض الأسئلة التقليدية الثلاثة المرتبطة بالنقاش حول مفهوم الأمن :لمن الأمن؟ الأمن مماذا ؟ وبأي الوسائل يحقق الأمن؟[3]

إلا أن تطور انتشار مفهوم الأمن الإنساني بين أوساط الأكاديميين والدول،بالإضافة إلى البحث في المجالات التي يمكن أن تشكل خطرا وتهديدا لأمن الأفراد و الإجابة الدقيقة على السؤال الثاني(الأمن مماذا ؟)،

---

[1] محمد فتحي عيد ، "**الإجرام المعاصر**" ، (الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، م.د.ب، ، ط1، 1999)، ص 96

[2] حسن حسن الإمام سيد الأهل، "**مكافحة الهجرة غير الشرعية على ضوء المسؤولية الدولية وأحكام القانون الدولي في البحار** "،(الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ط1، 2014)، ص. 71

* هذه المتغيرات المتعددة و المعقدة فسحت المجال لإعطاء تصور وإدراك مشترك بين الفواعل الدولية لمقاربة الأمن الانساني كونها تحدد مستويات ونقاط التقاطع بين أمن الدولة و الامن الدولي ، للمزيد أكثر : امحند برقوق ، **الأمن الإنساني**: مقاربة ايتمو-معرفية، على الرابط: **boulemkahel.yolasite.com**/ **الدراسات-الأمنيةphp**. تم تصفح الموقع يوم 2016/04/13

[3] **المرجع نفسه** ، ص 05.

دفع بالباحثين إلى الانقسام في تحديد مفهوم الأمن الإنساني ومداه التحليلي وتطبيقه في الواقع العملي ، وتم إفراز مفهومين الأول: **المعنى الواسع** والذي تم فيه الجميع بين مظاهر التنمية البشرية و التي توجزه العبارة التي وردت في تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية 1994 "**التحرر من الحاجة**"،ومن أهم رواده "**هامبسون**"،"**دانيال كولار**"،"**كوفي عنان**".

أما **المفهوم الضيق:** والذي يمثله مجموعة أخرى من الأكاديميين خاصة "**كراوز**"، "**ماك**"،و"**ماكفارلان**" وكذلك **الحكومة الكندية**،وتقتصر أبعاده على مظاهر العنف ، فهو بالنسبة إليهم يعني :" **التحرر من التهديدات المتزايدة لحقوق وسلامة وحياة الأفراد**".[1] إلا أن "**سابينا ألكير**" و "تايلور **آوون**" حاولوا إعطاء تعريف إجرائي للأمن الإنساني من خلال :"**الأمن الإنساني يهدف لحماية وصيانة العناصر الحيوية لكل فرد ضد التهديدات الخطيرة التي تتميز بالاستمرارية وطول المدى**".[2]

من خلال هذا الإطار كتصور شمولي ونقدي للمقاربة الواقعية ، والذي بني على التصورات الموسعة و الضيقة للأمن الإنساني ، وتوفير المرونة اللازمة للتحليل ، وتحديد المستويات التي يصبح فيها الأفراد تحت طائلة التهديدات والمخاطر ، يمكن الاعتماد على الإطار العام لمقاربة الأمن الإنساني كمقاربة شاملة للأمن ، إذ أنه لا يقتصر فقط على التهديدات المرتبطة بالمجالات العسكرية و الاقتصادية فحسب، بل يتعداه للتهديدات النابعة عن عجز الدول على مستويات التنمية الإنسانية و البناء الديمقراطي ، أي أنها ترتبط بضعف حركيات صناعة الاستقرار السياسي ، و الحفاظ على التجانس الاجتماعي ، في ظل عولمة التحديات و المخاطر مع بروز مجموعة من المظاهر البنيوية و النسقية العابرة للأوطان(الجريمة المنظمة ، الهجرة غير القانونية ، الإرهاب...) التي تعاني منها منطقة الساحل الإفريقي وعليه فمقاربة الأمن الإنساني، من هذا المنظور توسع مجال البحث ليشمل نمطين من التهديد في منطقة الساحل الإفريقي وهي: ما يتعلق بأمن الفرد و أمن الدولة

[1] رضا دمدوم، "**قراءة في مفهوم الأمن الانساني**"، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول: الجزائر والأمن في المتوسط –واقع وأفاق–قسنطينة، جامعة منتوري ،30/29 افريل2008، ص ص. 08،09

[2] Sabina Alkire ,"**a conceptual frame work for human security**", Disponible sur le lien : www3.qeh.ox.ac.uk/pdf/crisewps/workingpaper2.pdf

ثامنا-أدبيـــات الدراســـة:

ظاهرة الهجرة تثير اهتمام كبير لدى المفكرين و الدارسين ، ومن ثم تعددت الاجتهادات الفكرية وتنوعت لتفسير وتعميق التحليل للتطورات التي صاحبت هذه الظاهرة.

- محمد غربي،سفيان فوكة، مشري مرسي،**الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط (مخاطر واستراتيجيات المواجهة) 2014** ،وهو عبارة عن كتاب تم الاستعانة به يضم مجموعة من الدراسات لمجموعة من الباحثين الجزائريين ،تم الاعتماد على هذا الكتاب من خلال المفاهيم النظرية للهجرة غير القانونية بالإضافة إلى الآثار و الانعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية للهجرة غير القانونية ودور المؤسسات الدولية للحد منها.

- الأخضر الدهيمي ، **التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية،دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر**، جامعة ن ع ع أ فيفري 2010.أين تطرق فيها الباحث إلى تشخيص عام للهجرة غير القانونية في الجزائر من خلال إبراز أهم الدوافع و الانعكاسات للهجرة غير القانونية و الإجراءات القانونية و التنظيمية و الأمنية لمكافحتها.

- دراسة للباحث ناصر الدين حمودة عام **2008** بعنوان **La migration irrégulière vers et travers l'Algérie**من إصدارات الرابطة الأورومتوسطية للبحث المطبق على الهجرات الدولية CARIM،وهي عبارة دراسات ميدانية ركزت على وضع المهاجرين غير القانونيين في دولهم، أي دراسة الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية للمهاجرين قبل هجرتهم.كشفت الدراسة أن العوامل الاقتصادية من بين ابرز العوامل التي تدفع للهجرة،وهي الجوانب التي لها علاقة بدراستنا الحالية،غير آن الدراسة لم تتطرق إلى الجوانب المتعلقة بالتداعيات الأمنية على الجزائر باعتبار أن الدراسة ركزت على الجانب الاقتصادي.

- دراسة أنجزت سنة **2007**بالتنسيق بين جمعية **SARP**و **CISP**وهي عبارة عن تقرير بحث بعنوان: **Le profils des migrants subsahariens en situation irrégulière en Algérie**،من انجاز عدة باحثين من مركز البحث "CREAD"تناول التقرير وضع المهاجرين بما فيهم غير القانونيين بالجزائر ، أبرزت الدراسة أهم العوامل التي دفعتهم للهجرة و كذا الطرق المستعملة للدخول إلى التراب

الجزائري و هي الجوانب التي لها علاقة بدراستنا الحالية ،غير أن الدراسة لم تتطرق إلى الجوانب المتعلقة بالتداعيات الأمنية على الجزائر ذلك لأنها ركزت كثيرا على الأبعاد الاقتصادية للهجرة.

❖ دراسة لـ للباحث المتخصص في الهجرة **Hein de Haas** من إصدارات المعهد الدولي للهجرة "IMI" بعنوان **Le mythe de l'invasion** :**Migration irrégulière d'Afrique de l'Ouest au Maghreb et en Union Européenne** تناولت بعمق عدة نقاط تخص الهجرة ،كاتجاهاتها ،طرقها و العوامل المتحكمة في تغير اتجاهات الهجرة من غرب إفريقيا إلى شمالها ،غير أن الدراسة لم تتطرق إلى الجوانب المتعلقة بالتداعيات الأمنية للهجرة بصفة عامة.

الفصل الأول: تداعيات الهجرة غير القانونية مقاربة معرفية

تمهيد

أصبحت ظاهرة الهجرة غير القانونية تكتسي أهمية متزايدة ،خاصة بعد تبني نموذج الدولة الحديثة وترسيم الحدود ،فأضحت بذلك واحدة من المشكلات الأساسية التي تثير قلق عدد كبير من دول العالم في الوقت الراهن لاعتبارات عديدة، ذلك أن الأضرار المترتبة على الهجرات غير القانونية ترتبط بالخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية و الأمنية للدول التي تعاني منها.

وعليه تتعرض الدراسة في هذا الفصل إلى البناء المعرفي لدراسة ظاهرة الهجرة غير القانونية ، يتضمن مبحثين ، يتطرق الأول إلى إشكالية تعريف الهجرة غير القانونية ،وحدود العلاقة بينها وبين المفاهيم المرتبطة بها، وكذلك دوافع ومسببات هذه الظاهرة ،أما المبحث الثاني فيخصص للتطرق إلى أهم المقاربات الأمنية التي تناولت هذه الظاهرة .

المبحث الأول: البعد الابستمولوجي للهجرة غير القانونية:

إن ظاهر الهجرة غير القانونية ظاهرة عالمية تشكل تهديد حقيقي لأمن وسلامة الفرد والمجتمع الوطني والدولي على العموم، كونها تفرض نفسها كمشكلة ذات أهمية كبيرة تستدعي أن يكون لها مجالا واسعا في البحث، خاصة وأنها تمس العديد من الدول، حيث تحمل هذه الظاهرة العديد من المعاني، نتطرق إليها من خلال البعد الإيتيمولوجي للظاهرة.

المطلب الأول: الإطار الإيتيمولوجي للهجرة غير القانونية:

الهجرة هي المهاجرة، وهي ظاهرة اجتماعية عرفها الإنسان والحيوان و الطير منذ بدأ الخليقة ومعناها الترك والانتقال، حيث يستخدم اصطلاح الهجرة لتعبير عن ترك الموطن الأصلي إلى غير الموطن. [1]

فالهجرة* لغة: اسم من هجر يهجر هجرا وهجرانا، قال ابن فارس: الماء والجيم والراء أصلان، يدل أحدهما على القطيعة والقطع والأخر على شد شيء وربطه، أما الأول الهجر ضد الوصل وكذلك الهجران، وهاجر القوم من دار إلى دار تركوا الأولى للثانية [2].

أما اصطلاحا: فالهجرة من منظور علم السكان الديموغرافيا (**Démographie**) هي الانتقال المكاني أو الجغرافي لفرد أو جماعة، أما في **علم الاجتماع** فتدل على الحالة الاجتماعية كتغير الحرفة أو الطبيعة الاجتماعية[3].

وعموما تعني الهجرة الانتقال الجماعي أو الفردي من منطقة الإرسال أو منطقة الأصل **(place of origine)** إلى منطقة الاستقبال(**place of destination**) أو مكان الوصول، وذلك مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة.

---

*: مصطلح الهجرة في اللغة العربية تقابله ثلاث مصطلحات مجتمعة في اللغة الإنجليزية،فهناك مصطلح **Migration** الذي يشير الى عملية الإنتقال،أو الحركة المستهدفة للهجرة، في حين يشير مصطلح **emigration** الى هذه الحركة في علاقتها بالوطن الأصلي ، أي أنه يشير إ ذ لى حركة الهجرة في شكل مغادرة أو النقلة للخارج ، فكأنه يشير إلى الحركة في علاقتها بموطن الإرسال ، أما مصطلح **immigration** فإنه يشير إلى دخول المهاجرين ، وإقامتهم في موطن الاستقبال . نقلا عن: يعقوب تواتي،"**مكافحة الهجرة غير الشرعية في المغرب العربي**"،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر،(المدرسة الوطنية للعلوم السياسية،قسم علم الإجتماع السياسي والعلاقات الدولية،2014-2015)،ص.12

[1] الإمام سيد الأهل، **مرجع سابق**، ص 25.

[2] إبراهيم محمد عياش،" **الهجرة غير الشرعية : الجزء الأول** ،"الحوار المتمدن – العدد: 2322 ، (23/08/2008) على الرابط: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=144798 تاريخ التصفح: 2016/03/10

[3] عبد الوهاب الكيلاني،" **موسوعة سياسية** "، ج7، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1994)، ص67.

وفيما يتعلق **بالهجرة غير القانونية** في سياقها العام فهي التسلل عبر الحدود البرية والبحرية والإقامة بدولة أخرى بطريقة غير قانونية، فقد تكون الهجرة في أساسها قانونية وتتحول فيما بعد إلى هجرة غير قانونية وهو ما يعرف بالإقامة غير القانونية أو غير المشروعة [1].

يستخدم مصطلح **الهجرة غير القانونية** بمعنى قانوني بالدرجة الأولى فهو ينطوي على دلالة مخالفته للقوانين والنظم المعنية بالهجرة وحركة الأفراد وتنقلاتهم بين الدول [2]، وفي هذا السياق أشارت منظمة الهجرة الدولية أنه لا يوجد تعريف شاملا ومتفق عليه حول الهجرة نظرا لتعدد جوانب هذه الظاهرة ، وتعرفها بأنها " تلك التنقلات التي تتم خارج نطاق المعايير التي تتم بها الهجرة بدول الاستقبال والعبور [3].

أما عن الهجرة من منظور المشرع الجزائري فحسب الأمر **رقم 211/66 المؤرخ في 1966/09/21** فهي " دخول شخص أجنبي إلى التراب الوطني بطريقة سرية أو بوثائق مزورة بغية الاستقرار والعمل " [4]، كما تجدر الإشارة إلى أن مفهوم الهجرة غير القانونية في السياق اللغوي الجزائري كثيرا ما ارتبط بمصطلح "الحرقة" "**HARGA** " وهو مفهوم متداول في الصحف أو من قبل المهاجرين، حيث يشير هذا المصطلح إلى الركود البشري الهروب أو المرور بأية وسيلة، للخروج من البلاد تجنبا للمتابعات القضائية أو البحث عن مستويات معيشية أفضل [5]. وبناءا على هذه التعريفات يمكن التوصل إلى **تعريف إجرائي** كالتالي:

" **الهجرة غير القانونية هي كافة صور الدخول غير القانوني فرديا كان أو جماعيا من دولة إلى دولة أخرى دون الاحتكام لإجراءات القانونية الرسمية لتواجد القانوني المعمول به في هذه الدول** " .

---

[1] محمد رمضان، " **الهجرة السرية في المجتمع الجزائري: أبعادها علاقتها بالإغتراب الاجتماعي**"، على الرابط:
http://www.s7aby.com/t52256.html تاريخ التصفح : 2016/03/15

[2] أحمد عبد العزيز الأصفر، " الهجرة غير المشروعة الانتشار والأشكال والأساليب المتبعة في مكافحة الهجرة غير الشرعية " **في مكافحة الهجرة غير المشروعة**، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الإنسانية، ط1، 2010)، ص 9.

[3] **International Migration Law**, Glossary on Migration , (IOM) , 2004 , p.p 34,35.

[4] محمد أمين سني، "**دراسة حول الهجرة غير الشرعية وأسبابها في منطقة المغرب العربي** "، (26 يونيو**2010**)، على الرابط
http://machahid24.com/etudes/10037.html تاريخ التصفح 2016/03/10

[5] العربي زروق، " ظاهرة الهجرة غير الشرعية– انعكاسات وآليات المواجهة"، في **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط** ، تحرير: محمد غربي ،سفيان فوكة، مشري مرسي، (الجزائر، ابن نديم للنشر والتوزيع، ط1، 2014)، ص 23.

أولا – أنـــواع الهجـــرة

هناك عدة أنواع وصور للهجرة غير القانونية والتي تتمحور بناءا على الحالات التي تخالف فيها تنقلات الهجرة الأنظمة المعمول بها من بلد لأخر ونذكر من أهم هذه الأنواع ما يلي :

1. **دخول الشخص حدود دولة ما بدون وثائق قانونية** :هذا الشكل يتم بتسلل عبر الطرق الجبلية أو الصحراوية أو عبر البحار و المناطق الساحلية وهو النوع الأكثر انتشارا، حيث تشهد الجزائر هذا النوع عبر الحدود البرية الجنوبية أو عبر الشواطئ في الناحية الشمالية .
2. **النوع الأخر** هو دخول الشخص حدود دولة ما بوثائق قانونية لفترة محددة و البقاء فيها بعد انتهاء الفترة المسموح بها، دون احترام قوانين الدولة المستقبلة كالدخول بغرض المعالجة ثم الاستقرار بها.
3. **ممارسة الشخص** لأعمال داخل الدولة خير مسموح له بها بموجب تأشيرة الدخول الممنوحة له ،كأن يأتي للسياحة لكنه يمارس أعمال منتجة[1]. فضلا عن ذلك هناك صور أخرى للهجرة غير القانونية كدخول الشخص بطريقة قانونية لكن يتم ذلك بوثائق مزورة ،وعلية فإن ظاهرة الهجرة غير القانونية تأخذ عدة أشكال وأساليب وهي الطرق التي يبتكرها المهاجرون غير القانونين للانتقال إلى الدول التي تعرف رفاه اقتصادي.

ثانيا – جيوبوليتيكيا الهجرة في العالـــم:

تعد الهجرة كأحد عناصر النمو السكاني، أبرز الظواهر الأساسية التي لازمت الوجود البشري منذ القدم [2]، فهي ظاهرة طبيعية تحدث نتيجة ظروف الأشخاص الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تدفعهم إلى التنقل [3].حيث عرفت الهجرة العديد من المحطات على مدار التاريخ فكانت المراحل الأولى للهجرة تتم من الشمال إلى الجنوب، والتي ارتبطت بالرحلات الاستكشافية التي قام بها الرحالة الأوروبيين نحو العالم الجديد، ثم جاءت بعدها الهجرات التي أخذت شكلا سياسيا وعسكريا ، تمثلت أساسا في الحركة الاستعمارية الأوروبية إلى جنوب المتوسط وأعماق أفريقيا لتنقيب عن موارد إنتاجية جديدة تحقق التفوق الاقتصادي لهذه الدول،

---

[1] الأصفر،**مرجع سابق** ، ص 11

[2] عثمان لحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك،" **الهجرة غير المشروعة والجريمة** "، (الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، د ط ، 2008،)،ص 5.

[3] محمد رضا التميمي، "**الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات القانونية**"، دفاتر السياسة والقانون، ع 04، (جانفي 2011)، ص 257.

حيث شكلت الحربين العالميتين (**1914–1918**) (**1939–1945**) محطتين أساسيتين في تحديد مسار الهجرة خلال منتصف القرن 20، الذي شهد نشاطا غير مسبوق للهجرة باتجاه أوروبا بسبب الطلب المتزايد لليد العاملة من أجل إعمار أوروبا. وعلى هذا الأساس شرعت أوروبا في استقطاب اليد العاملة من دول شمال إفريقيا ودول جنوب الصحراء [1]، حيث تشير بعض الدراسات التاريخية أن شمال إفريقيا أمد الدول الأوروبية وعلى رأسهم فرنسا، بحوالي 120.000 عامل ومجند خلال منتصف القرن 20.[2]

ثالثا- تطور الهجرة غير القانونية في المجال المتوسطي:

تعتبر منطقة حوض المتوسط من أبرز المناطق التي تطورت فيما حركة الهجرة غير القانونية، عبر فترات زمنية معينة، يمكن اجازها فيما يلي:

1. **فترة ما قبل 1985**: تميزت هذه الفترة بتزايد الحاجة إلى اليد العاملة القادمة من الجنوب، والجدير بالذكر أنه في الفترة الممتدة من الثلاثينات حتى الستينات لم تقر أوروبا أي قوانين تجرم حركة الهجرة غير القانونية إلى أراضيها وخاصة وأنها كانت في حاجة إلى اليد العالمة [3].
2. **فترة 1985–1995**: شهدت هذه المرحلة ظهور العديد من التناقضات المرتبطة بالمهاجرين الشرعيين، حيث تزامن هذا الفعل بإغلاق مناجم الفحم في كل من فرنسا وبلجيكا الأمر الذي أدى إلى تسريح الكثير من العمال كما قابله في نفس الوقت زيادة موجات الهجرة من الجنوب نحو الشمال، ما دفع بالدول الأوروبية إلى غلق الحدود، واتخاذ تدابير جديدة، ففي **19 جوان 1990** ومع دخول اتفاقية **شنغن** حيز التنفيذ تم السماح بموجبها بحرية تنقل الأشخاص المنتمين إلى الفضاء الأوروبي، ومع زيادة الأعضاء المنتمين إلى هذا الفضاء (اسبانيا- البرتغال) أخذت ظاهرة الهجرة أبعادا غير متوقعة. هذه التدابير والإجراءات الصارمة التي تبنتها الدول الأوروبية تجاه الهجرة غير القانونية.والتي مهدت لمرحلة الثالثة (ما بعد 1995) زادت من حجم الهجرة غير القانونية نحو الدول الأوروبية حيث وصل عددهم حوالي **2.7 م ن سنة 1993**.

---

[1] قسم البحوث والدراسات،" **محطات في تاريخ الهجرة غير الشرعية**" ، على الرابط :
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/b412abf3-787d-45e2-953a-96a27069dbae
تاريخ التصفح:2016/03/12

[2] محمد عبد الغفور بوصيلة،" **الهجرة و تأثيرها على العلاقات الأورومغاربية ،1990–2011**"، رسالة ماجستير،(جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والإعلام ،2012)،ص 37

[3] فايزة ختو ، "**البعد الأمني للهجرة غير المشروعة في إطار العلاقات الأورومغاربية ، 2010–2011**"، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والإعلام ،2012)، ص. ص 22،21.

3. **فترة ما بعد 1995**: وهي المرحلة التي تفاقمت خلالها الهجرة غير القانونية إذ أخذت بعد أمنيا، والتي على إثرها تبنت الدول الأوروبية سياسة أمنية صارمة عبر تنفيذ مقرر القانون الجديد للهجرة، والذي يرتكز على مجموعة من الإجراءات الصارمة بخصوص التجمع العائلي، وكذلك إبرام اتفاقيات مع دول جنوب حول ترحيل المهاجرين غير الشرعيين فهو ما دفع بالمهاجرين إلى اللجوء إلى هذا النمط من الهجرة [1].

المطلب الثاني: الحدود المفهومية للهجرة غير القانونية مع المفاهيم المجاورة:

أولا: تهريب البشر:

نشأت ظاهرة التهريب البشري بعد الحرب العالمية الثانية في الدول الفقيرة ذات الأعداد السكانية المتزايدة، وذات معدلات الفقر المرتفعة ويعني تهريب المهاجرين " تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة أخرى ليست موطنا له أو لا يعد من المقيمين الدائمين فيها، من أجل الحصول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية. وللتهريب البشري نشاط مهني منتظم تضطلع به عصابات منظمة مقابل كسب مادي، من خلال شبكات التهريب العالمية التي يعمل فيها من لهم خبرات في قوانين الهجرة والجنسية والإقامة [2].

أما الهجرة غير القانونية فهي الدخول و الخروج غير القانوني من والى أية إقليم دولة من قبل أفراد أو مجموعات دون التقيد بالضوابط و الشروط الشرعية التي تفرضها كل دولة في مجال تنقل الأفراد[3]، و كثيرا ما يكون ذلك بمساعدة عصابات تهريب المهاجرين.

ثانيا: اللجوء :

التزمت معظم الدول و المنظمات الإقليمية باتفاقية 1951 و برتوكول 1967 باعتبارهما النظام الدولي الخاص بحماية اللاجئين، و بالرغم من مرور أكثر من نصف قرن منذ إقرار اتفاقية 1951 إلا أن وضع اللاجئين لازال يواجه الكثير من التحديات، أبرزها عدم إمكانية التوفيق بين التزامات الدول بموجب الاتفاقية

---

[1] **المرجع نفسه** ، ص ص 25-27.

[2] محمد نور ، **مرجع سابق**، ص 18،19.

[3] الإمام سيد الأهل، **مرجع سابق**، ص ص 18،19

و المشكلات الناشئة عن الطابع المختلط بين الهجرة و إساءة استخدام نظام اللجوء، و ارتفاع تكلفة اللجوء وتنامي معدلات تهريب الأشخاص و الاتجار بهم و ارتباط ذلك بالجريمة.[1].

وطبقا للفقرة الثانية من المادة الأولى فإن اللاجئ هو الشخص..... بسبب خوف له ما يبرره من أن يتعرض للاضطهاد ولأسباب تتعلق بالعرق، الدين، الجنس أو العضوية في مجموعة اجتماعية خاصة، أو الرأي السياسي يكون خارج الدولة التي يحمل جنسيتها، وهو غير قادر أو بسبب ذلك الخوف غير راغب في العودة إلى تلك الدولة[2] .

فاللجوء يحدث نتيجة للغزو والإزاحة والنزاعات والحروب الأهلية، وانتهاكات حقوق الإنسان والعنف والاضطهاد، سواء حسب العرق أوالدين أو اللون السياسي. وبتراجع فرص الهجرة الدولية القانونية دفع ذلك بغير اللاجئين الذين يحاولون دخول الدول إلى طرق باب اللجوء، لذلك فإن الحكومات أصبحت تطالب بضرورة تحسين وفهم وإدارة العلاقة بين اللجوء والهجرة بالقدر الذي يتماشى وولاية المفوضية بغية إسباغ الحماية على من يستحقها[3] .

ثالثا: الاتجار بالبشر:

يعد الاتجار بالبشر ثالث أكبر تجارة غير مشروعة في العالم بعد تهريب السلاح والاتجار بالمخدرات، حيث تمثل هذه الظاهرة أسلوب من أساليب الجريمة المنظمة العابرة للحدود، والتي اشتد مجالها بشكل كبير خلال الحقبة الأخيرة حيث يتم بمقتضاها سنويا نقل ملايين من البشر عبر الحدود الدولية أو داخل الحدود بغرض الاتجار بهم [4]، ويعرف **برتوكول الأمم المتحدة الخاص بمنع وحظر معاقبة الاتجار بالأفراد** وخاصة النساء والأطفال، الاتجار بالبشر على أنه " تجنيد ونقل وإيواء أو استقبال الأشخاص من خلال وسائل تهديد، أو استخدام القوة أو غيرها من أساليب الإكراه والاختطاف والتزوير والخداع وسوء استخدام السلطة، أو إعطاء أو استلام دفعات مالية أو خدمات للحصول على موافقة الشخص على أن يسيطر عليه شخص أخر من أجل استغلاله"[5]، وتمر عملية الاتجار بالبشر بثلاث مراحل أولها يتمثل في اصطياد الضحية عن طريق

---

[1] محمد نور، **مرجع سابق**، ص21

[2] سامي عباس، "**اللاجئ... ...إنسان قبل كل شئ**."، شبكة ذي قار، على الرابط
http://www.dhiqar.net/Print.php?id=20160: تاريخ التصفح:2016/03/10

[3] محمد نور، **مرجع سابق**، ص ص 21، 22.

[4] التقرير السنوي الأول "**للجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار في الأفراد**"، (مصر، 2008)، ص 2

[5] فايزة بركان، " **آليات التصدي للهجرة غير القانونية** "،مذكرة ماجستير،(جامعة لحاج لخضر،كلية الحقوق،2011-2012)، ص 20

الخطف أو الإكراه أو الإغراء،ومن ثم يتم نقل الضحية بالإكراه تحت التهديد من خلال حجز حرية الحركة للضحايا وخاصة النساء باحتجاز وثائق السفر، وأخيرا الوصول إلى الوجهة النهائية حيث تجبر الضحية على العيش كحياة العبيد وغالبا ما تجبر النساء و الأطفال على الدعارة أو الانضمام إلى مجموعات منظمة من المتسولين أو المجرمين[1]، فالهجرة غير القانونية والاتجار بالبشر جرم يشتمل على نقل الأفراد من البشر كسبا لربح أو تحقيق منفعة مادية. [2]

المطلب الثالث: مسببات ودوافع الهجرة غير القانونية:

تعد الهجرة قضية عالمية، تتفاوت في اتجاهاتها ومستوياتها من دولة إلى أخرى، إذ تتحكم فيها عدة عوامل سواء عوامل الدفع أو الجذب أو المساعدة لها، كل هذه العوامل إما تكون مرتبطة بالمنطقة لأصلية للمهاجرين (**منطقة الأصل**) أو عوامل مرتبطة بمنطقة استقبال المهاجرين، أو عوامل مرتبطة بدول العبور، والجزائر كغيرها شهدت ظاهرة الهجرة غير القانونية والتي تؤكد أن لهذه الظاهرة عوامل مساعدة على الانتشار وتفشيها .وإجمالا فإن إشكالية الهجرة وأسبابها ودوافعها يلخصها العالم الديمغرافي الفرنسي ألفريد صوفي "**Alfred Sauvy**" قائلا: " **إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر، وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات** " [3].وبشكل عام تتمثل العوامل المتحكمة في هذه الظاهرة فيما يلي:

أولا– الدوافع الاقتصادية والاجتماعية:

انطلاقا من معاينة المقاربات المتعلقة بتفسير اتجاهات الهجرة، تؤكد النظريات الاقتصادية في تفسيرها لهذا الاتجاه على أهمية العوامل الاقتصادية في تحديد مسار الهجرة، سواء ما تعلق بالفشل أو العجز الاقتصادي في الدول المصدرة للهجرة كالفقر والبطالة أو غيرها من العوامل الدافعة للهجرة، كما تنقسم العوامل الاقتصادية هي نفسها إلى عوامل الطرد وأخرى للجذب.

يتجلى التفاوت في المستوى الاقتصادي بصورة واضحة بين الدول الطاردة والدول المستقبلة للهجرة ، ويعود هذا التفاوت إلى تباطؤ وتيرة التنمية في البلاد المرسلة والتي يمثل الاقتصاد الريعي فيها أبرز سمات

---

[1] أمير فرج،" **مكافحة الاتجار بالبشر و الهجرة غير الشرعية طبقا للوقائع والمواثيق و البروتوكولات الدولية**"، (الإسكندرية، المكتب العربي الحديث،2011)،ص21

[2] ساعد رشيد، "**واقع الهجرة غير الشرعية من منظور إنساني**"، مذكرة ماجستير ،(جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011-2012)، ص19

[3] زهير عابد، "**الطموح على طريق الموت**"، على الرابط :.**ww.alhat.com/opnion/lehers/4843854** Http تاريخ التصفح يوم: 2016/03/10

اقتصاديات هذه الدول[1]، فالاقتصاد الريعي لا يتضمن عملية إنتاجية تقوم على امتصاص البطالة وخلق نشاطات موازية يمكن الاستثمار فيها، وبالتالي فهذا التوجه لا يحقق ارتفاع في معدلات التنمية، كما أن للفوارق في مستوى الدخل، التشغيل، بين الدول المصدرة للهجرة والدول المستقبلة لها كان عاملا أساسيا للهجرة [2].

تشير الكثير من الدراسات أن البطالة وتقلص فرص الشغل في أواسط الشباب سواء الحاملين للشهادات الجامعية أو الغير المؤهلين، من أبرز الأسباب التي تدفع الشباب إلى مغادرة أوطانهم نحو دول الشمال للحصول على مناصب عمل، خاصة في ظل اختلال معادلة التوازن بين تراجع معدلات النمو لاقتصادي وزيادة معدات النمو السكاني الذي تشهده دول إفريقيا جنوب الصحراء.كما تطرح الأسباب النفسية نفسها بقوة في تأثيرها على أفكار الشباب، فقد يلجأ إلى تعاطي المخدرات أو ارتكاب الجرائـــم ناهيك أن البطالة تخلق نوع من الفراغ مما يجعل شاب عرضة إلى الأفكار المتطرفة والذي ينعكس سلبا على أمن الدولة التي ينتمي إليها .[3]

تشهد المجتمعات الإفريقية مجموعة من المعوقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتي ساعدت على تفاقم ظاهرة البطالة، والتي تتلخص أهميتها في سوء التخطيط، عدم توجيه التنمية والاستثمار في المجالات المناسبة، غياب التجانس بين المؤسسات التعليمية والتدريبية مع احتياجات السوق، الرغبة في العمل فقط في مجال التخصص، كما يعود ذلك إلى قلة الإقبال على العمل الحر بسبب المخاطر والميل إلى الأعمال المكتبية.والملاحظ أن إشكالية البطالة أصبحت تمس عددا كبيرا من الشباب، خاصة في أوساط حاملي الشهادات، وهو ما يعكس التباعد الكبير بين حاجة سوق العمل والتخصصات التي يتم تدريسها في المؤسسات التعليمية[4]. حيث يظهر أن نسب البطالة في الكثير من دول إفريقيا مرتفعة وهي نفسها الدول التي تعرف تزايد في عدد السكان.

---

[1] محمد محمود السرياني، "هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسط بين الجنوب والشمال" **في مكافحة الهجرة غير الشرعية** ، **مرجع سابق**، ص 174.

[2] بوصيلة، **مرجع سابق**، ص 48.

[3] هنادي عبد الطيف، "**نتجت عنها العديد من المهن الهامشية :البطالة في إفريقيا خطر يهدد دول القارة** "، على الرابط www.islam4africa.net/ar/more.php?cat_id=13 تاريخ التصفح: 2016/03/12

[4] **المرجع نفسه**

جدول رقم (01): نسب البطالة في بعض الدول الإفريقية*2008-2013

الدولة	%	السنة
زيمبابوي	%95	**2009**
موريطانيا	%31	**2013**
الكونغو برازافيل	%53	**2012**
جيبوتي	%60	**2014**
الكمرون	%30	**2008**

Source : www.statistique.mondial.com .

انطلاقا من الجدول يظهر أن نسبة البطالة مرتفعة في العديد من الدول الإفريقية والتي يقابلها في نفس الوقت زيادة في معدلات النمو السكاني، فعلى سبيل المثال يقدر عدد سكان الكمرون سنة 2009 بـ 18.879.301 م ن، وفي سنة 2015 قدر بـ 23.739.218 م. ن هذه الزيادة في نسبة النمو السكاني انعكس بشكل واضح على حجم البطالة وهو الوضع التي تشهده الكثير من دول إفريقيا [1].

تشكل القارة الإفريقية أبرز مناطق العالم التي تشهد ارتفاع في عدد السكان حيث وصل عدد السكان إلى **221 م ن** سنة 1950 أي ما يقدر بـ 8.7%من سكان العالم، ليصل إلى **800 م ن** سنة 2005، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة ليصل إلى **1.3 مليار** سنة 2025 . و**1.76 مليار** نسمة سنة 2050. [2]

إن زيادة حجم الفقر يشكل أبرز المعوقات والتحديات التي تواجه القارة الإفريقية، فقد كان للمجاعة الجفاف وتردي الأوضاع الأمنية العوامل الرئيسية في تفاقم هذه الأزمة، ناهيك عن طبيعة المناخ الذي زاد

[1] تقرير التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي 2009-2014.

[2]: mahdi Lahlou," **les migration irrégulière entre le Maghreb et l'Union Européenne: une évolution recentres**,(RR2005/03), p. 02.Disponible sur le lien : www.carim.org/Publications/CARIM-RR05_03_Lahlou.pdf

* لمزيد من التفاصيل تصفح تقرير التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي لسنة 2014.

الضغط على الأراضي والمياه حيث وصفت منطقة الساحل" **بالموقع الكارثة المناخية**" [1].وفيما يلي جدول يوضح نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في بعض الدول الإفريقية لسنة 2013.

الجدول رقم (02): بعض الدول الإفريقية وترتيبها ضمن دليل التنمية الإنسانية:

الدولة	الترتيب حسب دليل ت .إ	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بالدولار
زمبابوي	156	1.307
موريتانيا	161	2.988
السنغال	163	2.169
مالي	176	1.499
بوركينافاسو	181	1.602

المصدر*: تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2014.

www.un.org/ar/esa/hdr/pdf/hdr14.pdf

نلاحظ من خلال هذا الجدول تراجع في مؤشرات التنمية البشرية بالنسبة لبعض الدول الإفريقية انطلاقا من مؤشر نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، وهو الأمر الذي يؤكد على ارتفاع معدلات الفقر مقارنة بالسنوات الماضية، وعلى العموم ومن خلال ما تم تقديمه يتبين أن الفقر والمجاعة من أهم الأسباب والدوافع التي تؤدي إلى حركة السكان وتنقلهم من مواطنهم الأصلية.

لقد أصبح الفقر من أبرز التحديات والدوافع للهجرة وهو ما يؤكد استقرار المهاجرين الأفارقة في الدول المجاورة الأكثر غنى مثل هجرة الأفارقة من دول النيجر ومالي إلى الجزائر أو من تشاد إلى ليبيا [2]، خاصة مع تزايد الطلب على العمل في دول الاستقبال، ووجود أسواق لهذا العمل بأجور مجزية ووفقا لمعايير المهاجر.[3]

[1] السرياني، **مرجع سابق**، ص 175.

[2] Lahlou, **op**, **cit**, p .02

[3] محمد الخشاني،" **أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا**"، على الرابط :**www.aljazera.net** تاريخ التصفح 2016/03/05

ثانيا– الدوافع السياسية والأمنية:

شهدت القارة الإفريقية منذ التسعينيات تحولات جوهرية في كافة المجالات، مما كان له انعكاسات بالغة الأهمية على بيئة الأمن في إفريقيا، والتي أفرزت آثار مهمة من بينها الهجرة غير القانونية، حيث تمثل العوامل السياسية والأمنية في حالات عدم الاستقرار السياسي وغياب الديمقراطية وانتشار الأنظمة القمعية أبرز العوامل التي ساهمت في تفاقم ظاهرة الهجرة غير القانونية في منطقة إفريقيا .

1– انتشار الحروب الأهلية وغياب الاستقرار السياسي:

تمثل الحروب الأهلية والصراعات الداخلية أحد العوامل الأساسية المؤدية إلى الهجرة غير القانونية،إذ مست الحروب الأهلية معظم دول إفريقيا، والتي نتج عنها تفاقم في حدة الصراع وكثافته[1] ، والتي أدت في أغلبها إلى هشاشة العدالة التوزيعية اجتماعيا اقتصاديا وسياسيا، مما أنتج وضعيات أزموية من الإحباط السياسي. حيث ساهمت في حركيات للتمرد والعنف السياسي (مطالب الطوارق في النيجر للاستفادة من إيرادات اليورانيوم، ومطالبة الحركات الانفصالية الاستفادة من عائدات النفط في نيجريا)[2].

شكلت الحروب والنزاعات أبرز سمات القارة الإفريقية والتي تسببت كلها في الهجرة كالحروب الأهلية والصراعات العرقية و الإثنية في رواندا والبورندي. والتي تسببت في نزوح حوالي ثلاثة ملايين شخص، ناهيك عن الصراع في الكونغو الديمقراطية الذي أدى إلى حراك بشري ضخم في المنطقة [3].

فالسودان على سبيل المثال والتي تمثل أبرز النماذج لعدم الاستقرار في المنطقة، شكل إقليم **دارفور** أبرز بؤر التوتر فيها، فكان لموجات الجفاف المتكررة وزيادة الضغط السكاني والتهميش السياسي من العوامل التي دفعت بالإقليم إلى موجات من أعمال العنف أودت بحياة أكثر من **300 ألف** شخص وتهجير أكثر من مليوني شخص بداية من 2003 [4].والجدول التالي يوضح أبرز مناطق النزاع في إفريقيا إلى غاية 2013.

---

[1] بومدين طاشمة، عبد الحكيم بن بختي، " الهجرة غير الشرعية وبيئة الأمن في إفريقيا"،في **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط** ، **مرجع سابق**، ص 287.

[2] Mehdi Taj, " **enjeux ouest-africain : vulnérabilités et Facteur d'insécurité au Sahel** ", Club de Sahel et de l'ouest CC.S.A.O, 2010. P 04 Disponible sur le lien : www.oecd.org/fr/csao/publications/45830147.pdf

[3] OIM, "**managing, migration challenges and responses for people on move**," (cieneva ,2003), p 38-39.

[4] ـــــــــ "نزاع دارفور يدمر بيئتنا"، **مجلة البيئة والتنمية**، مجلد 15، عدد 153 (ديسمبر 2010)، ص 28.

الجدول رقم (03): **يبين بعض مناطق الصراع في إفريقيا إلى غاية 2013**

الدولة	الفترة	النوع	عدد الوفيات
مالي	2001-2013	حرب أهلية	**1000**
كوت ديفوار	200-2007	حرب أهلية	**3000**
نيجيريا	2001-2004	عنف أثني	**55000**
السودان	1983-2002	حرب إثنية	**1000.000**
ليبيا	2011	حرب أهلية	**20.000**

Source : www. Statistique Mondial.com

الملاحظ من خلال هذا الجدول: يتضح لنا اتساع نطاق الصراع في العديد من أقطار إفريقيا بالإضافة إلى طول مدة الصراع وهو ما يدفع بالسكان إلى الهجرة بحثا عن أماكن أكثر أمنا باستعمال شتى الأساليب سواء قانونية أو غير قانونية .إلى جانب كل هذه الظروف فإن دول إفريقيا وعلى رأسها دول الساحل تعيش مستويات استدانة كبيرة وتبعية اقتصادية حيث أنها تصنف من بين الدول الأقل نمو في العالم، إضافة إلى أن أغلب دول الساحل تستقطب أكبر نسبة المساعدات الخارجية منذ سنوات السبعينيات [1].

2- تعثر تجارب التحول الديمقراطي في إفريقيا:

تعتبر ظاهرة التحول الديمقراطي خاصية مميزة لبيئة الأمن في إفريقيا منذ بداية التسعينيات. والتي ارتبطت بجملة من الأسباب الداخلية والخارجية، فعلى الصعيد الداخلي فقد كان لفشل أنظمة الحزب الواحد في النهوض بمستويات التنمية وانتشار الفساد السياسي عاملا ن أساسيان في انهيار معظم أنظمة الحكم في إفريقيا.

[1] Simon butterbury, Andrew warren**, "the African, Sahel 25 years after the great drought; assessing progress and moving towards new agendas and approaches, "global environmental change**, (n), 2001, p 05. Disponible sur le lien : simonbatterbury.net/pubs/intro.pdf

أما على المستوى الخارجي فقد ارتبط التحول الديمقراطي بالضغوط الغربية المشددة والتي تندرج ضمن المشروطية في تقديم المساعدات والقروض المالية، ومن وجهة نظر الدول الغربية فإن الفساد وسوء استخدام السلطة أدى إلى نشوء أزمات اقتصادية والتي هي تعبير عن اختلالات وتشوهات في بنية نظام الحكم.[1]

والملاحظ أن تجارب التحول الديمقراطي في إفريقيا افتقرت لجملة من الشروط الموضوعية والإجرائية والتي من دونها يتعثر الانتقال، كتوفر الحد الأدنى من الثقافة السياسية، ووجود إجماع نخبوي حاسم وغير متردد حول الخيار الديمقراطي، بالإضافة إلى التأثر بالمحيط الخارجي كما أسلفنا سابقا والداعي للحكم الديمقراطي، إضافة إلى إصرار المؤسسة العسكرية على التمسك بالسلطة ما جعل الدول الإفريقية التي شهدت موجات التحول الديمقراطي تعرف العديد من الاضطرابات والانقلابات المضادة.[2]إضافة إلى الأسباب السياسية والأمنية التي سبق ذكرها، هناك أسباب قانونية انتهجتها دول المقصد من خلال تشديد الإجراءات القانونية للحصول على تأشيرات الدخول إلى الدول الأوربية، مما جعل المهاجرين يتبعون أساليب غير قانونية للوصول إلى دول المقصد[3].

شكل رقم (01): يوضح مسببات ودوافع الهجرة غير القانونية في إفريقيا

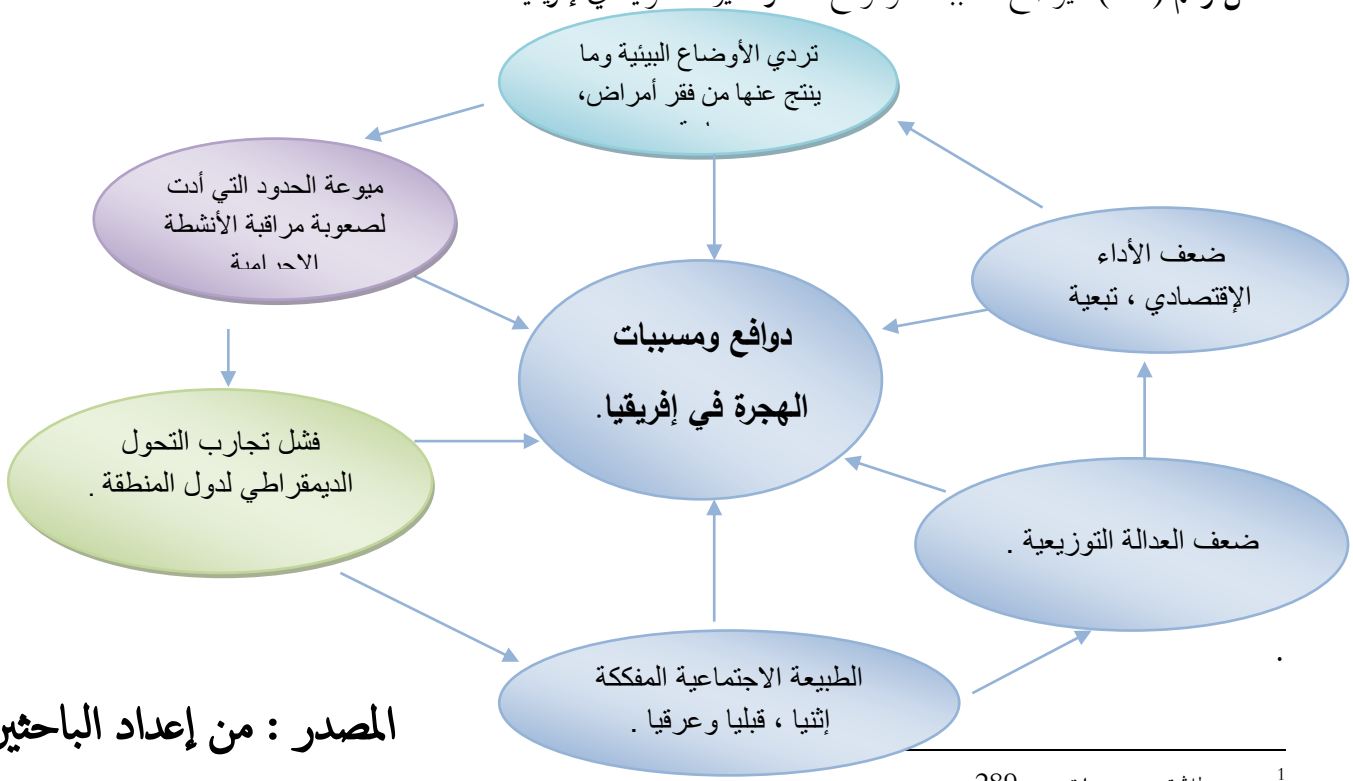

المصدر : من إعداد الباحثين

[1] بومدين طاشمة، **مرجع سابق**، ص 289.

[2] ديدي ولد السالك، " **لماذا تعثرت تجربة التحول الديمقراطي في موريتانيا**"، على الرابط : www.aqlame.com/article4635.html. تاريخ التصفح 2016/02/13

[3] سعاد بن سليمان، "**الإستراتيجية الأمنية لمواجهة الهجرة غير الشرعية**"، بحث مقدم لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، (المدرسة الوطنية للعلوم السياسية، قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية، 2014-2015)، ص 59.

المبحث الثاني: المقاربات الأمنية للهجرة غير القانونية:

نتيجة للتحولات التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة، فرضت الضرورة إعادة النظر في الافتراضات الأساسية المرتبطة بالمسائل الأمنية في العلاقات الدولية، خاصة بعد انتقال التركيز على الفواعل اللادولاتية بدلا من الدولة. برزت نظريات جديدة بأطر معرفية وتحليلية حاولت إعطاء مفهوم جديد للأمن يتناسب مع الظروف الدولية الراهنة .

إن التغير في مفهوم الأمن من إطاره الصلب المرتبط بالجوانب العسكرية والدفاعية إلى أمن لين يرتبط أساسا بأجندة تشمل القضايا القيمية المتعلقة بدور الدين، الثقافة، الأخلاق، جعل الهجرة تشكل إحدى الدلالات الاجتماعية والهوياتية للبناء الأمني، وقد كان لانتعاش أدبيات الدراسات النقدية في حقل الدراسات الأمنية في سنوات التسعينيات إلى ظهور ما يسمى " **المقاربات النقدية الأمنية في أوروبا** "**Critical Appraaches to Security in Europe**" .والتي جاءت كمحاولة لتوليف المقاربات النقدية الموجودة في الحقل، وهو التوليف الذي تطور عبر سلسلتين من اللقاءات بين ما دعاه " أولي ويفر " مدارس فكرية " **كوبنهاجن، وأبريست ويث، وباريس** " حيث أسفرت اللقاءات بين ممثلي هذه المدارس إلى تأسيس منبر لمناقشة القضايا الأمنية عبر منهجية نقدية مختلفة عن الدراسات الأمنية التقليدية [1].

المطلب الأول: أمننة الهجرة وفق أطروحة كوبنهاجن: Sécuritization

تمثل مدرسة كوبنهاجن " **The copenhagen school** " أولى المدارس التي حاولت أن تناقش الأمن بشكل مبكر والتي ارتبطت كثيرا بمعهد دراسات السلام الذي أنشئ في كوبنهاجن في 1985 إلى غاية غلقه 2004، حيث شكل هذا المعهد منبر نظري مهم لدراسة الشؤون الأمنية [2].

يعد انضمام باري بوزان " Barry Buzan " سنة 1988 كمدير لإحدى المشاريع البحثية داخل المعهد تحت عنوان " **الأبعاد غير العسكرية للأمن الأوروبي** " نقلة نوعية شهدها معهد أبحاث السلام بكوبنهاجن كم تلاه بعد ذلك التحاق " أولي ويفر " واشتراكه مع " بوزان " في تأليف العديد من الأعمال أهمها: "**الهوية الهجرة والأجندة الأمنية في أوروبا، " مناطق وقوي** "، وبالتالي هؤلاء الباحثين أدخلوا أجندة

---

[1] قوجيلي، **مرجع سابق**، ص ص 24،23.

[2] إدريس عطية، محاضرة بعنوان: "**التحليل الأمني على ضوء التنافس النظري داخل المدارس الأوربية**" ، محاضرة مقدمة في مقياس **المقاربات الجديدة في الدراسات الأمنية،السنة ثانية ماستر ،تخصص : دراسات استرتيجية**، جامعة الشيخ العربي التبسي ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، (2015/11/10)،ص6

جديدة وقاموا بدراسة قضايا الهجرة من خلال تبني نظرة سوسيو-سياسية. وعموما فقد كان لمدرسة كوبنهاجن السبق في تعميق وتوسيع أجندة الدارسات الأمنية انطلاقا من أعمال باري بوزان [1].

والشكل التالي يوضح :- **توسيع وتعميق الأمن وفق مدرسة كوبنهاجن**

توسيع / تعميق	القطاع العسكري	القطاع السياسي	القطاع البيئي	القطاع الاقتصادي	القطاع المجتمعي
الدولة					
المجتمع					
الفرد					

المصدر : إعداد الباحثين

أولا : الأمن المجتمعي ودور الهوية والخطاب في تحديد المسألة الأمنية:

شكلت أبحاث مدرسة كوبنهاجن المتعلقة بالأمن أبرز وأهم الإضافات في الدراسات الأمنية المعاصرة، إضافة إلى إسهامات باري بوزان في توسيع مفهوم الأمن ونظريته عن "**مجتمعات الأمن الإقليمي** " **RSCT** ". لذلك ارتبط موضوع البحث في هذا الإطار حول مفهومين أثارا ضجة واسعة في الأوساط الأكاديمية ويتعلق الأمر بمفهوم الأمن المجتمعي"**Security Sociétal**" ونظرية الأمننة "**Securitization**" [2].

ثانيا : الأمن المجتمعي ومشكلة الهوية:

يرى "**Olé Waever** " أنه مع نهاية القطبية الثنائية وبروز ظاهرة العولمة، أصبح التحدي الذي يواجه فكرة مرجعية الدولة في معظمه على صعيد الممارسة. فالتحولات الواسعة في طبيعة الأمن الأوروبي والدولي، شكلت تحدي بالنسبة " لبوزان " في أن يعتبر أن الدولة كانت الموضوع المرجعي للأمن، فصعود وتيرة

[1] **المرجع نفسه** ،ص7

[2] حكيمة علالي، " **البعد الأمني في السياسة الخارجية: الجزائر نموذجا** "، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة قسنطينة، 2009)، ص ص 120،119.

النزاعات العرضية في أوروبا الشرقية، تواصل نشاطات الإبادة المنظمة في إفريقيا وتزايد نسب الهجرة غير القانونية، ضياع القيم الثقافية، أبانت عن تهديدات جديدة تهدد كيان المجتمع بالدرجة الأولى.[1] فالبعد المجتمعي الذي تطرق له بوزان في كتابه " **People, States and Fear** " حافظ عليه " **Olé Waever** " كقطاع تابع للدولة ولكنه قام بإضفاء صبغة جديدة كموضوع مستقل للأمن، وذلك من خلال " **ثنائية أمن الدولة وأمن المجتمع** " فالأول تميزه السيادة كخاصية جوهرية له، في حين أمن المجتمع فوجوده مرتبط بالعناصر الهوياتية ليجعل بذلك المجتمع كمستوى مستقل لموضوع الأمن .

فالموضوع الأمني في شقه الموسع لدى **" Buzan "** ارتكز على القيم المرجعية والمركزية المؤسسة على "**نحن**" كاللغة، الثقافة، الديانة، وحسب " **Waever** " فإن الأمن المجتمعي يتعلق بقدرة المجتمع على الحفاظ على خاصيته الجوهرية في ظل الظروف المتغيرة وأمام تهديدات حقيقية محتملة [2]،فالأمن المجتمع هو مكون لأمن الدولة وبالتالي فإن " ثنائية ويفر " **La Dualite Waeverinne** " تهيكل التهديدات حول قطبين أمنيين مستقلين " **دولياتي سيادي مقابل مجتمعي هوياتي** " [3].

وفي هذا السياق يؤكد " **أولي ويفر** " أن المجتمع مهدد أكثر من الدولة فهذه الأخيرة تتغير وظائفها دون إعادة مراجعة سيادتها، في حين تعتبر المجتمعات هويتها مهددة كنتيجة للتحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة .هذا ما جعل الأمن الاجتماعي مرادف للبقاء الهوياتي وعلى هذا الأساس فمحاولة التمييز بين " **النحن** " و " **هم** " يصبح يشكل تهديدا وجوديا لبقاء " **نحن** " [4].وفي هذا الصدد يقول" **بوزان**" إن الجماعات مؤسسة حول الهوية، وعليه فإن الأمن المجتمعي هو **تلك الأوضاع التي تدرك فيها المجتمعات التهديد في عنصر الهوية.**

ثالثا : نظرية الأمننة: " Securitization theory "

تعتبر نظرية الأمننة (إضفاء الطابع الأمني) من بين أكثر الإسهامات الفكرية أهمية لمدرسة "كوبنهاجن" في الدراسات الأمنية، حيث ارتبطت نظرية الأمننة بأعمال " **أولي ويفر** " مؤسس النظرية والذي تطرق فيها

---

[1] ختو ، **مرجع سابق** ، ص47.

[2] توازي، **مرجع سابق** ، ص 119.

[3] : Giovanni Arcudi**, la sécurité entre permanence et changement institut de haute étude internationales,** Disponible sur le lien : https://www.cairn.info/resume.php?ID_ARTICLE=RI_125_0097

[4] توازي ، **مرجع سابق**، ص 120

إلى " تأثير البنية الخطابية على تشكيل فعل أمني " [1]، فالبنسبة "لأولي ويفر" يعتبر تحديد المشكلة الأمنية الخطوة الأولى لحدوث الأمننة، ويتم تحديدها وبشكل محدد من طرف النخب أو أصحاب السلطة [2]، فقد أشار ويفر لذلك بقوله " **يمثل شيء ما مشكلة أمنية متى أعلنت النخب أنه كذلك** " [3].

فالأمننة هي المسار الذي يقوم من خلاله فاعل ما بإعلان على أن مشكلة خاصة أو ديناميكية معينة تمثل تهديد وجوديا " **Existential thread** " لموضوع معين، ويتم قبوله من قبل جمهور المستمعين، بحيث يتوقف نجاح هذا المسار بالمكانة التي يتمتع بها المخاطب وقدرته على إقناع الجمهور المستمع ، وجعل من أفعال الخطاب حركة أمنية " **Securitizing Move** "، فالتحول الهجرة من مسألة اجتماعية إلى إشكالية أمنية حسب" **أولي ويفر**" يكون باعتبار تحد اجتماعي(الهجرة) على أنه يندرج صراحة ضمن أجندة أمنية. وبالتالي يحصل على المعالجة غير المألوف عليها في معالجة الرهانات الاجتماعية الأخرى التي تبقى خاضعة للمعالجة السياسية، وهو يشير إلى تبني الأجهزة الحكومية وسائل استثنائية، فمع نهاية الثمانينات أصبحت الهجرة رهانا أمنيا يهدد الهوية الوطنية المحددة ثقافية، والتي كانت قبل ذلك (أي الهجرة) تخضع لمعالجة اقتصادية (المهاجرون كعمال مغتربون)[4] .

وبشكل عام فالأمن وفق مدرسة كوبنهاجن هو إضفاء الطابع الأمني على قضية لم تكن تعتبر أمنية قبل التكلم عنها، فتنتقل القضية من عالم السياسة الدنيا **Low politics** (والتي تحددها القواعد الديمقراطية وإجراءات اتخاذ القرار) إلى عالم السياسة العليا**High Politics** (والتي تتميز بالاضطرارية والأولوية الملحة والتي لا تحترم التدرج القانوني في معالجة القضية) [5].

المطلب الثاني: مدرسة أبريست ويث وتسييس قضايا الهجرة: "Aberystwyth "

تعتبر مدرسة **أبريست ويث Aberystwyth** آخر تطورات مشاريع الدراسات الأمنية النقدية، والتي يرمز لها بالرمز" C " وهي المدرسة الأكثر عقلانية ورشاده عن طريق تبنيها المنطق التسيسي للقضايا الأمنية، حيث يمثل كل من " **كين يوث " Ken Booth**"، **ريتشارد واين جونز" Richard wyn Jones**" أبرز رواد هذه المدرسة.

---

[1] عطية،**مرجع سابق**.،ص ص 10،11

[2] قوجيلي، "، **مرجع سابق**، ص 27

[3] علالي،**مرجع سابق**، ص 123

[4] توازي، ، **مرجع سابق**، ص ص 122-124 .

[5] قوجيلي، **مرجع سابق**، ص ص 28،29.

انطلقت مدرسة ويلز في تصورها الموسع لمفهوم الأمن من انتقادها لأهم الأفكار والمسلمات القائمة على تركيز الواقعية وكذلك مدرسة كوبنهاجن حول مركزية الأمن الوطني والأمن المجتمعي والفهم الصفري للأمن، إذ يكتب " **Booth** " في ذلك " **تبدأ الدراسات النقدية برفض النظرية الكلاسيكية للأمن، إنها ترفض بشكل خاص تعريف السياسة الذي يضع الدولة وسيادتها مركز الموضوع** " [1]، فإذا كان الأمن يتمثل في غياب التهديدات الأمنية، فإن الانتهاكات الجسمية لحقوق الإنسان والاضطهاد السياسي ونقص الموارد، النزاعات الإثنية، مشكلات الهجرة والاندماج، الإرهاب، الجريمة، تعتبر تهديدات وتحديات أكثر واقعية وملموسة وأكثر خطورة، وعلى هذا الأساس فالمدرسة الويلزية تجاوزت فكرة توسيع وتعميق مفهوم الأمن باقتراحها انطولوجيا جديدة تسع أكثر للمراجع الأمنية خارج نطاق الدولة وتصبح تشمل الأفراد والجماعات وحتى الإنسانية جمعاء.[2]

يشير " **Wyn Jones** " أن الدراسات الأمنية لمدرسة أبريست ويث تسعى إلى تطوير ما أسماه "بوث" بـ " **علم الأخلاق عالمي**"كبديل للنظرية الأمنية الكلاسيكية التي تنبع من علم كئيب [3].

أولا– البعد الطوباوي والانعتاق في تصورات المدرسة الويلزية: Emancipation

يعتبر "كين بوث" أول من طرح مفهوم الانعتاق في مقالة له بعنوان" **الأمن والانعتاق**" سنة 1991، حيث أكد أن الهدف الأساسي للدراسات النقدية هو الانعتاق أي التحرر التقدمي للأفراد والمجموعات من الأخطار الإنسانية البنيوية والعرضية، و بتبنيه مفهوم الانعتاق أعاد أنصار مدرسة أبريست ويث البعد المعياري الطوباوي للمعرفة والممارسة الأمنية. وذلك بتأكيدهم ليس على ما هو الأمن وإنما بدل من ذلك على ما يجب أن يكون عليه هكذا [4].

ويقوم مفهوم الانعتاق وفق طرح مدرسة ويلز على مايلي:

1. أن الانعتاق هو مسار تطوري يتطلب نقدا هاما ودائما .
2. الانعتاق عبارة عن خطاب نظري وممارسة وبالتالي فهو مفهوم عالمي وغير قابل للتغيير

.

[1] عطية، **مرجع سابق**، ص 16

[2] توازي، **مرجع سابق**، ص 131

[3] قوجيلي، **مرجع سابق**، ص 30

[4] توازي، **مرجع سابق**، ص 133

إن الانعتاق لدى أنصار المدرسة الويلزية يقوم على أساس الالتزام المعياري بالسياسات العادية، كما أن تحقيق الانعتاق لأمن صحيح ليس بضرورة أن يقوم على القوة والنظام.

ثانيا– الأمن والهجرة في إطار مدرسة "ويلز":

على خلاف مدرسة كوبنهاجن في أمننتها لقضايا الهجرة "**securitizing**" فإن مدرسة ويلز عملت على تسيس الأمن والهجرة "**Politiazing Security**"، فأصبح بذلك يتضمن مختلف القضايا والإشكاليات الجديدة لبيئة ما بعد الحرب الباردة وعلى هذا الأساس فإن تسيس الأمن يصبح قريب لما طرحته مدرسة كوبنهاجن في نزعها **للأمننة** "**Descurituzation**"، حيث يعبر هذا الأخير عن الفعل الذي يقوم به فاعل ما بنقل إشكالية أمنية من مجال لآخر [1].

إن أمننة قضايا الهجرة بالنسبة لمدرسة كوبنهاجن كانت له معارضة شديدة بالنسبة لأنصار مدرسة "ويلز" ذلك أن هذه الأخيرة انتقدت تركيز مدرسة كوبنهاجن على أفعال الخطاب أو اللغة في أمننتها لقضايا الهجرة، ونادت إلى التركيز على أهمية الممارسات غير اللغوية، وبالرغم من أن مدرسة كوبنهاجن في أمننتها للهجرة تركز على عامة الجمهور " **Common public** "، فإن مدرسة ويلز لا تعطي أهمية كبيرة لعامة الجمهور فهي تركز على فئة معينة وهو ما تسميه بالجمهور الواعي " **Attentive public**" والذي تمثل فيه المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان والمهاجرين والنقابات، الفئة الأكثر وعيا بالقضايا الداخلية والخارجية والتي يكون لها دور ايجابي في البحث عن حلول ايجابية تراعي مصالح المهاجرين عن طريق إنارة الرأي العام وجعله أكثر وعيا بالقضايا الهجرة الدولية .[2]

المطلب الثالث: مدرسة باريس: نزع القوننة وتجريم الهجرة:

تعتبر مدرسة باريس القمة الهرمية لمثلث الدراسات الأمنية النقدية، والذي شكلت قاعدته كل من مدرسة كوبنهاجن و ابريست ويث، هذه البناءات المعرفية تشكل مجتمعة ما يسمى" CAS" .

" **Critical Appraaches to Security in Europe** " [3]،فمع بداية التسعينيات من القرن الماضي شكل البناء السياسي محل اهتمام عدد باحثي تحليل الممارسات الشرطية، فقد كان لحقل الأمن

[1] عطية، **مرجع سابق**، ص 17، 18

[2] توازي، **مرجع سابق** ، ص ص138،139

[3] **المرجع نفسه**، ص 139

الداخلي وأمننة الهجرة في أوروبا أبرز الموضوعات تداولا في الدراسات البحثية، والتي تأثرت بالعلوم القانونية وعلم الإجرام [1].

شكلت هجمات 11 سبتمبر 2001، تأكيدا صريح للدراسات والمقاربات المنهجية والتنظير في مدرسة باريس خاصة تلك المتعلقة بآثار الممارسات الأمنية على مستقبل الحرية، وفي هذا السياق قام " **Didier Bigo** " سنة 2002 بإنشاء مجموعة عمل بحثية عرفت باسم " **Elise** "**European liberty and Security** " والتي سعى من خلالها إلى معرفة الانعكاسات والآثار السلبية لمحاربة الإرهاب على الحريات العامة، حيث أن أمننة قضايا الهجرة وتجريم المهاجرين من خلال الحالة الاستثنائية " **L'état d'exception** " جعلها تتنافى والممارسات الأمنية [2].وتقوم مدرسة باريس بتعديل المنظور السائد للأمن عبر ثلاثة طرق:

- بناء تصور أنه يمكن معالجة الأمن باعتباره تقنية حكومية.
- التركيز على تأثيرات " ألعاب القوى " **Power gammes** ".
- بدلا من التركيز على أفعال الكلام، تركز مدرسة باريس على الممارسات.

أدت العولمة في ق 21 إلى ربط المحلي بالعالمي ودمج الداخلي بالخارجي فأصبحت خارطة الأمن متداخلة واعتمادية في نفس الوقت، الأمر الذي أدى إلى زيادة حجم التأثيرات الأمنية، لذلك تركز مدرسة باريس على الدور الذي تلعبه الوكالات الأمنية أو ما يطلق عليه "Bigo " **محترفي الأمن** " **Security Professional**" [3]. فالأمن في مدرسة باريس كنمط من أنماط الحوكمة يختزل في الممارسات الشرطية عبر تقنية المراقبة، وذلك انطلاقا من شبكات تجسد الروابط بين مختلف المؤسسات الأمينة الوظيفية والتي تتجاوز الحدود الوطنية، لذلك تركز المدرسة على أهمية التنسيق بين مختلف مهنيو الأمن من خلال الأعمال التعاونية للشرطية عبر الحدود، وهو الأمر الذي من شانه أن يؤسس إلى مفهوم تكنو- استراتيجي قائم على تقنيات المراقبة [4]، فأصبحت بذلك الوكالات الأمنية (الدرك الوطني، الجمارك، حراسي الحدود، وكالات الهجرة...) قلب ومركز الاهتمامات الأمنية المتعلقة بمحاربة الهجرة وغيرها من الظواهر اللاأمنية، ذلك

[1] ختو ، **مرجع سابق** ، ص 57
[2] توازي، **مرجع سابق**، ص 140
[3] ختو، **مرجع سابق**، ص 58
[4] قوجيلي، **مرجع سابق**، ص 35

للمردودية الانتاجية لهذه الوكالات والتي أصبحت أكثر مواكبة في مواجهة مختلف التهديدات. حيث عملت هذه الوكالات على فرض قيود أمنية صارمة على المهاجرين خاصة من دول العالم الثالث. هذا التوجه حاولت الدول الأوروبية فرضه على دول جنوب المتوسط والتي على رأسها الجزائر من خلا التركيز على الإجراءات الأمنية المتمثلة أساسا في تشديد الرقابة على الحدود .[1]

وعموما يتمثل تصور مدرسة باريس للأمن وفق النقاط الأساسية التالية: **الأمن هو عبارة عن :**

أ- تقنية حكومية.

ب- تمارسه الوكالات الشرطية.

ج- تستخدم تقنيات المراقبة.

د- احتكار المعرفة لتحديد طبيعة التهديد وشكل الحقبة الأمنية .[2]

جدول رقم (04): يوضح مفهوم الأمن وفق المقاربات النقدية الأوروبية.

	كوبنهاجن	**أبرست ويت**	**باريس**
مرجعية مفهمة الأمن	الأمن كفعل كلام	الأمن كانعتاق	الأمن كتقنية حكومية
موضوع التهديد	المجتمع	الفرد	الجماعة السياسية
القيم المهددة	الهوية المجتمعية	حق الأمن للأفراد	النظم المجتمعية
من يقوم بالأمننة	النخبة السياسية	المحلل الأمني	شبكات مهني الأمن
كيف يتحقق الأمن	نزع الأمننة	التحرر من التفكير والعمل تحت الظروف الأمنية	تكثيف تقنيات المراقبة وإدارة المخاطر

المصدر: سيد أحمد قوجيلي، **"تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي"**، (**مركز الإمارات للدراسات والبحث الاستراتيجي، ط1، 2012**)، ص.36

[1] توازي ، **مرجع سابق**، ص 148.

[2] قوجيلي، **مرجع سابق**، ص 36.

خلاصـة

من خلال ما تم عرضه سابقا يتضح لنا أن الهجرة غير القانونية هي وسيلة يلجأ الأفراد هروبا من الواقع المرير الذي يعيشونه إلى تحدي يعرضهم للخطر، أملا في تحسين ظروف معيشتهم على الرغم من مخالفتهم للقوانين و النظم المعمول بها أثناء عملية مغادرتهم من دولة إلى دولة أخرى، وعليه إن قضية الهجرة تتفاوت في اتجاهاتها ومستوياتها من دولة إلى أخرى إذ تتحكم فيها عوامل الدفع أو الجذب .

كما خلصنا الى أن زيادة خطر الهجرة غير القانونية خاصة لفترة ما بعد الحرب البارد جعلها تشكل تهديدا أمنيا بالنسبة للدول ، وهو ما فرض منطق أمننة الهجرة وتوسيع قطاعات الأمن لتصبح بذلك الهجرة غير القانونية احدد مصادر التهديد الأمني .وفق أطروحات مدرسة كوبنهاجن

الفصل الثاني: واقع الهجرة غير القانونية في الجزائر

تمهيد

الهجرة غير القانونية باعتبارها ظاهرة متعددة الأبعاد فهي تعرف بانتشارها العالمي، فكل دول العالم تشهدها إما كدول مقصد أو عبورا أو منشأ للمهاجرين غير القانونين. فالجزائر و نظرا لخصوصية موقعها الجغرافي فهي تشهد ظاهرة الهجرة غير قانونية بأشكالها الثلاث، فهي دولة مصدر مقصد و عبور للمهاجرين غير القانونين، عبر استخدام أساليب متنوعة يبتكرها المهاجرون استكمالا لرحلتهم نحو أوروبا أو البقاء بالجزائر في حالة فشل المشروع الأول من الهجرة .

المبحث الأول :خصوصية الموقع الجغرافي للجزائر: الأهمية الجيوسياسية والانكشاف الأمني

من بين العوامل التي تعمل على تحفيز الفرد للقيام بمغامرة الهجرة غير القانونية،ما يتعلق بالعوامل الجغرافية إذ يتجه المهاجر إلى النقاط القريبة للمكان المنشود. فالجزائر من منظور جغرافي و في إطار الحديث عن الهجرة غير القانونية نجدها تقع ضحية لموقعها الجغرافي المميز.

المطلب الأول: خصائص الحدود الجزائرية.

تقع الجزائر في الشمال الإفريقي يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط و يمتد طول شريطها الساحلي على طول **1200 كلم**، من الشرق تحدها كل من ليبيا و تونس، و الجنوب الشرقي نجد النيجر ومن الجنوب الغربي يحدها كل من مالي و موريتانيا و الصحراء الغربية ، أما من الغرب فتحدها المملكة المغربية ، حيث تمتد الجزائر على مساحة تقدر بحوالي **2.381.471 كلم**^{2} [1][2]. هذه المساحة جعلتها تصبح أكبر الدول الإفريقية مساحة بعد تقسيم السودان.

تحتل الجزائر موقع إستراتيجي هام ما جعلها تصبح حلقة وصل لعبور و تنقل الأفراد من الصحراء و من إفريقيا الشرقية في اتجاه أوروبا ، فأصبحت بذلك مركز إهتمام للمهاجرين غير القانونين الأفارقة المتجهين نحو أوروبا .

تبلغ الحدود البرية الجزائرية حوالي **6343 كلم** في حين تبلغ الحدود البحرية حوالي 1200 كلم، إن الامتداد الكبير للحدود البرية و البحرية أصبح يشكل عائقا و تحدي في نفس الوقت، لأن الأمر يتطلب آليات متطورة من ناحية و تعاون مع دول الجوار من ناحية أخرى.[2]

[1] الموسوعة الحرة ويكيبيديا،"**جغرافيا الجزائر**" على الرابط : https://ar.wikipedia.org/wiki/ تاريخ التصفح :2016/03/18

[2] Hocine Labdelaoui," **la gestion des frontières en Algérie**", CARIM (R .R 2008/02), P 3. Disponible Sur le lien suivant : cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/8081/CARIM_RR_2008_02.pdf

لقد شكل الإنتماء الجغرافي للجزائر من بين أهم العوامل الأساسية لزيادة حجم الهجرة غير القانونية عبر الجزائر ، ذلك أن الجزائر تنتمي إلى مجال جغرافي يشكل نقطة عبور إلى الشمال ، بالنسبة للمهاجرين الأفارقة ، فموقع الجزائر و بحكم قربه من أوروبا يكتسي مجموعة من الخصائص النادرة ، استمدها من توسطه لخارطة العالم القديم، فهو جسر التقاء بين أوروبا و إفريقيا و بين المغرب العربي و الشرق الأوسط ، كما يشكل معبرا حيويا و منطقة تواصل عالمية في حوض البحر الأبيض المتوسط خاصة وأن هذا الأخير كان على مر التاريخ نقطة اتصال اقتصادي و إنساني بين دول الشمال و الجنوب .[1]

بالإضافة إلى توسط الجزائر لكيانين ضخمين الأول في الشمال يمثله الإتحاد الأوروبي و الثاني في الجنوب و يتمثل في العمق الإفريقي ، هذه النقطة الإستراتيجية جعلت الجزائر تنكشف أمنيا على عدة جهات خاصة مع دول جنوب الصحراء و الذي كانت فيه الهجرة غير القانونية أبرز التحديات الأمنية التي تواجه الجزائر .[2]

ترتبط الحدود الجزائرية بالعديد من الخصائص الاقتصادية و الجغرافية، كون البعض ذات طبيعة جبلية هذا من الناحية الشمالية أما من الناحية الجنوبية فهي ذات طبيعة صحراوية و هي التي تشكل المسافة الأكبر من الحدود الجزائرية و التي تمتد على طول يقدر بحوالي 80% من طول الحدود الجزائرية. [3]

كما تشكل الحدود الجزائرية مع المغرب أطول الحدود الغربية و التي تمتد على مسافة **1559 كلم** ، تغلب عليها التضاريس الجبلية و المناطق الشبه جافة و الصحراوية من الجنوب. أما طول الحدود مع موريتانيا فهي لا تتجاوز **463 كلم**، في حين لا تتجاوز **42** كلم مع الصحراء الغربية.

يقدر طول الحدود من الناحية الجنوبية مع دولة مالي حوالي **1376 كلم** و التي تمتد على منطقة صحراوية تخترقها الطرق التجارية ، أما الحدود مع النيجر فهي أقل طولا مقارنة مع مالي أو المغرب و التي تقدر بحوالي **956 كلم**.من الناحية الشرقية نجد الحدود مع ليبيا بحوالي **982 كلم** تمتد على منطقة صحراوية كما في الحدود الجنوبية في حين طول الحدود مع تونس فهي تقدر ب **962 كلم** تتميز بتضاريس جبلية و سهلية [4]

---

[1] **Ibid**, p 1

[2] صالح زياني،" **تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة**"، مجلة المفكر، ع 5، ص.290

[3] Labdelaoui , **op.cit**, p 03

[4] **Loc.cit**.

شكل موقع الجزائر الذي ينتمي إلى منطقة تتميز بالوحدة الطبيعية بين دول جنوب الصحراء و دول المغرب العربي ، من بين العوامل التي تزيد من حركة الهجرة غير القانونية [1] بالإضافة إلى تقارب تركيبة المجتمعات الصحراوية خاصة مجتمع التوارق المتواجدين بين الجزائر ، النيجر ، مالي و اللذين يتمتعون بنوع من حرية التنقل بقوافلهم التجارية بين الحدود [2].

انطلاقا من خصائص الحدود الجزائرية و طبيعة التضاريس الجغرافية ، خلق ذلك صعوبة المراقبة ، الأمر الذي يتطلب إمكانات كبيرة لإدارتها و ضمان رقابتها .

المطلب الثاني: أساليب و طرق توغل المهاجرين الأفارقة عبر الحدود الجزائرية.

استطاعت الهجرة غير القانونية أن تكيف نفسها مع التحديات التي تواجهها من قبل السلطات الرسمية من الدول المستضيفة و الدول الطاردة ، فالهجرة غير القانونية هي ممارسة يخترق من خلالها المهاجر قوانين الدخول أو الإقامة في دولة ما،و يتحقق ذلك عبر عدة أساليب :

أولا– تزوير الوثائق : معظم أساليب الهجرة غير قانونية تتم عبر إستعمال الوثائق المزورة و ذلك من أجل تزيف الحقائق و إخفاء الدلائل بغية تظليل مصالح الرقابة المعنية، و تتم عملية التزوير في الأغلب عن طريق التغير في شكل أو محتوى الوثائق الرسمية للمهاجر و يأخذ التزوير شكلين رئيسين هما:

- **التزوير المادي و التزوير المعنوي:** و في هذا السياق حدد المشرع الجزائري أشكال التزوير بموجب المادتين **223/222 من قانون العقوبات** ، تتم عملية التزوير عن طريق ألية المحو الميكانيكي أو الاستبدال، أما التقليد هو إستنساخ وثيقة تشبه الوثيقة الأصلية و من أبرز صور هذا التزوير نجد مايلي :
- **الاستخدام غير القانوني لوثيقة رسمية ملك للغير:** في هذه الحالة يقوم مستخدم الوثيقة المزورة بإنتحال هوية شخص آخر دون إحداث تغير في الوثيقة، و ذلك بالتركيز على تشابه في الملامح بينه و بين الصاحب الأصلي للهوية ، هذا النوع من التزوير عادة ما يلجأ إليه الرعايا الأفارقة .

---

[1] عبد القادر دندن، " **دول المغرب العربي في قلب نظام الهجرة غير الشرعية الجديد العابر للمتوسط، الأثار والتحديات**"، (جامعة عنابة، 2010)، ص 1، الندوة الدولية لمركز البحث CREAD بعنوان: **Quelle migration pour quel développement**

[2] ـــــــ , سؤال وجواب، " **من هم الطوارق وماهي جذورهم وماهي مشكلاتهم**"، على الرابط:
news.bbc.co.uk/hi/arabic/business/.../7003278.stm تاريخ التصفح : 2016/03/15

- **الحصول على وثيقة رسمية بالطرق الغير قانونية:** هذه الطريقة خطيرة بإعتبار أن الأثر المادي لا يظهر على الوثيقة في حد ذاتها إنما يظهر من الملف القاعدي ، حيث يتم هذا النوع من التزوير بإدلاء بمعلومات كاذبة أو ، إنتحال إسم كاذب أو بتقديم شهادات كاذبة [1].
- **الوثائق المسروقة على بياض** : يتم تزوير الوثائق المسروقة على بياض عن طريق تسجيل غير شرعي للبيانات يستعمل في إنتحال الهوايات و حتى الجنسيات ، تعتبر هذه الطريقة من التزوير خطيرة جدا كون المستند صحيح في بنيته و خصائصه التقنية [2].

كما يستخدم الرعايا الأفارقة عنصر الشبه في الملامح للمرور للأراضي الجزائرية و يستغلون في ذلك التشابه المورفولوجي الكبير بينهم و هو ما يسمى بالمصطلح "البروفايلينغ" " **profiling**" و ذلك بإستخدام جواز السفر ملك للغير تكون درجة التشابه بين صاحب صورة الجواز و المهاجر كبيرة جدا .كما يلجأ المهاجرين الأفارقة إلى إستعمال التزوير و التزيف بكثرة بإعتبارها الأكثر نجاعة خاصة أنه يقوم على التشابه " المورفولوجي "و هو ما يسمح بدخول الكثير من الأفارقة التي تتشابه ملامحهم مع ملامح بعض سكان الجنوب الجزائري .[3]

ثانيا – التحايل باللجوء إلى المفوضية السامية للاجئين بالجزائر: UNHCR

من بين الحيل المستعملة من طرف المهاجرين الأفارقة غير القانونيين خلال تواجدهم في الجزائر و هو التوجه إلى المفوضية السامية للاجئين بالجزائر، و المطالبة بتسوية و ضعيتهم كاللاجئين هذا ما يوفر لهم بطاقة تمكنهم من التنقل بالحرية لمدة ثلاث أشهر قابلة للتجديد خلال كل هذه الفترة يقومون بأعمال مخالفة للقانون .[4]

يتم تسوية وضعية اللاجئين في الجزائر بناءا على ما تضمنته إتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين و التي تتضمن شروط الاستفادة من وضعية اللاجئين. خلال تواجدنا بمكتب رئيس خلية الاتصال بمديرية

---

[1] ـــــــ،"**أجهزة الكشف عن الوثائق المزورة سلاح ضد الهجرة غير شرعية وحماية من الوثائق المقلدة**"، مجلة الشرطة، ع 98، (جويلية 2011)، ص ص 38،39.

[2] **المرجع نفسه**, ص 40.

[3] سميرة بوطالبي، " **الجزائر محطة استقرار آلاف المهاجرين الأفارقة**"، على الرابط:/www.djazairess.com/author تاريخ التصفح :2016/03/19 .

[4] اتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين على الرابط :http://www.ohchr.org/FR/Pages/Home.aspx

.

الأمن لولاية تبسه ،وبعد الاستماع لأسباب طلب اللجؤ،و مقارنة بما تضمنته إتفاقية 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين و ما صرح به رئيس خلية الإتصال لمديرية الأمن لولاية تبسة ، فإن هناك تناقص بين ما تضمنه نص الإتفاقية و المشاكل التي كانت سببا لترك هؤلاء المهاجرين و أن أغلبهم لا يبحث عن الحماية فقط بل يتطلعون على البحث عن الرفاهية، لأنه كان بإمكان الإستفادة من اللجوء في أقرب الدول إليهم ، في حين يقومون بالمجازفة للوصول إلى الجزائر [1]

المطلب الثالث: منافذ و نقاط عبور المهاجرين غير القانونين عبر الحدود الجزائرية.

تأخذ الهجرة غير القانونية طرق مختلفة ، و تعتمد أساليب متعددة ، خاصة و أنها مهددة كل يوم بأخطار رجال الأمن في الدول الإفريقية المجاورة و تحفيزهم للقيام بالتنقل غير القانوني إلى الجزائر سواء كدولة عبور أو دولة مقصد .

أصبحت الجزائر خلال السنوات الأخيرة دولة عبور للمهاجرين غير القانونين القادمين من إفريقيا الذين يتسللون عبر منافذ يستعملونها للدخول إلى التراب الوطني، و أخرى للخروج منها إستكمالا لرحلتهم ، و يمكن تقسيم هذه المنافذ إلى قسمين : **منافذ الدخول إلى التراب الوطني ، منافذ الخروج من التراب الوطني** .

أولا – منافذ الدخول إلى التراب الوطني :

في الجزائر يمكن رصد أربعة طرق رئيسية يستخدمها المهاجرين غير القانونين للدخول إلى التراب الجزائري و هي:

1. **الخط الأول : قاوا(Gao)** بمالي بإتجاه عين قزام بالجزائر و الذي يمر بالمدينة كدال(**Kidal**) بمالي .
2. **الخط الثاني: قاوا (Gao)** بمالي باتجاه برج باجي مختار بالجزائر مرورا بالمدينة المالية تاساليت (Tassalit)
3. **الخط الثالث : أغاديز (Agadez)** في النيجر بإتجاه عين قزام أو جانيت بالجزائر مرورا بالمدينة شريفا (Chirfa) النيجرية .
4. **الخط الرابع: غدامس(Ghadamès)** بليبيا بإتجاه منطقة برج مسعودة (**Bordj Messaouda**) [2]

[1] مقابلة مع رئيس خلية لاتصال بمديرية الأمن الولائي لولاية. تبسه، تاريخ المقابلة : 2016/03/27

[2] La bdelaoui, **op.cit**, p 04.

بالنسبة للخطين الأوليين يستخدمها المهاجرين غير القانونين القادمين من مالي ، غامبيا ، موريتانيا ، السنغال ، كوت ديفوار ، نيجريا و غينيا ، أما في ما يخص الخطين الثالث و الرابع فهي المسالك التي يسلكها المهاجرين غير القانونيين القادمين خاصة من النيجر ، بوركينافاسو ، كاميرون ، أثيوبيا ، السودان و العديد من دول إفريقيا الشرقية و الدول الأسيوية .

خارطة رقم1 – : توضح أهم مناطق العبور للهجرة غير القانونية نحو أوروبا عبر الجزائر

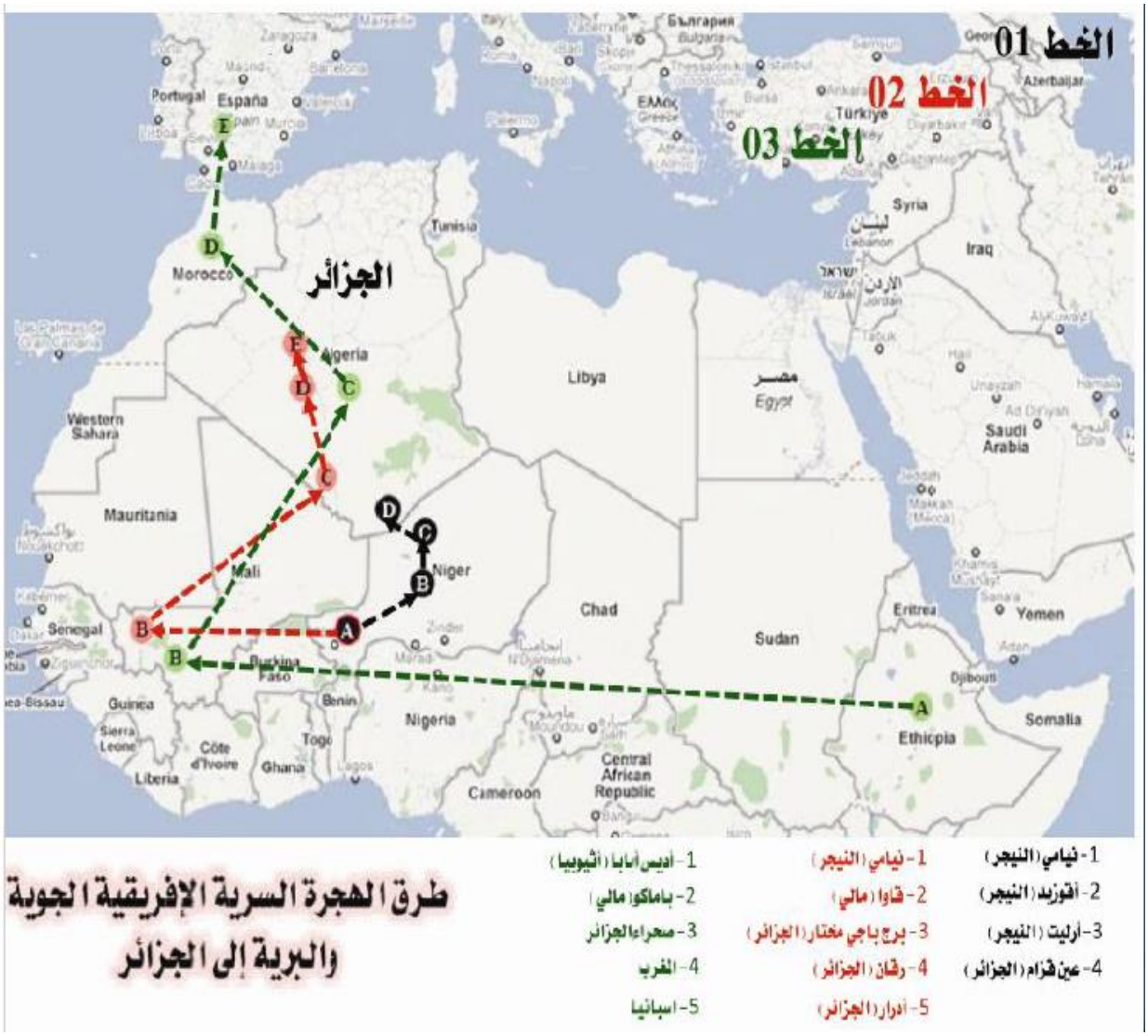

المصدر:الأخضر الدهيمي ،**دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر**،(م..ع.س،جامعة نايف ،2010/02/8)،ص26

يتبين من خلال الخارطة أن الصحراء الجزائرية تشكل جزء كبير من المجال الذي يعد معبر لتيارات الهجرة القادمة من إفريقيا جنوب الصحراء في طريقها إلى أوروبا.

خارطة رقم2 – : توضح أهم مناطق العبور للهجرة غير القانونية الإفريقية إلى الجزائر.

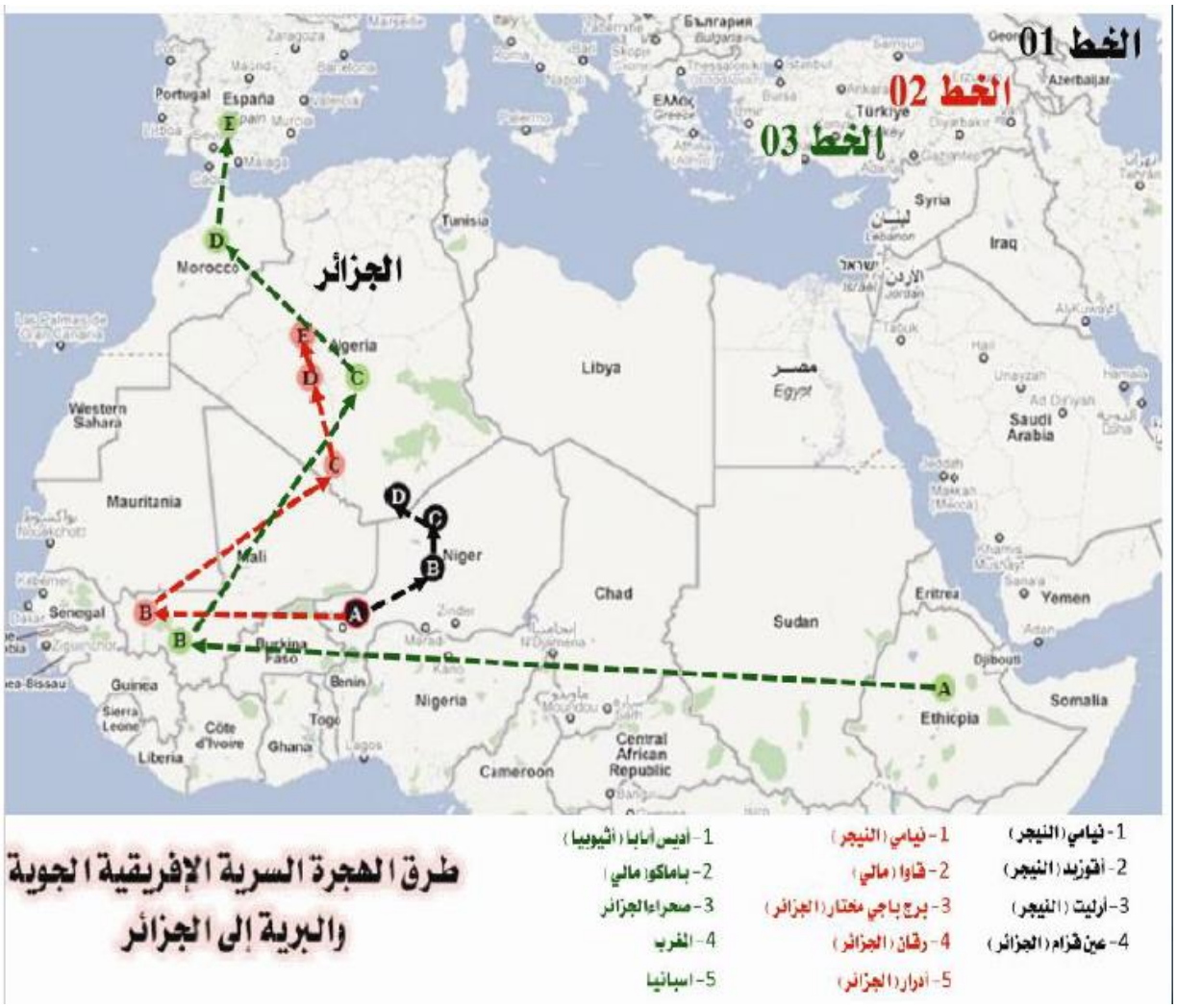

المصدر:الأخضر الدهيمي ،**دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر**،(م..ع.س،جامعة نايف ،2010/02/8)،ص25

ثانيا– منافذ الخروج من التراب الجزائري :

هناك العديد من الطرق أو المنافذ للخروج من التراب الجزائري إلا أن المهاجرين غير النظاميين عادة ما يستخدمون طريقين أساسين و هما:

الطريق الأول: يستخدم للوصول إلى التراب الليبي مرورا بمنطقة برج مسعودة التي تقع بالقرب من المدينة الليبية غدامس

الطريق الثاني: و هو يستخدم للتنقل نحو الحدود المغربية عن طريق منطقة مغنية (تلمسان) أو من خلال منطقة بشار.[1]

ثالثا – خطوط تنقل المهاجرين داخل التراب الوطني:

إضافة إلى طرق الدخول و الخروج من التراب الوطني، هناك العديد من المسارات داخل التراب الجزائري يستخدمها المهاجرين: [2]

1. خط عين قزام – تمنراست – غرداية :

معظم المهاجرين اللذين يدخلون عبر عين قزام يمرون عبر تمنراست بإتجاه عين صالح ثم منطقة غرداية و منها بإتجاه الشمال ، في حين هناك البعض من المهاجرين يتوجهون من عين صالح نحو ورقلة .

2. خط تمنراست – جانيت :

يعد هذا المسار الأكثر استخداما من طرف المهاجرين القادمين من ليبيا أو تونس في اتجاه الجزائر بالإضافة إلى المهاجرين القادمين من إليزي ، و يعد معبر " دبداب " "**Dabdab**" مقصد للمهاجرين المطرودين من ليبيا أو تونس للدخول إلى الجزائر .

3. خط برج باجي مختار – أدرار :

يستخدم المهاجرين هذا المعبر لتوجه إلى منطقة رقان "**Regane**" للتوجه بعدها إلى أدرار ثم غرداية، والتي تعد ملتقى المهاجرين القادمين من تمنراست أو جانت وإليزي للانتقال بعدها نحو الشمال.

---

[1]: La bdelaoui, **op.cit**, p 4,5

[2] N. Khaled et al, "**profils des migrants subsaharien situation irrégulière en Algérie**", (Algérie, avril,2007), p 37. Disponible Sur le lien suivant: www.academia.edu/.../Profils_des_migrants_subsahariens_en_situation_i. .

4- مسار تينزاواتين – تمنراست :

بالنسبة لهذا المسار فإن المهاجرين تكون وجهتهم إليزي أو ولايات الشمال باتباع مسار عين قزام – تمنراست- غرداية [1].

وعموما فإن تنقلات المهاجرين داخل التراب الوطني تعتمد على ثلاث مراكز هامة كمفترق طرق وهي : ورقلة، عين أمناس، بشار [2].

خارطة رقم 03: مسالك تنقل المهاجرين غير القانونيين داخل الإقليم الجزائري

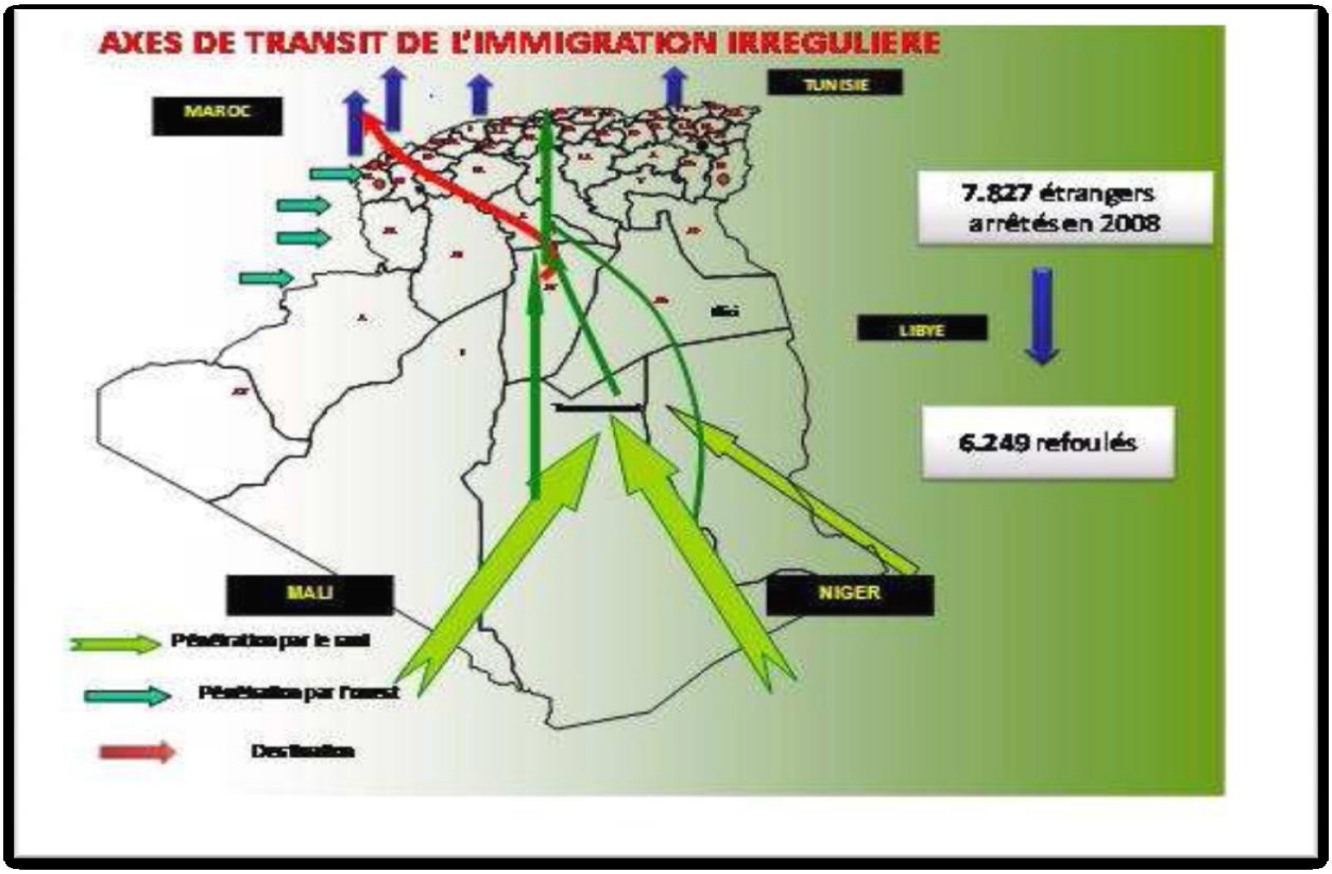

Source : Mohammed Saib musette, "**Algérie Migration, marché du travail et développement**" Document de travail , p . 61 , Disponible sur le lien . suivant: www.ilo.org/public/french/bureau/inst/download/algeria.pdf

تبين الخارطة أن هناك عدة مناطق جزائرية تعد محورية في خلال رحلة المهاجرين غير القانونيين، القادمين من دول إفريقيا جنوب الصحراء ، خاصة منطقتي ورقلة و غرداية بالإضافة إلى بعض المدن الشمالية خاصة الغربية

[1] **Ibid**, p. p 37,38

[2]: Labdelaou, **op.cit**, p 04

منها كمغنية . كما توضح الخارطة أن المناطق الجزائرية المتاخمة لدول الجوار الجنوبية خاصة نيجر و مالي تشكل البوابات الرئيسية لموجات الهجرة القادمة إلى الجزائر.

جدول رقم 05: يوضح العدد الإجمالي لدخول وخروج الأجانب في الفترة الممتدة بين : 2001.01.01، 2009.12.31

الطرق	السنة	الأجانب		عدد المقيمين بطريقة غير قانونية في الجزائر
		دخول	خروج	
البرية	2001	64570	59423	**5147**
	2002	84299	77860	6439
	2003	122083	112608	9475
	2004	132385	125418	6967
	2005	160665	152422	8243
	2006	150802	143574	7228
	2007	139978	133871	6107
	2008	181488	172979	8509
	2009	243679	232034	11645

المصدر :شوقي نادر ،" **واقع الهجرة غير الشرعية في ولاية تمنراست** " ، (01ماي 2001)، على الرابط التالي :http://acharia.ahladalil.com/t1341-topic

من خلال النسب الموضحة في الجدول نجد أن الهجرة غير القانونية في تزايد ملفت للانتباه منذ 2001 م ، أين ارتفع عدد المقيمين غير القانونيين في الجزائر من5147 خلال سنة 2001 لتصل النسبة إلى 11645 سنة 2009 م . هذا التزايد يعكس التدهور الذي تشهده الدول الإفريقية جنوب الصحراء خلال هذه الفترة

كاكوت ديفوار ، نيجريا ، أنغولا ، الصومال و غيرها لأن أغلب المهاجرين إلى الجزائر من الدول الإفريقية . هذا الارتفاع عرف بدوره وتيرة أسرع خلال عام 2011 تزامنا مع تدهور الوضع الأمني في الدول الإفريقية خاصة الدول المجاورة للجزائر كاليبيا.

فيما يتعلق بحجم الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر خلال عام **2007** فقد تمكنت مصالح الدرك الوطني من توقيف حوالي 6988مهاجر غير قانوني ، أغلبهم من إفريقيا . أما خلال سنة . 2008 م أشارت تقارير وحدات الدرك الوطني أن مجموع المهاجرين غير القانونيين الموقوفين بلغ7838 أجنبيا ، أغلبهم أفارقة بزيادة تقدر نسبتها ب 12 % عن 2007 ما يعني أن الظاهرة تزداد حدتها كل سنة . أغلب المهاجرين يستقرون بتمنراست و اغلبهم من جنسيات إفريقية ، لاسيما من نيجيريا إذ وصل عددهم إلى 4309، يليهم أجانب ينتمون إلى الجنسية المالية بإحصاء 945مالي ، ثم الجنسية المغربية 730 شخص. كما تم توقيف كذلك 551من النيجر و 447شخصا من غانا ، وتأتي الجنسيات الأخرى بنسب متفاوتة. يقدر عدد الجنسيات الأجنبية المضبوطة بتهمة الهجرة غير الشرعية في الجزائر إلى أكثر من 33 جنسية أغلبها من إفريقيا الوسطى وبلدان الساحل[1]

تمثل الولايات الحدودية الجنوبية كولاية إليزي أهم المناطق التي مستها الظاهرة ،و التي تمت بها خلال 2008 معاينة . 238 قضية أفضت إلى توقيف 3003 شخص ، تتبعها ولاية تمنراست ، والتي تمت بها. معاينة248 قضية متعلقة بالهجرة غير الشرعية ، تم على إثرها توقيف 2412 أجنبيا من مختلف الجنسيات ، ثم ولاية تلمسان التي عولجت بها 202 قضية من طرف الدرك الوطني . الملاحظ أن أغلب المهاجرين الأفارقة هم ذكور ،بتعداد 6882 ذكر غير أن نسبة الاناث بدأت بالتصاعد ، وهذه النسب تتصاعد في كل سنة مقارنة بالسابقة[2]

اما عن حجم الهجرة غير القانونية خلال 2011 فهي تعرف تزايد كبير ، بسبب تدهور الأوضاع في بعض الدول الإفريقية ، خاصة دول الجوار و بوجه الخصوص ليبيا ، التي دخلت في فترة عنف داخلي أدت إلى هجرة غير مسبوقة لدول الجوار خاصة الجزائر التي يبلغ طول الحدود بينهما أكثر من 900 كلم .

---

[1] سميرة بوطالبي ، "**الجزائر محطة استقرار الاف المهاجرين الافارقة**"، على الرابط :
https://www.djazairess.com/alfadjr/105114، تاريخ التصفح 2016/04/13

[2] **المرجع نفسه**

اللااستقرار في ليبيا أثرت بصفة كبيرة على تزايد حركة الهجرة في كل الاتجاهات، فالكثير منهم اتجه إلى دول الحدود كاتونس، مصر و الجزائر و هو ما يرفع من حجم المخاطر.[1]

العامل الجغرافي شكل عاملا أساسيا في تزايد حجم الهجرة عبر الحدود التي تفصل الجزائر مع ليبيا،خاصة و أن عدد الأجانب المقيمين بصفة غير قانونية في ليبيا يتراوح بين 1 و 2 مليون ،حسب منظمات دولية . وقد أخذوا في النزوح بصفة جماعية إلى دول الجوار ، خاصة الجزائر تونس ومصر والتشاد . أغلب المهاجرين الذين دخلوا بعضهم يريد الهجرة إلى أوروبا عبر السواحل الجزائرية ،والباقي يرغب في العمل والاستقرار بالجزائر التي تشهد نموا في مشاريع الإنشاءات والبناء . كما نجد أنه خلال10 ايام ،من 22 فيفري إلى 3 مارس 2011 أوقفت مصالح الدرك الوطني وحرس الحدود في إقليمي الناحية العسكرية .الرابعة التابع لولاية إليزي وإقليم الناحية السادسة الذي تتبعه مناطق شرق ولاية تمنراست ،حوالي 820 نازح من ليبيا من جنسيات إفريقية ، أغلبهم لا يملك وثائق إثبات هوية ، و 200 آخرين يملكون وثائق هوية لكن دون أي إثبات لإقامتهم بصفة قانونية في ليبيا . الملاحظ أن العدد الأكبر من المهاجرين السريين هم من جنسيات إفريقية[2]

[1] Abdelfattah Dina , " **Impact of Arab revolts on Migration** ", (CARIM Analytic and Synthetic Note 2011/68),p13, Disponible sur le lien suivant: http://cadmus.eui.eu/handle/1814/19874

[2] محمد بن أحمد ،"**الدرك الوطني وحرس الحدود بالجنوب في حالة تأهب قصوى**،"على الرابط http://www.djazairess.com/elkhabar/246775 : تاريخ التصفح2016/04/17

المبحث الثاني: الجزائـــــر من دولـة عبور إلى دولـة مقصد:

الهجرة بشتي أنواعها إلى الجزائر تعود لتاريخ قديم، غير أن الهجرة غير القانونية تزايدت وتيرتها في العقود الأخيرة هذا يفسر بعدة عوامل تتعلق بالأحداث السياسية التي شهدتها إفريقيا والتي ساهمت بشكل كبير في تحويل اتجاهات الهجرة إلى دول شمال إفريقيا وبالخصوص الجزائر .

المطلب الأول: بيئة الأمن في إفريقيا:

نتيجة لحالات اللاأمن الإنساني المتمخضة من رحم الأزمات الداخلية، الحروب والصراعات المسلحة، المجاعة، الأوبئة، الكوارث الطبيعية (الجفاف – التصحر – الجراد) والفقر (540 مليون حالة فقر أي 45 بالمائة من سكان و 30 بالمئة من فقراء العالم [1]،بالإضافة إلى الممارسات السياسية والقمعية والأزمات الاقتصادية المتتالية، تدافعت موجات هجرة وحركيات نزوح هائلة لآلاف من المدنيين، هروبا من تلك الظواهر [2]،وتعد كوت ديفوار من بين الدول التي كانت مقصد لهؤلاء المهاجرين، خاصة وأن هذه الدولة تعتبر حسب المتخصصين بأنها بلد الهجرة بحكم موقعها الاستراتيجي كونها تقع على ساحل المحيط الأطلسي [3].

فقد كانت كوت ديفوار الوجهة الرئيسية للمهاجرين القادمين من الدول الإفريقية المجاورة، إلا أن هؤلاء المهاجرين أصبحوا يتجهون تدريجيا نحو دول شمال إفريقيا خاصة الجزائر، وبداية دخول كوت ديفوار في أزمة غير معلنة منذ 1994، ومع تفجر الأزمة في 2002 واندلاع الحرب الأهلية وما صاحبها من انهيار اقتصادي، أصبحت كوت ديفوار دولة طاردة للمهاجرين بحيث بدأت موجات الانتقال باتجاه دول شمال إفريقيا بما فيها الجزائر [4].

تشير الإحصائيات إلى أن حوالي نصف مليون شخص هربو من كوت ديفوار بين سبتمبر وأفريل 2002، في حين تم تسجيل أكثر من 200.000 مهاجر من دولة بوركينافاسو تركوا كوديفوار هروبا من

---

[1] بشير مصطفى، "**قارة حاضرة** ..... **وهموم منسية**"، الشروق اليومي، ع 3009، 2010/07/29، ص 10 على الرابط : http://www.echoroukonline.com/ara/articles/56214.html تاريخ التصفح :2016/03/14

[2] حسام حمزة، " **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**"، رسالة ماجستير(جامعة لحاج لخضر،كلية الحقوق العلوم السياسية ، 2011)، ص 97.

[3] ـــــ، "جمهورية ساحل العاج"، على الرابط :http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn1/Cote-d-Ivo/Sec02.doc_cvt.htm تاريخ التصفح :2016/03/14

[4] N.khaled et al, **op**.**cit**, p p 6,7.

العنف والحرب، وحوالي 40.000 مهاجر من مالي غادروا كوت ديفوار لنفس الأسباب باتجاه دول شمال إفريقيا خاصة الجزائر والمغرب، فمع نهاية 1990 وبداية سنوات 2000 تزايدت موجات المهاجرين الأفارقة تجاه الجزائر، فخلال 2002-2006 تم ايقاف حوالي 6000 شخص من 40 جنسية [1].

إضافة إلى الأحداث التي عرفتها العديد من دول إفريقيا الغربية، تأثرت الهجرة بسياسات بعض الدول الإفريقية تجاه المهاجرين غير القانونيين خاصة السياسات الليبية، حيث أثرت سياستها تجاه الهجرة على تحويل اتجاه الهجرة من شرق إفريقيا إلى شمالها.

نتيجة للحصار الذي فرضه مجلس الأمن الدولي على ليبيا بداية التسعينيات جعلها تنتهج مجموعة من السياسات كرد فعل تجاه الحصار، فتحولت بذلك ليبيا إلى قطب للهجرة في إفريقيا الشمالية، فتضاعفت بذلك تيارات الهجرة غير القانونية بشكل غير مسبوق للمهاجرين القادمين من الدول الإفريقية، لهذا تحولت ليبيا إلى دولة مستقبلة للمهاجرين القادمين من عدة دول إفريقية كالسودان، التشاد، النيجر [2].

مع تزايد عدد المهاجرين حدث هناك تحول جذري في السياسة الليبية تجاه الهجرة بداية سنوات 2000، والتي صاحبها مظاهرات عنيفة مناهضة للمهاجرين نتج عنها مواجهات بين الليبيين والعمال المهاجرين خلفت حوالي 130 قتيل.

هذه الأحداث دفعت بالسلطات الليبية إلى اتباع سياسة مشددة تجاه المهاجرين، من خلال سجنهم في المعسكرات أو طردهم خارج ليبيا بحيث وصل عدد المطرودين حوالي 145000 مهاجر [3]، هذه السياسات المشددة كان لها أثر كبير على تحويل اتجاه الهجرة نحو شمال إفريقيا لاسيما إلى الجزائر، فأصبحت بذلك الجزائر أبرز الدول التي تعرف إقبال كبير من المهاجرين الأفارقة [4].

---

[1] **Ibid**, p 7

2 Hein de Haas, "**Le mythe de l'invasion, Migration irrégulière d'Afrique de l'Ouest au Maghreb et en Union Européenne**", Travail de recherche de l'IMI, (octobre 2007), p p 12-14.Disponible sur le lien suivant :
www.heindehaas.com/.../de%20Haas%202007%20Le%20mythe%20de%

[3] **Ibid**, p p 15,16.

[4]N. Khaled et al, **op.cit**, p 10,11

المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية المفسرة لتحول الجزائر إلى دولة مقصد:

تعد الجزائر مقصد للمهاجرين غير القانونيين خاصة القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء، فمع بداية سنوات 2000 أصبحت الجزائر أرض استقبال للمهاجرين غير الشرعيين من حوالي 48 جنسية مختلفة، أغلبهم من الدول الإفريقية، وتعتبر دولة النيجر أكبر الدول المصدرة للمهاجرين بنسبة 35% ثم تليها دولة مالي 15% ونيجيريا 15% [1].

وعن ظهور الهجرة السرية أو غير القانونية في الجزائر فهي تعود إلى السبعينيات نتيجة لموجات الجفاف التي مست العديد من الدول الإفريقية جنوب الصحراء، فخلال هذه الفترة استقبلت الجزائر عدد كبير من اللاجئين من دول الساحل، فأنشئت العديد من التجمعات في أقصى الجنوب لتكفل بهم، غير أن عددهم كان في تزايد مستمر خاصة في ظل تراجع المراقبة الأمنية للحدود نظرا لانشغال قوات الأمن في مكافحة الإرهاب لفترة التسعينيات [2]

يرجع استقطاب الجزائر للمهاجرين الأفارقة بالدرجة الأولى إلى عوامل اقتصادية، ذلك أن أكثر من 40% منهم يأتون للجزائر بنية العمل والاستقرار بها دون أن يكون لهم مشروع للعودة إلى بلدانهم، وهو ما يؤكده ناصر الدين حمودة في دراسة له بعنوان .: **"La migration irrégulier Vers et travers a l'Algérie"** [*] على أن تحول الجزائر إلى دولة مقصد للمهاجرين الأفارقة من جنوب الصحراء يعود إلى أسباب اقتصادية باعتبار أن الجزائر تتوفر على فرص عمل جيدة بالنسبة للأفارقة خاصة في مجال: التجارة، البناء، الأعمال الحرفية، حيث أبرزت الدراسة أن حوالي 58% من المهاجرين الأفارقة انتقلوا إلى الجزائر بحثا عن فرص للعمل في حين 21% فقط كانت لهم نية العبور إلى أوروبا

الجزائر إلى جانب الأهمية الجغرافية، تمتلك إمكانات اقتصادية وطاقوية هائلة، تتمركز أغلبها في الجنوب، وهو ما جعلها تتحول إلى قطب بترولي وغازي هام، فأصبحت بذلك تحتل مكانة في السوق الطاقوية بفضل ضخامة احتياطي الغاز في الجزائر حيث تحتل المرتبة الثالثة عالميا كدولة مصدرة للغاز، فقد بلغت الطاقة

---

[1] Ali Mebroukine, **"L'attitude des autorités algériennes , devant le phénomène de la migration , irrégulière"** ,(CARIM notes d'analyse et de synthèse) 2009/08 , p p. 1.2.Disponible sur le lien suivant : www.carim.org/index.php?print=TRUE&areaid=8&contentid

[2] مهدي بن شريف، "**تفاقم ظاهرة الهجرة السرية في الجزائر**"، مجلة الشرطة، ع 88، (سبتمبر 2008)، ص ص 49،50.

[*] لمزيد من التفاصيل اطلع على دراسة ناصر الدين حمودة بعنوان **La migration irrégulier Vers et a travers l'Algérie** على الرابط. www.carim.org

الإنتاجية للنفط الجزائري 1.4 م برميل يوميا، إن زيادة الانتاج الجزائري من النفط والغاز الذي تزامن مع ارتفاع في أسعارها، ساهم بتحسن المداخيل والتي ارتفعت من 32 مليار دولار إلى أكثر من 41 مليار دولار أي زيادة قدرها 9 مليارات دولار مقارنة بسنة 2005 [1].

وبناءا على ما سبق حققت الجزائر تحسن ملحوظ في المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الكلي، فعلى سبيل المثال وصل احتياطي الصرف لسنة 2011، ما يقدر بقيمة 157مليار دولار وه ما يفسر زيادة حجم الاستثمارات العمومية،وفي هذا السياق أشار البنك العالمي في تقرير له لسنة 2011 بعنوان "**الأفاق الاقتصادية العالمية لسنة 2011**" أن الجزائر من بين الدول القليلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي حافظت على قيمتها الإيجابية في ميزان الحسابات الجارية مقارنة بالناتج الداخلي الذي يبقى ايجابيا بنسبة 6.2% من الناتج الداخلي الخام سنة 2011 ، هذا التحسن والتطور الاقتصادي للجزائر الذي يتميز بكونه أحسن بكثير من الدول الإفريقية المصدرة للهجرة، يجعلها من أبرز الدول في شمال إفريقيا المستهدفة من قبل المهاجرين الأفارقة سواء الذين قدمو بطريقة قانونية أو غير قانونية [2].

المطلب الثالث: العوامل السياسية المفسرة لتحول الجزائر إلى الدولة المقصد:

يعتبر الاستقرار السياسي الذي عرفته الجزائر في عهد الرئيس " عبد العزيز بوتفليقة " إلى جانب الاستقرار الاقتصادي في السنوات الأخيرة عاملان أساسيان في استقطاب الجزائر للأفارقة، هذا إذا اعتبرنا أن المهاجرون يفرون من التدهور السياسي الذي تشهده الدول الأفريقية الناتجة عن الحروب والنزاعات في هذه الدول، فالوضع الأمني الجزائري الذي أخذ في التحسن مقارنة بفترة التسعينيات بالإضافة إلى الاستقرار السياسي جعلها تتحول إلى مقصد للمهاجرين الأفارقة [3].

بالرغم من أن الجزائر شهدت ظاهرة العنف السياسي إلا أنها تمكنت من تجاوز هذه المرحلة، وبداية مرحلة جديدة من خلال الاعتماد على العديد من الآليات كآلية الوئام الوطني التي تهدف إلى إعادة الأمن

---

[1] محمد أمين سني، " **دراسة حول مكانة الجزائر في السوق الطاقوية الدولية** "، على الرابط: http//Snimedamine, imak toobblog.com/ 1480812/. تاريخ التصفح 2016 /03/22

[2] ـــــ، تحسن ملحوظ في المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الكلي للجزائر سنة 2011، على الرابط :
www.djazairess.com/aps/101414 تاريخ التصفح 2016/03/25

[3] نبيل بوبية، "**الآليات السياسية لاسترجاع الأمن في الجزائر خلال فترة حكم بوتفليقة**"، على الرابط
https://www.facebook.com/permalink.php?id تاريخ التصفح 2016/03/25

والاستقرار والعودة إلى الحوار والتعايش السلمي، فأصبحت المصالحة الوطنية كمطلب سياسي وإعلامي وشعبي وكرد فعل على الوضع الأمني من جهة، وكسياسة لتطويق الأزمة السياسية والأمنية من جهة أخرى .بناءا على ما سبق تبين أن الوضع السياسي للجزائر أحسن بكثير مقارنة بالدول الإفريقية الأخرى، وهو ما يجعل الأفارقة يتوجهون إلى الجزائر للاستقرار خاصة وأن الظروف الأمنية أحسن بكثير من دولهم [1].

تشكل الهجرة غير القانونية ظاهرة خطيرة بالنسبة للدول الاستقبال والعبور، بوصفها تمس أمن هذه الدول والجزائر باعتبارها مركز عبور ومقصد بالنسبة للأفارقة القادمين من أفريقيا جنوب الصحراء، فإنها تصبح بذلك معرضة للمخاطر الأمنية الناجمة عن ظاهرة الهجرة غير القانونية، وهو ما يستدعي اتخاذ اجراءات صارمة للتصدي لها، فالانعكاسات الأمنية للهجرة غير القانونية على الأمن الجزائري واستراتيجيات مواجهتها هو ما سيتم تطرق له في الفصل الثالث .

[1] المرجع نفسه

خلاصــة

من خلال ما سبق يتضح لنا أنه و بحكم الموقع الاستراتيجي و طول الشريط الحدودي للجزائر،مكن المهاجرين غير القانونين من التسلل و الدخول التراب الجزائري عبر منافذ حدودية باستعمالهم طرق و أساليب غير قانونية كالتزوير الوثائق، وبتالي فإن بيئة الأمن في إفريقيا والتي تعيش أوضاع أمنية وسياسية واقتصادية غير مستقرة على المستوي الداخلى، نتيجة لتزايد لحالات الأزمات الداخلية والحروب والصراعات المسلحة داخل الدول التي تعيش تحت الظروف القاسية. التي تنتج عنها الامراض المزمنة وانتشار الاوبئة و الفقر مجاعة كحال بعض الدول الإفريقية اليوم.

كل هذه المؤشرات كانت بمثابة الدوافع و المسببات الرئيسية التي بإمكانها أن تشجع على تفاقم و تزايد ظاهرة هجرة غير القانونية و البحث عن مناطق تتوفر فيها شروط الحياة في الدول المجاورة ،ومع تحسن الظروف الاقتصادية للجزائر أصبحت هذه الأخيرة دولة مقصد المهاجرين غير القانونين .

الفصل الثالث: الانعكاسات الأمنية للهجرة غير القانونية على الجزائر والإستراتيجيات السياسية والأمنية لإحتواء الظاهرة

تمهيد

إن حركة الهجرة التي تكون كنتيجة سببية لانعدام الأمن بمختلف جوانبه السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية في بلدان ومجتمعات الإرسال تؤدي وفقا لآثار لعبة الدومينو في إطار العولمة و الاعتماد المتبادل لانتشار أمني ممدد للمجالات الاجتماعية و الاقتصادية في مجتمعات وبلدان الاستقبال، وباعتبار أن الجزائر دولة مستقطبة من قبل المهاجرين الأفارقة غير القانونيين فإن أمنها السوسيو-اقتصادي يكون عرضة للتهديد.

أصبح موضوع الهجرة غير القانونية يكتسي أهمية كبرى خاصة في العقود الأخيرة بسبب الارتباطات الوثيقة بين الهجرة و الأبعاد غير العسكرية للأمن العابرة للقارات، هذه الارتباطات فرضت التوجه نحو أمننة قضايا الهجرة لدى كل الدول، فأصبحت بذلك ظاهرة الهجرة غير القانونية من بين الهواجس الأمنية التي تأرق الدول خاصة دول الاستقبال و العبور.

المبحث الأول: تداعيات الهجرة غير القانونية على الأمن الداخلي للجزائر:

الهجرة كخطر يمس أمن الدول وسيادتهم وتساهم بشكل كبير في نقل بعض الآفات التي تهدد أبعاد الأمن وفقا لما حددته مدرسة كوبنهاجن، هذه الآفات لها تأثير واسع على مجتمعات الاستقبال و العبور وهو ما ينطبق على المجتمع الجزائري.

المطلب الأول: انعكاسات الهجرة غير القانونية على الأمن الاقتصادي:

الهجرة غير القانونية بالرغم من كونها فرصة لتغطية النقص في اليد العاملة لدى المجتمعات المستقبلة لها، إلا أنها تشكل أحد الجوانب غير العسكرية المهددة للأمن فهي تؤثر على عدة مجالات بما فيها اقتصاد الدول، خاصة لدى دول المقصد أو العبور، ذلك أن الأمن الاقتصادي يشكل أحد أوجه الأمن الإنساني، حيث يتعلق الأمن الاقتصادي بقضايا البطالة، الأمن، الأمن الوظيفي و الفقر[1].

الاقتصاد أحد أبعاد الأمن الإنساني التي قد تمسها الهجرة فاذا انطلقنا من تفاسير المقاربات الاقتصادية حول حركة الهجرة المرتبطة بالدوافع الاقتصادية، فإن أغلب المهاجرين غير القانونين الأفارقة يأتون إلى الجزائر للاستقرار بها و البحث عن فرص العمل بها. وهو ما أكدته أغلب الدراسات في دوافع هجرة الأفارقة إلى الجزائر. فالهجرة غير القانونية وتداعياتها تبرز أساسا بسبب الوضع غير القانوني للعمال المهاجرين[2] حيث يظهر تأثير الهجرة غير القانونية من خلال خلق نسبة بطالة جديدة تضاف إلى الأصلية للبلاد المستقبلة،مما يؤدي إلى خلق جو من الحساسية بين المواطنين الأصليين و المهاجرين على أساس أنهم ينافسوهم على مناصب العمل[3].

المهاجر غير القانوني يساهم بشكل كبير في انخفاض الأجور لدى العامل الأصلي، من خلال كلفة تشغيل المهاجر السري ومرونته في تقبل أعمال صعبة حسب احتياجات سوق العمل وغالبا ما تكون منبوذة اجتماعيا

---

[1] خديجة عرفة محمد أمين ، " **الأمن الإنساني: المفهوم و التطبيق في الواقع العربي و الدولي** "، (جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2009)، ص.94، على الرابط .http://www.nauss.edu.sa/Ar/DigitalLibrary/Books/Pages/Books .

[2] SOPEMI **;"tendance de migrations internationales**", rapport annuel, (édition 199), p 253, Disponible sur le lien suivant : https://www.oecd.org/fr/migrations/mig/37965497.pdf

[3] صورية عباس دربال، "الهجرة غير الشرعية و التعاون الدولي"، في الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، **مرجع سابق**، .ص86.

و المتمثلة أساسا في قطاعات الفلاحة و البناء[1] هذا الوضع يؤثر سلبا على العمال المحليين و يؤدي إما إلى انخفاض أجورهم أو رفع نسبة البطالة في صفوفهم، فالهجرة غير القانونية من الناحية الاقتصادية لها فوائد عادة ما تكون في صالح أرباب العمل الذين يستفيدون من الوضع الغير القانوني للمهاجر.

إن وجود المهاجر في وضعية غير قانونية تجعله يرضخ إلى شروط رب العمل و تجعله في تبعية لهم و القبول بالظرف القاسية التي يعمل فيها. وهو ما ينعكس سلبا على مواطني بلد المقصد، وهو ما ينطبق على المهاجرين غير القانونيين الأفارقة في الجزائر خاصة مع التواجد المكثف لهم في الناحية الجنوبية[2].

من بين آثار الهجرة غير القانونية على اقتصاديات الدول التي من بينها الجزائر، كونها تشهد زيادة في حجم الهجرة من طرف المهاجرين الأفارقة غير القانونيين. تعاظم المشاكل الاقتصادية من خلال استحواذ هؤلاء المهاجرين على كثير من فرص العمل التي يحتاج إليها السكان الأصليين، ولذلك فهم يحدثون خلل في ميكانيزمات و آليات العمل المنظمة على مستوى القطاع الخاص في كثير من المجالات كالبناء و النظافة و الحرف اليدوية وغيرها[3].

أصبح المهاجرون الأفارقة المتواجدون بالجزائر بصفة غير قانونية يشكلون قوة عاملة رخيصة يستفيد منها أصحاب المشاريع الاقتصادية خاصة في الجنوب الجزائري[4] ما جعلهم ينافسون الجزائريين على العديد من المهن خاصة في الولايات الجنوبية، كالعمل بالمطاعم، محلات الخياطة، الفلاحة، التلحيم وبورشات البناء. لذلك فان أرباب العمل في الجزائر يميلون إلى هذه الفئة من المهاجرين مقابل أجور منخفضة، بالإضافة إلى تهربهم من الالتزامات القانونية التي تفرض عليهم دفع بعض المبالغ المالية[5].

---

1 **المرجع نفسه**، ص 87

2 SOPEMI**, op.cit,** p p253,254

3 رمضاني حينوني،" **الهجرة غير الشرعية و أثرها على التركيبة الاجتماعية في تمنراست"، على الرابط**: http://rihabalkalimah.cultureforum.net/t807-topic . تاريخ التصفح 2016/04/17

4 KHADIJA ELmadamad , "**les migrations et leurs droits au Maghreb** ", (MAROC: Casablanca, 2004) p 76.Disponible sur le lien suivant :http://unesdoc.unesco.org/images/0013/001395/139531f.pdf:

5 شوقي نذير، " **واقع الهجرة غير الشرعية في ولاية تمنراست"**، على الرابط: http://acharia.ahladalil.com/t1341-topic تاريخ التصفح 2016/04/17.

يشكل التواجد غير القانوني للأفارقة في الجزائر تحدي بالنسبة للمواطنين الأصليين في الظفر بفرص العمل، وعموما فإن أهم الآثار السلبية للهجرة غير القانونية على الجانب الاقتصادي و التنموي تتمثل في ما يلي[1]:

- الإخلال بآليات سوق العمل وخلق عدم توازن بين العرض و الطلب نتيجة لكثرة العمالة المتسللة للدولة.
- انتشار العمالة العشوائية غير الضرورية وذات الإنتاجية المنخفضة وظهور سوق ظل موازية للعمالة المتسللة التي تقبل بأجور أقل و شروط عمل قاسية.
- تزايد نسبة البطالة بين العمالة الهامشية.
- الضغط على المرافق العامة و الخدمات الأساسية.
- انتشار المشاريع الوهمية.
- إحصائيات تزايد جرائم غسل الأموال.

المطلب الثاني: انعكاسات الهجرة غير القانونية على الأمن الصحي:

يمثل الأمن الصحي للمجتمعات أحد الجوانب التي تمسها الهجرة غير القانونية، فالقارة الإفريقية و باعتبارها منطقة تعرف انتشارا كبيرا للأمراض الخطيرة كالسيدا و الملاريا، فإن المهاجرين غير القانونيين يعتبرون ناقلا لهذه الأمراض.فالأمن الصحي من أبرز تحدياته نجد الأمراض المهددة للصحة و حياة الأفراد،وكذلك مدى إتاحة الرعاية الصحية للأفراد[2].

سجلت الجزائر ارتفاعا محسوسا في حالات الإصابة بالسيدا حيث بلغ عدد الحالات المصرح بها إلى غاية 31 مارس 2011 (1198) حالة و (5087) حالة حمل فيروس نقص المناعة البشرية، وتعد الهجرة و التنقل و فيروس نقص المناعة البشرية–الايدز– ظواهر عالمية رئيسية في الألفية الجديدة.

الجزائر حسب–**برنامج الأمم المتحدة المشتركة** – أونوسيدا – تصنف كبلد يعيش مع الوباء بنسبة 0.1 بالمائة حيث تعتبر الهجرة غير القانونية كأحد العوامل المساعدة في ارتفاع هذه النسبة[3].

---

[1] محمد نور، ، **مرجع سابق**، ص 83

[2] عرفة .محمد. **مرجع سابق**، ص 94

[3] سعاد بوعبوش، "**1198 حالة إصابة فيروس «السيدا» بالجزائر**". الشعب.ع. 2011/05/07 على الرابط www.djazairess.com/echchaab/13173 تاريخ التصفح 2016/04/20

إن توافد عدد كبير من المهاجرين غير القانونيين وما يحملونه من أمراض مستعصية و خطيرة أصبح يشكل تهديد و خطرا على صحة السكان، كما أن أغلب الإصابات بهذا الداء على المستوى الوطني سجلت بتمنراست [1]إذ تشير الإحصائيات أن تمنراست في الفترة الممتدة ما بين 2005-2007 عرفت توافد بين 5000 و 7000 مهاجر غير قانوني من الدول الأفريقية كأوغندا غينيا، ، غانا ومالي.

حيث أدى تزايد أعداد هؤلاء بالمنطقة القيام بأعمال وممارسات محظورة، كالنهب و السرقة وغيرها غير أن أخطرها هو أقدام البعض من الحراقة الأفارقة على تنظيم شبكات مختصة في الدعارة نتج عنها تفشي مرض السيدا. تؤكد الأرقام المسجلة على مستوى ولاية تمنراست ذات كثافة سكانية المنخفضة أنه حوالي 195 شخص يحملون الفيروس، دون احتساب الحالات غير المسجلة أو تلك غير المصرح بها. خاصة و أن رقم 195 مقارنة بعدد السكان يجعل ولاية تمنراست تحتل المرتبة الثانية على المستوى الوطني، وتعد ورقلة من بين الولايات المفضلة للمهاجرين الأفارقة غير القانونيين خاصة أحياء سكرة و الروسيات و الدري، حيث وصل عدد المصابين بداء نقص المناعة المكتسبة أكثر من 837 حالة[2].

أبرز المظاهر السلبية للمهاجرين الأفارقة أنهم جلبوا الويلات للمجتمع الصحراوي، من خلال نقل مختلف مظاهر الفساد التي تؤدي إلى انتشار الأمراض الطيرة كداء السيدا.

داء حمى المستنقعات المتسرب عبر المناطق الحدودية الإفريقية يعرف تفشي كبير هو كذلك، فقد وصل عدد المصابين في سنة 2011 إلى 334 حالة بالرغم أن الجزائر وفرت محطتين للمراقبة الطبية وتشمل كل من منطقتين تنزوشين وعين قزام ، ومن عوامل ظهور هذا المرض فان مصدرها النازحون من النيجر و مالي، و الذين يساهمون كذلك في انتشار أمراض أخرى على غرار "**الزهري**"، حيث سجلت حوالي 64 حالة إصابة خلال سنة 2012[3].

اتخذ المهاجرون غير القانونيين المناطق الجنوبية للجزائر خاصة في ظل غياب مصادر للتمويل مسالك للتسلل نحو المناطق الداخلية للولايات الجنوبية و اللجوء إلى النصب و الاحتيال و الشعوذة ناهيك عن التورط

---

[1] **المرجع نفسه**

[2] الطيب.د/محسن.خ/كريم.ش،"**الرعب القادم من الجنوب: أكثر من 5000 مهاجر إفريقي غزو تمنراست في عامين**"، النهار الجديد ع02-12-2008 على الرابط www.djazairess.com/enahar/22075 تاريخ التصفح 2016/04/20.

[3] فضيلة بودرويش، "**69حالة جديدة لفيروس الإيدز و 334 لداء الحمى الفلاحية**"، الشعب .ع.2011/01/23 على الرابط www.djazairess.com/echchaab/11951 تاريخ التصفح 2016/04/21.

في التسويق و تزوير النقود و حيازة المخدرات[1]، فمثلا خلال 2001 بلغ عدد القضايا في هذا المجال643 قضية في ولاية تمنراست أغلب تركيبتها من النيجر، مالي، البنغال، و الكونغو[2]...

.جدول رقم – 06 –يبين أهم القضايا الأمنية التي تورط فيها المهاجرون لسنة 2001

نوع القضية	عدد القضايا	المتابعة القضائية			المجموع
		إيداع	استدعاء	الطرد	
التزوير	85	177	03	60	240
الدعارة	50	71	50	206	327
الاقامة غير القانونية	126	25	15	603	643
السرقات	70	69	14	14	97
تكوين جمعية أشرار	10	12	00	00	12
تزوير العملات	05	12	00	00	12
التهريب	10	10	01	15	26
المخدرات	10	24	00	01	24

المصدر : مجلة الشرطة عدد 20 مارس 2001 ، ص.39

من خلال الجدول يتضح أن المهاجرين غير القانونيين يتورطون في كل أشكال الجريمة و الأعمال غير المشروعة التي تمس بأمن البلاد ، بالتالي تفاقم ظاهرة الهجرة غير القانونية من شأنها الرفع من حجم التصرفات التي تزعزع أمن المجتمع و الدولة . هذه التهديدات لا تقتصر فقط على الولايات الحدودية لأنهم أصبحوا متواجدين في كل ولايات الجزائر ، و هو ما يمس بسلامة و أمن المجتمع ككل.

[1] الطيب.**د، مرجع سابق.**

[2] عمار حناشي، "**الهجرة السرية** "،مجلة الشرطة ، ع 62 (مارس 2001)ص 39

المطلب الثالث: انعكاسات الهجرة غير القانونية على الأمن المجتمعي:

يرى "**Olé waever**" أنه وكنتيجة للتحولات الدولية للفترة ما بعد الحرب الباردة، فإن المجتمع معني بتهديد أكثر من الدولة، وعليه انشغل الأفراد و ارتبط خوفهم بالمواضيع كالهجرة، ضياع القيم الثقافية، فقدان نمط الحياة، وعليه فالأمن المجتمعي هو المفهوم النظري لأكثر انسجاما وتوافقا لتحليل هذه الرهانات الجديدة كالتي تعاني منها إفريقيا و التي من بينها الجزائر، ومن هذه المنطلق قدم "**ويفر**" **الأمن المجتمعي** على أنه قدرة مجتمع ما على الثبات على سيماته الأساسية في مواجهة الظروف المتغيرة و التهديدات المحتملة أو الحقيقية[1].

تتجاوز الآثار السلبية للهجرة الغير قانونية الجانب الاقتصادي لتصل الى المساس بالحياة الاجتماعية و الثقافية أيضا، وهو ما يجعل المنظومة القيمية و الثقافية تتأثر بوجود أعداد هائلة من المهاجرين السريين بتلخيص مفهوم الأمن المجتمعي في الحفاظ على القيم الثقافية و المجتمعية و مراعاة النظام القيمي و الأمن المجتمعي[2].

وإذا كانت الآثار الاقتصادية السلبية للهجرة السرية تظهر سريعا، فان الآثار الاجتماعية و الثقافية يكون ظهورها تدريجيا و بصورة بطيئة مقارنة بالآثار الاقتصادية، غير أنها تتعزز يوما بعد يوم. وهو ما يخلق صعوبة في السيطرة عليها و معالجتها في وقت ما. لأن تعامل المواطنين مع أفراد لا يعرفون عنهم شيئا على المستوى الصحي و الأخلاقي و الديني و الأمني يشكل خطرا على المنظومة الاجتماعية، كما تساعد الهجرة غير القانونية على تنامي مجموعة من الظواهر الاجتماعية السلبية كانتشار المخدرات، الفاحشة، و القتل. الأمر الذي قد يمس بالأمن الاجتماعي للجزائريين[3].

تكمن أهمية الأمن المجتمعي للجزائر في القدرة على الحفاظ على خصوصياته المرتبطة بالثقافة اللغة وبعض الممارسات الوطنية و الدينية، لذلك فان تواجد المهاجرين الأفارقة يحدث خلل في هذه التركيبة الثقافية و الاجتماعية لأنهم ينقلون ثقافاتهم، لغاتهم، وعاداتهم السلبية التي ينبذها المجتمع الجزائري. حيث تظهر هذه الآثار السلبية خاصة إذا كان المهاجر ينوي الاستقرار وهي السيمة التي تميز أغلب المهاجرين الأفارقة، فأغلبهم

---

[1] علالي، **مرجع سابق**، ص ص 119، 120

[2] عرفة محمد، **مرجع سابق**، ص94

[3] حينوني، **مرجع سابق**.

يأتون الى الجزائر بغية الاستقرار و العمل بها، وعلى هذا الأساس فان المهاجر يجد صعوبة في التعايش مع الثقافة الخاصة بهذا المجتمع و القدرة على التكيف مع العادات و التقاليد لهذه المجتمعات[1].

التوافد الكبير للمهاجرين الأفارقة على الولايات الحدودية للجزائر جعلهم يخلقون لأنفسهم أحياءا خاصة بهم على أطراف المدن، توصف "بالغيطوهات" و التي تدريجيا ما تحولت كما يسميه البعض بالمقاطعات أو الجمهوريات أو الإمارات أين يفرض فيها المهاجرين قانونهم الخاص لدرجة أن السكان الفعليين أو الأصليين للمدينة يجتنبون الاقتراب منها أو دخولها أو توخي الاحتكاك بسكانها حتى لا يتعرضوا للاعتداء، كما يساهم تواجدهم في تغيير التركيبة السكانية تدريجيا بالمطالبة بالجنسية خاصة عندما يستوطنون بالمناطق لوقت طويل و ينجبون أطفالا على أراضيها، و تدريجيا يمتد ذلك الى التأثير على التركيبة اللغوية و الثقافية من خلال مزاحمة "**الهوس**" اللغة العربية و التارقية[2].

أدى تمركز أعداد كبيرة من النازحين على بعض الولايات الجزائرية خاصة الجنوبية الى أثار اجتماعية منها ما يتعلق بالمعتقد الديني و ما يتبعه من خطر على وحدة الأمة، بالإضافة الى التأثير السلبي على القيم الأخلاقية للمجتمع و الإخلال بالقيم الاجتماعية نتيجة الزواج المختلط[3].

لقد أثرت تداعيات الهجرة غير القانونية على الأمن المجتمعي لدول منطقة الساحل الإفريقي، خاصة الجزائر و التي وصل فيها عدد المهاجرين غير القانونين من مالي .النيجر .بوركينافاسو و التشاد الى ما يقارب تسعة ألاف شخص من جنسيات مختلفة[4] .وهذا تزامنا مع الأزمات البنيوية التي تشهدها هذه الدول كالأزمة المالية وكذلك في إفريقيا الوسطي و الحرب في ليبيا .

---

[1] مصطفى عبد العزيز مرسي، "**تأثير الهجرة غير الشرعية الى أوروبا على صورة المغترب**" العربي،(أفريل 2007)، ص 13

[2] حينوني، **مرجع سابق**.

[3] حناشي، **مرج سابق**، ص 37.

[4] عبد الوهاب بن خليف، "**الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي: التهديدات و الحلول**"، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في "الساحل الإفريقي" الجزائر جامعة 8 ماي 1945 قالمة 24-25 نوفمبر 2013. ص ص 7،8.

الهجرة غير القانونية عادة ما يصاحبها انتشار الجريمة المنظمة،يسجل هذا خاصة بالولايات الجنوبية أين تكثر و تأخذ أشكالا متجددة و أبعاد خطيرة. فحسب تقارير مصالح الدرك الوطني فإنها تمكنت خلال 2011عبر ولاية تمنراست من تسجيل عدة مخالفات و جرائم تورط فيها المهاجرين[1].

أولا– الهجرة غير القانونية و تجارة السلاح بمنطقة الساحل و أثره على الجزائر:

تعتبر الهجرة غير القانونية من أهم التهديدات و المخاطر الأمنية بالنسبة للجزائر و القادمة من منطقة الصحراء الكبرى .نظرا للآفات الكثيرة التي تصاحبها و ارتباطها الوثيق بباقي أشكال الجريمة المنظمة مثل التهريب و تجارة السلاح و تجارة المخدرات[2] ،وتمثل منطقة الساحل الإفريقي أحد المجالات الخصبة التي تنتشر فيها هذه الظاهرة فالجزائر وبحكم أنها جزء من هذه المنظومة يجعلها تتأثر بكل ما يحدث فيها من تفاعلات تهدد الأمن[3].

تشهد منطقة الساحل الإفريقي عدة معضلات آمنية تتفاقم بشكل مستمر، من بين هذه الرهانات الأمنية التي تشهدها المنطقة تهريب السلاح الذي يتورط فيها المهاجرون غير القانونيين.التجارة غير القانونية بالأسلحة لها تداعيات على الأمن الدولي وتعتبر القارة الإفريقية و بالخصوص منطقة الساحل الإفريقي الأكثر تضررا نتيجة التدفق العشوائي للأسلحة الأمر الذي يعيق مختلف جهود التنمية و الديمقراطية بالقارة الإفريقية[4]. يشكل تهريب الأسلحة الخفيفة ثلث المبادلات الرسمية التي تتم على مستوى سوق الأسلحة، وبهذا فهي تمثل تهديد للأمن في إفريقيا خاصة أن هذه الأخيرة أصبحت تجذب الدول الراغبة في التخلص من فائض الأسلحة التي تجاوزها التطور التقني[5].

الأزمات و الحروب من بين العوامل التي تساعد على تزايد معدلات الاتجار بالسلاح وهو الأمر الذي ينطبق على الأزمة في ليبيا أين تحولت الى سوق مفتوحة للاتجار بالأسلحة وتهريبها، فأصبحت بذلك

---

[1] فضيلة بودرويش، "**الشعب ترصد تطورات الجريمة المنظمة بالجنوب الجزائري**"، جريدة الشعب ع 2011/01/21 على الرابط :www.djazairess.com/echchaab/11927 تاريخ التصفح 2016/04/13.

[2] نبيل بوبية، "**الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية و المشاريع الأجنبية**"، رسالة ماجستير(القاهرة، جامعة الدول العربية، معهد البحوث و الدراسات العربية،2009).ص. 83.

[3] ـــــــــ، "**الجريمة المنظمة عبر الساحل الإفريقي** "، السبت 27 سبتمبر 2008- على الرابط masri-blog http://:samir spot.com/2008/09/blog. تاريخ التصفح 2016/04/13.

[4] مولود غشة، "**التجارة الشرعية بالأسلحة– .هيمنة سماسرة الموت**" ، مجلة الجيش، ع547-فيفري 2012، ص ص.28، 29

[5] **المكان نفسه**

العصابات تستغل المهاجرين غير القانونيين سواء القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء في اتجاه الشمال أو أولئك المتواجدون في ليبيا الفارين من العنف، فخلال حركة المهاجرين يتورطون في عدة قضايا من أبرزها تهريب السلاح فالحدود الجزائرية و في ظل الأزمة الليبية تشهد زيادة في حدة هذه الظاهرة و في هذا السياق حذرت الندوة الجزائرية حول مكافحة الإرهاب في سبتمبر 2010 من تحول منطقة الساحل الى خزان للبارود نتيجة لانتشار السلاح و المتفجرات وتورط الآلاف من العمال و الجماهير و المرتزقة في هذه المنطقة[1].

قضية الهجرة غير القانونية و ارتباطها بتجارة الأسلحة باتت تهدد الأمن الوطني، خاصة بعد ما أصبح المهاجر غير القانوني يتورط في كل أنواع الجريمة المنظمة، حيث تشير أغلب تقارير الشرطة القضائية أن حوالي 70 بالمائة من المهاجرين غير القانونيين متورطون في شتى أنواع الجرائم العابرة للحدود و التي على رأسها تهريب السلاح و الاتجار به[2].

هناك صلة وثيقة بين شبكات نقل المهاجرين غير القانونيين من دول الساحل الإفريقي باتجاه الجزائر و شبكات تهريب الوقود الجزائري باتجاه النيجر و شبكات تهريب السجائر انطلاقا من مالي مرورا بتمنراست ثم بالحدود مع جانت باتجاه ورقلة مع شبكات التهريب و المتاجرة بالأسلحة و التي لا تزال شبكات تهريبها و المتاجرة بها قريبة من الحدود الجزائرية النيجيرية تتحين لفرصة لتمريرها الى دول المغرب العربي وفي مقدمتها الجزائر.حيث تمثل دول ، تشاد ومالي و النيجر مصدرا للأسلحة المسوقة من طرف شبكات متخصصة في المتاجرة بالأسلحة في الجزائر وهي أسلحة قديمة مصدرها الدول الأوروبية و التي تتخلص من مخزونها من الجيل القديم[3].

ثانيا– ارتباط الهجرة غير القانونية بالإرهاب في منطقة الساحل وانعكاسات ذلك على الأمن الجزائري

يعتبر الإرهاب، والهجرة غير القانونية وغيرها من أشكال الجريمة المنظمة من الهواجس الأمنية التي تؤثر على الوضع الأمني لدول منطقة الساحل الإفريقي، خاصة في ظل المتغيرات الجديدة وتأثيرات فترة ما بعد

1- [1] ـــــ، "**أزمة ليبيا حولت المنطقة الى خزان بارود المساء**" ع 09/07 على الرابط www.djazairess.com/echchaab/51531 تاريخ التصفح 2016/04/20.

[2] رتيبة بوعدمة، "**شرطة الحدود تفكك شبكات دولية مختصة في تزوير جوازات السفر و التأشيرات بالجزائر**"، 2009/06/02 على الرابط www.algeria channel.net/2009/06 تاريخ التصفح 2016/04/21

[3] بوبية ، **مرجع سابق**، ص 86.

الحرب الباردة.ما يزيد من خطورة الظاهرة الإرهابية هو تداخلها مع عدة صور أخرى للجريمة، فهي لا يتورط فيها المتطرفين فقط بل عدة فئات أخرى كالمهاجرين غير القانونين.

الظاهرة الإرهابية تتميز بتشعبها وتدخلها ولا تزال حتى اليوم يكتنفها الغموض في تحديد مفهومها، من بين التعاريف التي تحدد الظاهرة نجد تعريف الأستاذ الفرنسي **أ.دافيد** الذي يعرف الإرهاب على أنه كل "عمل مسلح يرتكب لأهداف سياسية،فلسفية، إيديولوجية أو دينية، مخالفا بذلك قواعد القانون الإنساني التي تمنع استخدام الوسائل الوحشية والبربرية لمهاجمة أهداف بريئة أو أهداف ليس لها أهمية عسكرية"[1].

تبرز العلاقة بين الهجرة غير القانونية والإرهاب في أن الحركات الإرهابية المنتشرة في ساحل الأزمات عادة ما يتورط فيها المهاجرين غير القانونيين، فنجد على سبيل المثال تنظيم القاعدة في منطقة الساحل يعتمد على المهاجرين غير القانونيين في تكوين سراياه، فالهجرة غير القانونية تبدأ بوصفها هجرة فقر لتتحول الى انفلات أمني خطير عابر للساحل أو إفريقي[2].

فقد أشارت أغلب الدراسات الأمنية الى خطورة الهجرة الغير القانونية، على خلفية علاقاتها بالحركات الإرهابية و الجريمة المنظمة خاصة على الحدود. وفي هذا السياق أكدت دراسة أمنية أعدتها خلية الإتصال بقيادة الدرك الوطني الجزائري على أن لهجرة غير القانونية تشكل إحدى أولويات قيادة الدرك. بعدما تحولت إلى نشاط إجرامي على علاقة بشبكات إجرامية أخرى، منها الإرهاب خاصة على الحدود. ويتزامن هذا مع تنامي ظاهرة الإرهاب في منطقة الساحل، إذ تقوم الجماعات الإرهابية باستغلال الأوضاع الصعبة التي يعاني منها كثير من المهاجرين لتجنيدهم في صفوفها لتنفيذ أعمالها الإجرامية[3].

التداعيات الأمنية للهجرة غير القانونية على الجزائر تتضاعف مع تحول الهجرة الى قضية أمنية من خلال ارتباطها بالجماعات الإرهابية في ساحل الأزمات الإفريقي، ذلك أن جريمة الإرهاب متشعبة وتجمع بين كل أصناف الجريمة المنظمة، بما فيها تهريب البشر أو تورطهم في أعمال عبر استغلال الإحباط الذي قد يصيب

---

[1] محمد السيد عرفة، "**تجفيف مصادر تمويل الإرهاب**"، (المملكة العربية العربية السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، 2009)، ص 39.

[2] ص. سواعدي، "**التنظيم الإرهابي سيجذب المهاجرين السريين**"، الخبر، ع 2011/05/22 على الرابط www.djazairess.com/echchaab/51531. تاريخ التصفح 2016/04/23

[3] نائلة ب ، "**الحراقة تتحول الى نشاط إجرامي يهدد أمن واقتصاد الجزائر**"، الشروق، ع .2008/04/21 على الرابط www.echorouk on line.com/ara/articles/2952 تاريخ التصفح 2016/04/23.

المهاجرين غير القانونيين أمام السياسات التشددية المطبقة على حركة الهجرة القانونية، كما أن الأنظمة الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي لا تورط المهاجرين غير القانونيين فقط في تنظيماتها بل تعمل على تمرير العشرات من الأشخاص الذين يرغبون في الهجرة غير القانونية، من دول مثل نيجيريا، كوت ديفوار، الكامرون و مالي، باستعمال تقنيات التزوير خاصة في جوازات السفر، فهذه التنظيمات تجمع عادة بين كل صور الجريمة المنظمةمن تهريب البشر تهريب السلاح و التزوير [1].

[1] مراد جامد، "**القاعدة تنشئ خلايا للحراقة في صحراء الساحل**"، 13 نوفمبر 2010 على الرابط **:** www.djazairess.com/dhazair news/22264. تاريخ التصفح 2016/04/26.

المبحث الثاني: ظاهرة الهجرة غير القانونية بين المعالجة القانونية و الأمنية السياسية:

الهجرة غير القانونية ظاهرة دولية تهدف الى زعزعة استقرار المجتمعات على مختلف الأصعدة سواء على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الخارجي، ولذا وجب التصدي لهذه الظاهرة واستئصال جذورها وهذا لا يكون إلا باتخاذ مجموعة من الإجراءات الردعية للحد من هذه الظاهرة. في هذا تسخر الجزائر إمكانيات تقنية و مالية لمكافحة الظاهرة مستعينة بعدة معدات قانونية و مادية لإدارة الظاهرة، من خلال إبراز الآليات القانونية التي جاء بها المشرع الجزائري لمكافحة كتنظيم الشروط المتعلقة لدخول الأجانب للجزائر و إقامتهم بها وتنقلهم فيها.

المطلب الأول: آليات مواجهة الهجرة غير القانونية على المستوى الداخلي:

إن التشريعات الداخلية للدول تعتبر بمثابة الحصن المنيع الذي يعبر عن سيادة الدولة ويحميها، خاصة في ظل المتغيرات الجديدة التي أحدثتها العولمة، فالدولة ملزمة بمراقبة إقليمها و الدفاع عنه، ولا يوجد وسيلة أفضل للقيام بهذه المهمة من تنظيم حركات الأشخاص داخل أراضيها[1].

أولا: الآليات القانونية لمكافحة الهجرة غير القانونية:

يحدد القانون رقم **11/8 المؤرخ في 25 فيفري 2008** المتعلق بشروط دخول الأجانب الى الجزائر و إقامتهم بها و تنقلهم فيها[2]، وضعية الأجانب في الجزائر من حيث إجراءات دخولهم وإقامتهم و تنقلهم، ولقد جاء هذا القانون لمراجعة تنامي ظاهرة الهجرة غير القانونية خاصة في ظل تدفق موجات كبيرة من المهاجرين غير القانونيين بالحدود الجنوبية.

جاء هذا القانون ليشكل دعامة لمكافحة الهجرة الغير القانونية، فهو يعزز من صلاحيات المصالح المتكفلة بمراقبة وضعية الأجانب، الذين يجب عليهم التقدم الى أحد مراكز الحدود، حاملا لأي وثيقة سفر ذات صلاحية. ويسمح القانون للوالي المختص إقليميا من منع دخول أي أجنبي الى التراب الوطني لأسباب تتعلق

---

[1] عبد المالك صايش،" **مكافحة تهريب المهاجرين السريين**" أطروحة لنيل الدكتوراه (جامعة مولود معمري ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2014)، ص 253

[2] الجريدة الرسمية، العدد 36 الصادرة بتاريخ 2 جويلية 2008.

بنظام العام أو أمن الدولة مثلا ضمان درجة عالية من المراقبة، يسمح القانون من أخذ بصمات الأصابع أو صور فوتوغرافية و إخضاعها الى المعالجة المعلوماتية.

يفرض القانون على كل أجنبي يصل الى الإقليم الجزائري أن يتقدم الى السلطات المختصة المكلفة بالمراقبة على مستوى الحدود في إطار المراقبة، و هذا يسمح بالتقليل من الهجرة غير القانونية[1]، كما يفرض القانون على الأجانب أن يحملوا أي وثيقة لتحديد وضعهم وإلا يعتبرون غير قانونيين، تتمثل هذه الوثائق التي ينبغي على المهاجر أن يحمل بعضها في التأشيرة، أو أي وثيقة تثبت دخوله و الملف الصحي للأجنبي. مثل هذه الوثائق تشكل وقاية من الهجرة غير القانونية ومن عدة أمراض التي يشتهر المهاجرون بحملها[2].

من الإجراءات التي تتبعها الجزائر في إطار مكافحة الهجرة غير القانونية هي عمليات الترحيل وهو أجراء يتضمنه قانون 2008/11/80 الذي ينص على طرد وإبعاد الأجنبي الذي يكون بقاءه في البلد يشكل مساسا بالنظام العام أو أمن الدولة إذ يمكن مثلا طرد الأجنبي الذي يدخل للإقليم الجزائري بصفة غير قانونية أو يقيم في الإقليم بطريقة غير قانونية الى الحدود.

وطبقا لقانون العقوبات التي تضمنها القانون و التي من شانها التقليل من موجات الهجرة الغير القانونية فان المهاجرين غير القانونين قد يتعرضون لعقوبة السجن قد تصل الى ستة أشهر كما نص على أن أقصى العقوبات بالنسبة للمتورطين في الاتجار بالبشر أو مساعدة شبكات الهجرة حددت بعشر سنوات سجن في أسوأ الحالات[3].

تتم مكافحة الهجرة غير القانونية في الجزائر من خلال مقاربة شاملة ومتوازية تنطلق من دعم المشاريع التنموية في دول المهاجرين لا سيما من خلال تنمية الشريط الحدودي للجزائر دعما لعملية المراقبة، حيث عززت المنظومة القانونية بقانون 11/8 لعام 2008 الذي يمكن من مراقبة الأجانب على الإقليم الجزائري و يحد من كل التحركات غير القانونية عبر الإقليم الجزائري.

---

[1] Azzouz Kerdoun, **"la loi 8-m sur la condition des étrangers immutation des règles juridique ALGERIENNES et leur impact sur le immigration irrégulier"** , CARIM note de synthèse -2009/06-, p 3

[2] **Ibid**, p 4.

[3] عبابسة دربال، **مرجع سابق**، ص87

ثانيا: الآليات الأمنية لمكافحة الهجرة غير القانونية:

في إطار مكافحة الهجرة غير القانونية تنطلق الجزائر من مقاربة شاملة متوازنة، بالتركيز على المعاملة الإنسانية للمهاجرين و التركيز على علاج الأسباب الأولية المؤدية الى هذه الظاهرة و التي تتمثل في التعاون و في النمو و غياب الاستقرار السياسي.. كما تنطلق الجزائر من أهمية رفع القيود عن حرية التنقل و رفع القيود على طرق الهجرة القانونية، لأن ضمان تسهيل حرية التنقل من شأنها التقليل من الهجرة غير القانونية ومن شبكات تهريب البشر.

من الناحية العملية تسخر الجزائر عدة إمكانيات لمكافحة الهجرة غير القانونية وشبكات المتاجرة وتهريب البشر ولأجل تعزيز و مراقبة الحدود و معابر الدخول الى الجزائر اعتمدت الجزائر على مجموعة من الأجهزة لمكافحة الظاهرة.

1-مجموعة حراس الحدود:"GGF"

هذه المصلحة تخضع لسلطة الدرك الوطني وهي متواجدة على طول الساحل الشريط الحدودي و التي توكل لها مهمة حراسة الحدود ضد أي محاولة مس بأمن الدولة. حيث تمكنت مصالح حراس الحدود من توقيف مئات الأفراد من جنسيات مختلفة بتهمة الهجرة غير القانونية[1].

2- حراس السواحل:

و هي مصلحة تابعة لوزارة الدفاع الوطني، تتكفل أساسا بحراسة الشواطئ الجزائرية و حمايتها من كل محاولات التهريب البحري، حيث تقوم بتدخلات و إحباط كل محاولات تهريب الأشخاص و السلع و تضمن الحراسة للبواخر الأجنبية، كما تقوم بمهام الإنقاض و استرجاع الجثث التي تطفو على سطح البحر أو إنقاض من يتم اكتشافهم على متن زوارق الموت في عرض البحر[2].

[1] زروق، **مرجع سابق** ، ص 35.

[2] تواتي، **مرجع سابق**، ص 91

3- مصالح شرطة الحدود:

و هو جهاز أمني خاضع لرقابة مديرية شرطة الحدود التابعة للمديرية العامة للأمن الوطني ، من المهام الرئيسية المخولة لشرطة الحدود البرية، مراقبة الأشخاص الأجانب الوافدين الى الجزائر عبر الحدود البرية و مراقبة دخول البضائع، بالإضافة الى مراقبة وثائق السفر و التأكد من عدم وجود أي مشاكل قضائية تخص الوافد الى الدولة الجزائرية و ضمان حراسة و أمن الموانئ و المطارات و السكك الحديدية و مراكز لإستشعار أي حركة مشبوهة[1]

نظرا لتأزم الوضع و توافد الكثير من الأجانب الى الجزائر أنشأت المديرية العامة للأمن الوطني الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير القانونية "**OSLSIS**" و هو جهاز مركزي للقيادة و التنسيق بين مختلف الفرق الجهوية للتحري بصفة مؤسسة للإشراف و التنسيق و من مهامه :

1- مكافحة خلايا و شبكات الدعم التي تساعد على إيواء الأجانب الذين هم في حالة غير قانونية.

2-مكافحة تزوير الوثائق المرتبطة بالهجرة و الإقامة غير القانونية

3-مكافحة التوظيف و العمل الغير القانونيين للأجانب[2].

كما أنشأت الفرق الجهوية للتحري حول الهجرة غير القانونية PRIS و التي من مهامها متابعة شبكات الهجرة غير القانونية و ذلك من خلال:

1-التفرق و البحث و توثيق و متابعة بمقتضى القانون أفراد شبكات الموزعين و الناقلين للمهاجرين غير القانونيين.

2-البحث و التعرف و توثيق و متابعة بمقتضى قانون الأفراد المزورين لوثائق السفر الموجهة للمهاجرين غير القانونيين.

3-البحث و التعرف و توثيق و متابعة بمقتضى قانون للأجانب الذين هم في وضعية غير قانونية.

---

[1] بن سلمان ، **مرجع سابق** ص 91

[2] الإبراهيمي، **مرجع سابق**، ص 19

4-تحديد نقاط العبور غير قانونية للأجانب و تحديد طريقة العمل المتعلقة بالدخول القانوني للتراب الوطني.

5-تسجيل و تتبع كل المعلومات المتعلقة بظاهرة الهجرة غير القانونية.

إن مكافحة الهجرة غير القانونية في الجزائر ليست مسؤولية جهة واحدة إنما تتشارك فيها عدة مؤسسات الدولة، و التي تتمثل أساسا في وزارة الشؤون الخارجية. التي تحتوي على مديريات تسهر على تنظيم القضايا المتعلقة بتنقل و إقامة الأجانب، وزارة الدفاع الوطني(قيادة الدرك الوطني) وزارة الداخلية، وزارة العدل، ومختلف الوزارات الأخرى ومؤسسات المجتمع المدني[1].

الملاحظ أن الجزائر بالرغم من أنها تركز على البعد الإنساني و التنموي كآلية لمكافحة الهجرة غير القانونية إلا أنها في نفس الوقت تأخذ بالنهج الأوروبي في تعاطيه مع قضايا الهجرة وذلك من خلال تكثيف الإجراءات الأمنية وفق منطق أمننة الهجرة وهو ما يمثل احد التحديات بالنسبة للجزائر نظرا لطول الحدود البرية وغياب الإمكانيات اللازمة.

المطلب الثاني : المقاربة الجزائرية لاحتواء الهجرة غير القانونية على المستوى الإقليمي

الهجرة غير القانونية لها تداعيات جد خطيرة سواء على دول المقصد ،العبور أو المصدر ، هذا ما يتطلب تبني إستراتيجية متوازنة تجمع بين كل الدول المعنية ، من أجل وضع آليات شاملة و مشتركة. الجزائر بحكمها دولة عبور و مقصد للمهاجرين تدرك أهمية التشارك و التعاون في هذا المجال . على هذا الأساس تتبنى الجزائر مقاربة مبنية على التعاون و تقاسم المسؤولية مع الدول الإفريقية لاسيما دول الجوار منها.

الجزائر سنويا تقوم بإلقاء القبض على أكثر من ألف مهاجر غير قانوني ،يتسللون إليها عبر الحدود التي تربط بينها وبين الدول الإفريقية كالنيجر ومالي خاصة في ظل التداعيات الأمنية التي تشهدها تلك الدول.إن التدفق المتزايد للأفارقة نحو الجزائر جعلها تخوض في اتفاقيات ومبادرات ثنائية مع دول الجوار ،فمثلا نجد الجزائر يربطها علاقات تعاون حدودية مع مالي و النيجر وهي اتفاقيات قد تم التوقيع عليها في سنة 1995 و 1997 وتنص على محاربة الهجرة غير القانونية وهذا من خلال تبادل المعلومات وتفكيك شبكات التهريب [2]

[1] الإبراهيمي، **مرجع سابق**، ص 20

[2] حسناء كرميش، "**السياسة العامة الجزائرية لمكافحة الهجرة غير الشرعية**" ، مذكرة نيل شهادة الماستر (المدرسة الوطنية للعلوم السياسية،الجزائر ، 2011-2012)،ص 91

من الناحية العملية التعاون على المستوي الجهوي يتجسد مع دول الجوار الجنوبية خاصة مالي و النيجر ، بوصفها المناطق التي تعرف تدفق المهاجرين الأفارقة . التعاون مع الدولتين يتجسد من خلال اتفاقيات التعاون على مستوي الولايات الحدودية لهذه الدول ، في مجال الكفاح ضد الهجرة غير القانونية عبر تبادل المعلومات و التنسيق من أجل تفكيك شبكات التهريب . التعاون الجزائري مع مالي و نيجر ليس في مجال رقابة الحدود فقط ،إنما أهداف الشراكة معهما تتعدي ذلك لتصل إلى دعم التعاون الاقتصادي و التجاري كحجر أساس لإبقاء المهاجر غير القانوني في بلده[1].

أولا– اتفاقية الجزائر ومالي:تهدف هذه الاتفاقية إلى تكريس وزيادة حجم التعاون بين البلدين في مكافحة الهجرة غير القانونية ،من خلال انشاء لجان ثنائية على الحدود مع مالي والتي تجسدت على أرض الواقع في إبرام اتفاقية في 1998 "بأدرار وتمنراست" تحت إشراف وزيري الداخلية للدولتين. تظم الشراكة ادارة الحدود بين الدولتين من خلال التنسيق بين الولايات الحدودية للدولتين وهي "ادرار و تمنراست " من الجنوب الجزائري و "غاوا و كيدال " من شمال مالي

ثانيا– اتفاقية الجزائر ونيجيريا : أبرمت سنة 2002 ، تهدف الى تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين خاصة حول ترحيل المهاجرين غير القانونيين النيجريين واستلامهم من قبل السلطات النيجرية[2]

تبنت الجزائر من خلال مقاربتها ميكانيزمات تتلخص مضامينها حول إدارة قضايا الهجرة غير القانونية على المستوى الإفريقي، من خلال التوصيات التي خلص إليها اجتماع مابين الوزارات حول الهجرة غير القانونية الذي عقد في الجزائر العاصمة* في 15 نوفمبر 2005 و الذي تمخض عنه مجموعة من النقاط أهمها :

1. محاربة الهجرة بالتركيز على احترام حقوق الإنسان و المعاملة الإنسانية للمهاجر غير القانوني
2. تفعيل ميكانيزمات ضمان ومتابعة و مراقبة ظاهرة الهجرة بالتنسيق مع دول الجوار و بالخصوص دولتي مالي والنيجر

[1] لمزيد من المعلومات انظر موقع وزارة الشؤون الخارجية على الرابط www.mae.gov.dz

[2] بن سلمان، **مرجع سابق** ، ص 102

3. دعم الجهود التنموية في اتجاه دول إفريقيا جنوب الصحراء خاصة دول الجوار مالي و النيجر من اجل إبقاء المهاجرين في دولهم

4. العمل المستمر من أجل إدراج قضايا الهجرة غير القانونية في المحافل الدولية والجهوية [1]

كما عملت الجزائر من خلال دورها في إطار التعاون الإقليمي بين دول الساحل على إيجاد حلول جذرية لهذه الظاهرة من خلال التنسيق الأمني وتكثيف التبادل الإستعلاماتي ودعم التنمية التي تأتي في إطار مبدأ العمل المشترك لدول المنطقة ، وهو ما جاء من خلال توصيات لجنة الأركان العملياتية المشتركة ، من خلال اللقاءات المتتالية ،أين تم التركيز للعمل على اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتعزيز الرقابة و السيطرة على الحدود البرية،زيادة نطاق تجريم كل الارتباطات المتعلقة بالهجرة غير القانونية كالأشخاص المهربين او من يمهد لهم الطريق للعبور إلى الدول التي يرغبون في الانتقال إليها ،بالإضافة إلى إسقاط الجرم عن الأشخاص الذين انخرطوا في تنظيم عمليات الهجرة غير القانونية من المتابعة القضائية بشرط قيامهم بإبلاغ السلطات عن أهم مخططات تحرك المهربين والمهاجرين غير القانونيين أو القبض على المتورطين في هذه الشبكات الإجرامية [2]

يقوم التصور الإفريقي الذي دعمته الجزائر على الربط بين الهجرة و التنمية وضرورة معالجة الأسباب الأساسية المؤدية إليها ،ويتعلق الأمر هنا بالقضاء على العوامل التي تدفع للهجرة خاصة الاقتصادية.وهو ما يتطابق مع المقاربة الجزائرية و المجسدة من خلال الندوات الوزارية ،كالتي جمعت فيها بين الاتحاد الإفريقي و الاتحاد الأوروبي حول "الهجرة والتنمية" في طرابلس 2006 [3] ، والذي ساهمت فيه الجزائر من خلال جمعها لوزراء الخارجية الدول الإفريقية بما فيها المغرب وكذا أعضاء الاتحاد الأوروبي ، حيث عملت خلال هذا اللقاء على خلق شراكة بين دول المصدر ، العبور و المقصد من أجل ضمان تسير متوازن لقضايا الهجرة [4]

---

[1] مصطفى عبد العزيز ،"**تأثير الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا على صورة المغترب العربي**" ،على الرابط : http://www.arabexpatriates.org/upfiles/paper تاريخ التصفح 2016/04/10

[2] صالح قرفي ،**مكافحة الهجرة غير الشرعية** على الرابط : http//www.dalinannya.com/jh2dadnéd(sbgslmsnté-fsnsk//ckihhd) تاريخ التصفح 2016/04/10

[3] بوعلام غمراسة ، "**قادة جيوش أربعة دول يبحثون في مواجهة القاعدة في الساحل الافريقي المبادرة من الجزائر...ورعاية من الاتحاد الافريقي**" على الرابط http// maawsat. com/details . asplsection= 4 article= 531671.issueno=11216 تارخ التصفح 2016/04/11

[4] سفيان سي يوسف، "**دول الميدان تبحث في استراتيجيات مكافحة الارهاب** "، **على** الرابط http://arabstoday.net/index.php?option تاريخ التصفح 2016/04/12

لعبت الجزائر دور أساسي من أجل بلورة موقف إفريقي مشترك حول قضايا الهجرة و التنمية عبر تنظيم مؤتمرات حول الموضوع، فمثلا تم تنظيم اجتماع لوزراء الخارجية لدول الميدان في مارس 2010 و نظرا للقناعة السائدة بان الشراكة هي الوسيلة الوحيدة لمكافحة مختلف أشكال الجريمة المنظمة فان بلدان المنطقة أنشأت في افريل 2010 لجنة قيادة أركان عملياتية مشتركة مقرها بتمنراست مدعمة بمركز للاستخبارات بالجزائر العاصمة بهدف تحسين تنسيق العمليات العسكرية في إطار مكافحة الهجرة غير القانونية.

و تجدر الإشارة إلى أن التشاور بين بلدان الساحل لاسيما دول الميدان أضحى دائما على الصعيدين الثنائي و الإقليمي منذ ندوة الجزائر العاصمة (7 و 8 سبتمبر 2011). و أفضى التشاور إلى تحديد المبادئ المديرة المهيكلة و المنظمة للشراكة في مجالي التنمية و الأمن بين دول المنطقة و شركائها لاسيما الامتلاك و عدم فصل الأمن عن التنمية. و كان اجتماع الجزائر قد مكن من تحسيس مختلف الشركاء بمشاركتهم أكثر في جهود تنمية منطقة الساحل لاسيما في تمويل بعض المشاريع[1].

[1] وكالة الانباء الجزائرية، "**إجتماع دول الميدان بنواكشوط من أجل تقييم التعاون الأمني في منطقة الساحل**" ،(2012/01/23)،على الرابط https://www.djazairess.com/aps/230470، تاريخ التصفح : 2016/04/12

خارطة رقم – 4 –توضح المنطقة المشتركة للنشاط ألعملياتي لدول الميدان.

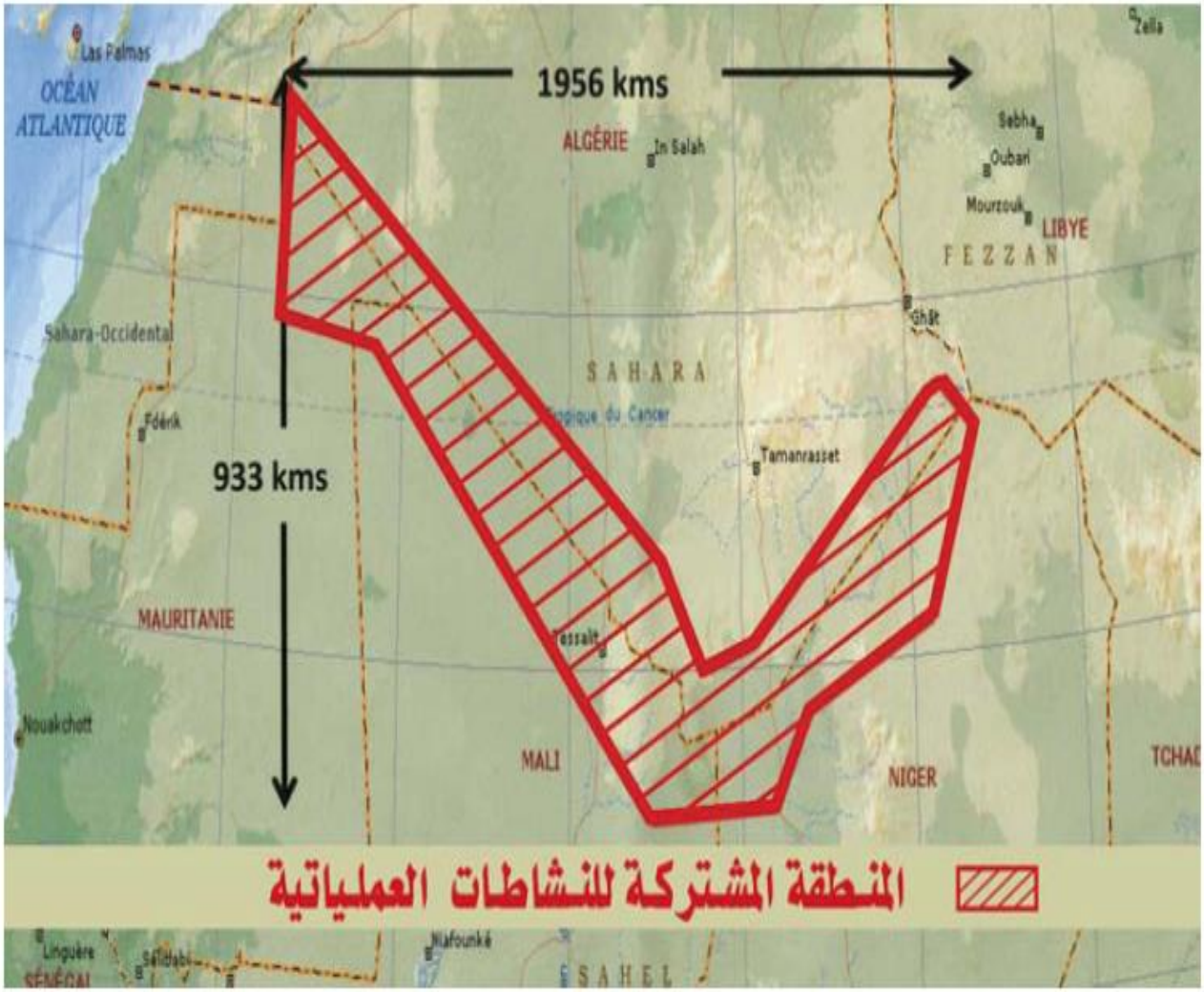

المصدر :مجلة الجيش، ع .579، أكتوبر 2011، ص.19

وفي هذا الإطار تعززت مقاربة الجزائر في مكافحتها للهجرة غير القانونية عمليا خلال الندوة الدولية بشأن مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة بمنطقة الساحل الإفريقي بين دول الميدان "الجزائر، مالي، و النيجر و الشركاء من خارج الإقليم ،المنعقد بقصر الأمم في العاصمة خلال 7و8 سبتمبر 2011.هذه اللقاءات سعت من خلالها الجزائر ودول الميدان إلى إرساء قواعد التعاون الثنائي و الإقليمي بين دول المنطقة ،سواء في ميدان السلم أو في مجال التنمية بالإضافة إلى تبني إستراتيجية موحدة وممنهجة لمواجهة ظاهرة ،الجريمة المنظمة العابرة للحدود و الفقر والهجرة غير القانونية وتشمل بذلك كافة الأصعدة السياسية ،العسكرية

،الاستخباراتية و التنموية كما تم التركيز على التنسيق مع الدول الصديقة و الداعمة لها و أكدت الجزائر على ضرورة العمل وسن إستراتيجية موحدة من اجل النهوض بالتنمية بدول الساحل[1]

إن اعتماد إطار مرجعي للدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي كخطة عمل من خلال العناصر التالية يهدف إلى التعاون الجدي والفعال في مجال الهجرة غير القانونية بتبادل المعلومات والخبرات ببرنامج خاص يسمى "**مواطنو إفريقيا** "يهدف إلى تحقيق الخطط التالية:

- إنشاء قاعدة بيانات للخبراء الأفريقيين في المهجر.
- الإدراج المنتظم لخبرة الأفريقيين في المهجر في برامج الاتحاد الإفريقي
- الاشتراك الكامل للأفريقيين في المهجر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد الأفريقي
- التنمية الصحية بتعزيز الأنظمة الصحية وتكثيف مكافحة الأوبئة.
- تشجيع التعاون بين البلدان الإفريقية من أجل مكافحة شبكات استغلال الهجرة غير القانونية
- إنشاء قواعد بيانات حول طبيعة وأهمية وآليات إدارة الهجرة غير القانونية [2]

المطلب الثالث: المقاربة الجزائرية لمكافحة الهجرة غير القانونية على المستوى الدولي

التصدي للهجرة غير القانونية لا يكون فعالا دون رؤية شاملة وتحليل معمق لأسبابها وللإمكانيات المادية والبشرية المخصصة لمواجهتها، لذلك أصبح من الضروري التنسيق مع جميع البلدان المعنية بهذه الظاهرة حيث تعتبر مشكلة سياسية بالنسبة لكثير من الدول. ، ،حيث أن عملية التنسيق في مجال التصدي للهجرة غير القانونية تشتمل على تبادل المعلومات بصفة إجمالية وفعالة وهذا ما ذهبت إليه الجزائر من خلال إستراتيجيتها الأمنية لمكافحة الهجرة غير القانونية، لذلك لم تكتفي الجزائر بالحلول و الاستراتيجيات الداخلية ، بل قامت بربط التعاون بين الدول وكذلك مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية

[1] سي يوسف ، **مرجع سابق**

[2] الدهيمي ، **مرجع سابق** ،ص ص 22،21

تعتبر المقاربة التي تتبناها الجزائر على المستوى الإفريقي هي نفسها المقاربة التي تتبناها على المستوى الدولي حيث لعبت الجزائر دور أساسي من أجل بلورة موقف دولي مشترك حول قضايا الهجرة والتنمية عبر تنظيم مؤتمرات حول الموضوع ، فمثلا تم المشاركة في المنتديات الدولية كالمنتدى الدولي حول "الهجرة والتنمية" **FMMD** الذي تأسس منذ **2006** [1]،كما صادقت على الاتفاقيات المتعلقة بالهجرة ،كمعاهدة **الأمم المتحدة حول حماية حقوق العمال المهاجرين و أفراد عائلاتهم الموقعة** في 18ديسمبر 1990، والتي صادقت عليها الجزائر في 29 ديسمبر 2004 ،كما صادقت في 05فيفري 2002 على **اتفاقية الأمم المتحدة حول مكافحة الجريمة المنظمة العابرة لحدود،** بالإضافة إلى المصادقة على **البروتوكولين الإضافيين لهذه المعاهدة و المتعلقين بتهريب المهاجرين** .[2] كما تحرس الجزائر على المشاركة في المنتديات و اللقاءات الدولية حول الهجرة و التنمية التي تنظمها عدة منظمات كمنظمة التجارة الدولية 'OSCE' .و منظمة الأمن و التعاون الأوروبية OIT ومنظمة العمل الدولية.OIM

تتبني الجزائر على المستوى المتوسطي خاصة منتدى 5+5 مقاربة شاملة متوازنة قائمة على التشاور حول قضايا الهجرة ، و التي كان من أبرزها لقاء 23 نوفمبر 2004 بوهران بالغرب الجزائري و الذي ضم بلدان المغرب العربي (الجزائر ،تونس،المغرب،ليبيا ،موريتانيا)و البلدان الأوروبية التالية (فرنسا،اسبانيا،ايطاليا ،البرتغال و مالطا) والذي ركز على ضرورة مكافحة الهجرة غير القانونية أين حملت الدول الأوروبية العواصم المغاربية على إظهار مزيد من التشدد في مراقبة الأعداد الهائلة للوافدين من إفريقيا، وفي اجتماع وزراء الدفاع للمجموعة 5+5 بباريس في 21 ديسمبر 2004 تم الاتفاق على مخطط عمل لمواجهة الهجرة غير القانونية .[3]والذي أكدت فيه الجزائر على البعد الإنساني و التنموي لمعالجة الظاهرة . ولتفعيل آليات مكافحة الهجرة غير القانونية في اطار التعاون الثنائي أبرمت الجزائر العديد من الاتفاقيات أهمها :

أولا– الاتفاقية الثنائية الجزائرية الايطالية :

انطلاقا من طبيعة العلاقات السياسية و الاقتصادية بين ايطاليا و الجزائر وضرورة المحافظة على تلك العلاقة في إطارها الودي القائم على سياسة الحوار السلم والصداقة ومبدأ التعاون في مختلف المجالات ،صادقت الدولتين على اتفاقية تعاون لمواجهة تحدي الهجرة غير القانونية ،حيث يمثل المسار الرابط بين سواحل عنابة

[1] غمراسة ، **مرجع سابق**

[2] الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية على الرابط :www.mae.gov.dz

[3] الدهيمي ، **مرجع سابق** ، ص 24

والطارف باتجاه سردينيا ابرز الاتجاهات التي يقصدها المهاجرين ،لذلك عملت الجزائر و ايطاليا على توقيع هذه الاتفاقية من أجل ترحيل المهجرين غير القانونيين الجزائريين بعد التحقق من جنسيتهم[1]

ثانيا– الاتفاقية الثنائية الاسبانية الجزائرية :

أبرمت هذه الاتفاقية بين وزير الخارجية الأسبق "مراد مدلسي" و نظيره الاسباني "خوسي مانويل" تتضمن هذه الاتفاقية مجموعة من التسهيلات المتبادلة لإصدار التأشيرات ،حيث تدخل هذه العملية في إطار الحد أو التقليل من الهجرة غير القانونية و القضاء تدريجيا على مسبباتها خاصة الإجراءات القانونية المشددة[2]

ترجمت هذه الاتفاقية على أرض الواقع بين الدولتين في شكل مرسوم رئاسي نشر في الجريدة الرسمية تحت رقم 13-247 المؤرخ في 27 يوليو ،تضمنت هذه الاتفاقية مجموعة من النقاط ابرزها تطبيق التسهيلات المتبادلة بخصوص إصدار ومنح التأشيرات الموقعة في الجزائر في 10 جانفي 2013[3]

إدارة الجزائر لقضايا الهجرة على المستوي الدولي و الجهوي تتركز على تحسيس دول العالم حول التركيز على معالجة الأسباب المؤدية للهجرة غير القانونية عبر تبني الحلول التنموية و ضمان احترام حرية تنقل الأفراد و تسهيلها كمبدأ للحد من الهجرة السرية بالإضافة إلى أن محاربة الهجرة السرية تكون في إطار احترام حقوق الإنسان و حفظ كرامة المهاجر من جهة و تقاسم المسؤولية بين دول المصر ، العبور و المقصد من جهة أخرى كما أنه لابد من الدول المتقدمة دعم مشاريع التنمية في الدول المصدرة للمهاجرين. و رفض الحلول الأمنية التي تعتمدها الدول الأوروبية كمراقبة و غلق الحدود ، أو تصدير حدودها للخارج

[1] نذير بطاطاش ، "**التعاون الأوروبي الإفريقي بين الشراكة و التنمية**" ، مذكرة ماجستير (المركز الجامعي أكلي محند أولحاج ،معهد الحقوق ،2010)، ص 45

[2] الموقع الرسمي لوزارة الخارجية على الرابط : **http://www.mae.gov.dz**

[3] كرميش ،**مرجع السابق** ، ص ص 89،90

يعد الشق التنموي في المقاربة الجزائرية مرصد ومرجع كل السياسات الإقليمية والدولية ،فالنموذج الأوروبي القائم على غلق الحدود ومراقبتها وتسليحها ،يعكس منطق الامننة الغالب كخيار حتمي عليها وهو مايفسر غياب المقاربة التنموية في السياسات الأوروبية ،الأمر الذي يؤثر بدوره على طبيعة العلاقات مع دول جنوب المتوسط في ظل غياب الدعم المادي والمنصب أساسا على النهوض بالتنمية في إفريقيا[1]

يمثل البعد الأمني في المقاربة الجزائرية لمكافحة الهجرة غير القانونية جزءا أساسيا في الإستراتيجية الشاملة للجزائر ،إلا انها غير كافية لإيقاف تدفقات الهجرة القادمة من إفريقيا جنوب الصحراء ، ما لم تحل المشاكل الاقتصادية والتنموية للدول المصدرة،ذلك ان الرقابة على الحدود وغلقها يكلف الجزائر الكثير دون القدرة على كبحها، وعلى هذا الأساس فإن الحل الأمثل على المستوى الإقليمي و الدولي يرتكز على الدعم الاقتصادي وزيادة حجم الاستثمارات على مستوى الدول التي تشهد تراجع في مستويات التنمية.

[1] جمال الدين بوشقرة،"**المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في الساحل الإفريقي** ،" مذكرة ماستر (المدرسة الوطنية للعلوم السياسية،قسم علم الاجتماع السياسي ،2014/2013)،ص ص 142،143

خلاصـة

عرفت ظاهرة الهجرة غير القانونية ارتفاعا في السنوات الأخيرة نتيجة لتدهور الظروف الاقتصادية والاجتماعية و الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي .فتطور هذه الظاهرة و تعقدها أصبح يشكل هاجسا أمنيا يشغل العقيدة الأمنية للجزائر في خضم الأوضاع التي تشهدها دول المتاخمة للحدود البرية الجزائرية.

ونظرا لانعكاسات السلبية للهجرة غير القانونية على المجتمع الجزائري.فإنها تؤثر بشكل مباشر على الأمن الصحي خاصة مع انتشار الأوبئة والأمراض المزمنة والفيروسات الخطيرة كالفيروس الإبولا الحاد .

ومع تزايد هذه التهديدات و المخاطر بات على الحكومة الجزائرية اتخاذ جميع الإجراءات و الحلول .ضمن معالجة قانونية أمنية سياسية للحد من تطور و تزايد الهجرات على جميع المستويات الداخلي والإقليمي ثم العالمي خاصة بعدما ارتبط مفهوم الهجرة غير القانونية بالمفاهيم الأخرى كالجريمة المنظمة و الإرهاب والتجارة بالبشر وغيرها من المفاهيم التي لها علاقة مباشرة او غير مباشرة في منطقة الساحل وتداعيات ذالك على الأمن الوطني الجزائري .

الخاتمة

الخاتـــمة

تناولت الدراسة انعكاسات الهجرة غير القانونية على الأمن الوطني الجزائري، و استجابة للمشكلة البحثية فإن ظاهرة الهجرة غير القانونية تتسم بكونها تهديدا أساسيا للأمن الجزائري بكل أبعاده ومستوياته.فهناك عدة آثار تنجم عن الهجرة في مجتمعات الاستقبال أو العبور ، هذا ما دفع بالدول إلى أمننتها و تجريمها و بذلك تحولت إلى أحد القضايا الخطيرة التي تخيف الدول كتلك المخاطر العسكرية .ذلك أن مثل هذه الظاهرة لها تداعيات متشعبة تمس بكل أبعاد الأمن سواء فرد ، مجتمع أو دولة . هذا ما شكل مبررا للدول خاصة الأوروبية منها لتجريم و أمننة الظاهرة ، بدون الأخذ في الاعتبار الجوانب الإنسانية و المأساوية للظاهرة التي تمس بالدرجة الأول حياة المهاجر الذي يغامر بها هروبا من أوضاع جد قسرية.

فرض التحول الذي طرأ على المنظومة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة وبروز النظام الدولي الجديد إعادة النظر في بعض القضايا المتعلقة بالدراسات الأمنية في بعدها المفاهيمي و النظري لتعكس تحولا كبيرا في مضمون الأمن، بحيث ظهر إلى جانب الأمن الوطني المرتبط بالدولة كفاعل في العلاقات الدولية طرح جديد من زاوية مغايرة يتم الحديث في إطاره عن مفهوم الأمن الإنساني المرتبط بالأفراد . المجتمع وبالتالي لم يعد مفهوم الأمن يتأسس على الأبعاد العسكرية فحسب بل له جوانب غير عسكرية ، من بين هذه الظواهر غير العسكرية التي قد تهدد الأمن ظاهرة الهجرة بكل صورها لاسيما الهجرة غير القانونية ، خاصة بعد أمننة ملف الهجرة سواء بوصفها ترتبط بقضايا أمنية أخرى أو كونها تشكل تهديد مباشر لأمن الدول و الأفراد خاصة لدى دول المقصد.

وقد حاولنا خلال هذا البحث تبيان التداعيات الأمنية للهجرة غير القانونية، من خلال دراسة الجزائر في مجالها الجيو-أمني بالتركيز خاصة على منطقة الساحل الإفريقي تي تشكل أحد المجالات الجيو-سياسية والتي تعرف حركة واسعة لظاهرة الهجرة غير القانونية بالإضافة إلى ارتباطها بمختلف أشكال الجريمة المنظمة، وبحكم الموقـع الاستراتيجي للجزائر الذي يشكل أحد المراكز الهامة لعبور المهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء ، جعلها تتحول إلى مدخل جغرافي لأوروبا و في كثير من الأحيان تُصبح دولة استقرار لأولئك الذين فشلوا في الالتحاق بالدول الأوروبية.

الـــــخاتمـــــــــة

شكل الموقع الاستراتيجي للجزائر محل استقطاب من قبل المهاجرين الأفارقة القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء و تحولها إلى مركز عبور و مقصد . مما جعلها تتعرض للآثار السلبية التي تصحب حركة الهجرة ، خاصة على مستوي الولايات الجنوبية كونها تقع في ساحل الأزمات ، الذي يعد بؤرة تتراكم فيها كل أشكال الجريمة المنظمة و انعدام الأمن الذي يتورط فيه المهاجر غير القانوني ، من أجل استكمال رحلته إلى الجهة الأوروبية التي أوصدت أبوابها في وجهه بكل السبل خاصة في ظل التشدد الأوروبي في تعاطيه مع ظاهرة الهجرة .هذا الوضع فرض على الجزائر تبني التوجه الأوروبي من خلال أمننة و تجريم الهجرة غير القانونية ضمانا للأمن العام.

إن أمننة وتجريم الهجرة غير القانونية يفرض على الجزائر إتباع مجموعة من الإجراءات الأمنية التي تبرز أساسا من خلال تكثيف الرقابة على الحدود وغلقها ،وهو الحل الذي يشكل تحديا بالنسبة للجزائر لأنه سيكلفها الكثير بالنظر إلى مساحة البلد وطول الحدود فمن الصعب ضمان رقابتها كلية خاصة في ظل غياب الإمكانيات التقنية والبشرية .لذلك تسعى الجزائر جاهدة إلى تبني مقاربة شاملة ذات بعد تنموي و بميكانيزمات متعددة من خلال دعم التعاون خاصة مع دول الجوار الجنوبية . فالحل التنموي من شأنه إبقاء المهاجر في بلده خاصة و أن الدوافع الأساسية للهجرة غير القانونية هي بالدرجة الأولي اقتصادية كالفقر و البطالة المتفشية في الدول الإفريقية.

أصبحت الهجرة غير القانونية تمثل أحد الهواجس الأمنية التي تؤرق وتقلق حكومات الدول خاصة تلك التي تبنت حلولا أمنية لمكافحتها دون الاهتمام بالجانب الإنساني للظاهرة التي تشكل في واقع الأمر فرار المهاجر من ظروف قاسية دفعته إلى هذه المغامرة المميتة . لذا نجد الكثير من المنظمات التي تعنى بحقوق الإنسان دائما ما تؤكد على أنه لا يجب النظر لها على أنها جريمة مطلقة لذلك لا بد من الاهتمام بالبعد الأخلاقي و الإنساني لها ، و هذا يعني أن حلها يتطلب حل شامل ذو أبعاد أخلاقية تستهدف أولا حماية حياة المهاجر و كرامته الإنسانية وهي النقطة التي ما ظلت الجزائر تنادي بها في المحافل الدولية .

من خلال كل ما سبق يمكننا **استخلاص النتائج التالية:**

- التحول في مفهوم الأمن ما بعد الحرب الباردة جعل الدول تغير من نظرتها لبعض الظواهر الاجتماعية مثل الهجرة التي أصبحت تشكل أكبر الهواجس الأمنية التي تتخوف منها الدول.
- تتفق أغلب الدراسات على أن الدوافع الأساسية للهجرة هي ذات طابع اقتصادي ،فقد كان لطبيعة النظام الاقتصادي العالمي القائم على تقسيم العالم إلى دول الشمال ذات اقتصاد قوي و دول الجنوب

ذات اقتصاد هش في تكريس التبعية بين العالمين وهو ما يفسر زيادة حالات الفقر والجوع و العنف التي تؤدي إلى الهجرة في إفريقيا.

- شكل العامل الجغرافي عاملا أساسيا في زيادة حجم الهجرة غير القانونية عبر الجزائر وهو ما يجعل الموقع الاستراتيجي للجزائر تحديا لها، ذلك لطول حدودها البرية الذي زاد من إمكانية اختراقها ، خاصة و أنه يصعب رقابتها كلية بسبب ضعف الإمكانيات التنقية مقارنة بالدول الأوروبية

- إن التوسيع في مفهوم الأمن ليشمل الأمن الاقتصادي و المجتمعي وغيره من القطاعات وفق مقاربة كوبنهاجن يجعل من الهجرة الإفريقية غير القانونية ابرز التهديدات التي تمس الأمن الجزائري في مختلف مستوياته(لاقتصادي، المجتمعي ، الهوياتي....) وهو ما جعل الجزائر تلجأ إلى الحلول الأمنية لمكافحتها وفق منطق أمننة وتجريم الهجرة.

- التنسيق بين الدول المصدرة و المستقبلة ودول العبور وتفعيل العمل الجماعي أفضل الحلول لمكافحة الهجرة غير القانونية من خلال التركيز على البعد التنموي في البلدان التي تشكل مصدرا للهجرة

- بالنسبة للجزائر فإن التركيز على التنمية في الولايات الجنوبية الحدودية ودعم المشاريع الشراكة على الحدود يساعد على إبقاء المهاجر في بلده و الذي من شأنه أن يقلص الخسائر البشرية الكبيرة التي تتعرض لها الجزائر والدول المجاورة من جراء الظاهرة . كما يجب أن تتم مكافحة الهجرة غير القانونية في إطار الاحترام الصارم لحقوق الإنسان وكرامته إلى جانب التنسيق الإقليمي والدولي.

مما سبق فقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الهجرة الإفريقية تشكل أحد الظواهر التي تهدد الأمن الجزائري بكل أبعاده (الفرد ، المجتمع ، الدولة) ، وبالتالي فإن إن إستراتيجية مواجهة الهجرة تتطلب إعادة ترتيب الأولويات فيما يخص العمق الاستراتيجي و الإقليمي للجزائر ذلك بما يتوافق و الأهداف الأمنية و السياسية والاقتصادية ن طريق تفعيل علاقاتها الإقليمية و الدولية أخذة في عين الاعتبار البعد الجغرافي (الإفريقي ، المتوسطي) مع إعطاء أهمية للجانب الإنساني المرتبط بالظاهرة.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

I- الوثائق الرسمية:

1- اتفاقية 28 جويلية 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين

2- الجريدة الرسمية عدد 36 الصادرة في 02 جويلية 2008

II- الكتب

1- الأصفر أحمد عبد العزيز و أخرون، **مكافحة الهجرة غير الشرعية**، الرياض، ط 1، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، 2010)

2- الإمام سيد الأهل حسن حسن ، **مكافحة الهجرة غير الشرعية على ضوء المسؤولية الدولية وأحكام القانون الدولي في البحار** "،(الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ط1، 2014)، ص 25.

3- أمير فرج،" **مكافحة الاتجار بالبشر و الهجرة غير الشرعية طبقا للوقائع والمواثيق و البروتوكولات الدولية**"، (الإسكندرية،المكتب العربي الحديث ،2011)،

4- شلبي محمد ،" **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم ،المناهج، الاقترابات، والأدوات**" ،(الجزائر:دار هومة، ط4، 2002)

5- العربي زروق وآخرون ، **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط** ، تحرير: محمد غربي ،سفيان فوكة، مشري مرسي، (الجزائر، ابن نديم للنشر والتوزيع، ط1، 2014)

6- عرفة محمد السيد ، "**تجفيف مصادر تمويل الإرهاب**"، (المملكة العربية السعودية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ط1، 2009)

7- عيد محمد فتحي ، "**الإجرام المعاصر**" ، (الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، ط1، 1999)

8- قوجيلي سيد أحمد ، " **تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي**"، (مركز الإمارات للدراسات والبحث الاستراتيجي، ط1، 2012)

9- محمد أمين عرفة خديجة ، "**الأمن الإنساني:المفهوم و التطبيق في الواقع العربي والدولي**"، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2009)

10- محمد نور عثمان لحسن ومبارك ياسر عوض الكريم ،" **الهجرة غير المشروعة والجريمة** "، (الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،2008)

III- قواميس و موسوعات

11- الكيلاني عبد الوهاب ،" **موسوعة سياسية** "، ج7، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1994)

IV- مجلات و دوريات

12- بن شريف مهدي ، "**تفاقم ظاهرة الهجرة السرية في الجزائر**"، مجلة الشرطة، ع 88، (سبتمبر 2008)

13- التميمي محمد رضا ، "**الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات القانونية**"، دفاتر السياسة والقانون، ع 04، (جانفي 2011)

14- حناشي عمار ، "**الهجرة السرية** "،مجلة الشرطة ،ع 62 (مارس 2001).

15- زياني صالح ،" **تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة**"، مجلة المفكر، ع 5،(مارس....)

16- غشة مولود ، "**التجارة الشرعية بالأسلحة- .هيمنة سماسرة الموت**" .مجلة الجيش.ع.547-فيفري 2012

17- مرسي مصطفى عبد العزيز ، "**تأثير الهجرة غير الشرعية الى أوروبا على صورة المغترب**" العربي،(أفريل 2007).

18- مشري مرسي ، "**أمننة الهجرة غير الشرعية في السياسات الأوروبية:الدوافع و الانعكاسات**"، سياسات عربية ، ع15،(جويلية 2015)

19- ـــــــ،"**أجهزة الكشف عن الوثائق المزورة سلاح ضد الهجرة غير شرعية وحماية من الوثائق المقلدة**"، مجلة الشرطة، ع 98، (جويلية 2011)

20- ـــــــــ "نزاع دارفور يدمر بيئتنا" ، "**مجلة البيئة والتنمية** "، مجلد 15، عدد 153 (ديسمبر 2010)

V- الرسائل و الأطروحات:

21- بركان فايزة ، " **آليات التصدي للهجرة غير القانونية** "،مذكرة ماجستير،(جامعة لحاج لخضر،كلية الحقوق،2011-2012).

22- بن سليمان سعاد ، "**الإستراتيجية الأمنية لمواجهة الهجرة غير الشرعية**"، بحث مقدم لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، (المدرسة الوطنية للعلوم السياسية، قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية، 2014-2015)، ص 59.

23- بوبية نبيل ، "**الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية و المشاريع الأجنبية**"، رسالة ماجستير(القاهرة، جامعة الدول العربية، معهد البحوث و الدراسات العربية،2009).

24- بوشقرة جمال الدين ،"**المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في الساحل الإفريقي** ،" مذكرة ماستر (المدرسة الوطنية للعلوم السياسية،قسم علم الاجتماع السياسي ،2014/2013).

25- بوصيلة محمد عبد الغفور ،" **الهجرة و تأثيرها على العلاقات الأورومغاربية 1990-2011**"، رسالة ماجستير،(جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والإعلام ،2012)

26- تواتي يعقوب ،"**مكافحة الهجرة غير الشرعية في المغرب العربي**"،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر،(المدرسة الوطنية للعلوم السياسية،قسم علم الإجتماع السياسي والعلاقات الدولية،2014-2015)،ص.12

27- توازي ايلاس ، " **الأمن و الهجرة:دراسة في السياسة الخارجية الفرنسية لفترة مابعد الحرب الباردة**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012-2013)

28- حمزة حسام ، " **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**"، رسالة ماجستير(جامعة لحاج لخضر،كلية الحقوق العلوم السياسية ، 2011)

29- ختو فايزة ، "**البعد الأمني للهجرة غير المشروعة في إطار العلاقات الأورومغاربية ، 2010-2011**"، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والإعلام ،2012)

30- رشيد ساعد ، "**واقع الهجرة غير الشرعية من منظور إنساني**"، مذكرة ماجستير ،(جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011-2012)

31- صايش عبد المالك ،" **مكافحة تهريب المهاجرين السريين**" أطروحة لنيل الدكتوراه (جامعة مولود معمري ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2014).

32- علالي حكيمة ، " **البعد الأمني في السياسة الخارجية: الجزائر نموذجا** " رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة قسنطينة، 2009).

33– كرميش حسناء ، السياسة العامة الجزائرية لمكافحة الهجرة غير الشرعية ، مذكرة نيل شهادة الماستر (المدرسة الوطنية للعلوم السياسية،الجزائر، 2011-2012).

34– نذير بطاطاش ، "**التعاون الأوروبي الإفريقي بين الشراكة و التنمية" ،** مذكرة ماجستير (المركز الجامعي أكلي محند أولحاج ،معهد الحقوق ،2010).

VI- تقـــارير و نـــدوات:

35– بن خليف عبد الوهاب ، "**الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي: التهديدات و الحلول**"، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في "الساحل الإفريقي" الجزائر جامعة 8 ماي 1945 قالمة 24-25 نوفمبر 2013

36– تقرير التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة 2014 عدد خاص بعنوان: **التقدم في المضي :بناء المنعة لدرء المخاطر** .

37– التقرير السنوي الأول "**للجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار في الأفراد**"، (مصر، 2008)

38– دمدوم رضا ، "**قراءة في مفهوم الأمن الانساني**"، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول: الجزائر والأمن في المتوسط –واقع وأفاق-قسنطينة، جامعة منتوري ،30/29 افريل2008، ص ص. 09،08

39– دندن عبد القادر ، " **دول المغرب العربي في قلب نظام الهجرة غير الشرعية الجديد العابر للمتوسط، الأثار والتحديات**"، (جامعة عنابة، 2010)، الندوة الدولية لمركز البحث CREAD بعنوان: **Quelle migration pour quel développement** .

VII- المحاضرات:

40- عطية ادريس،محاضرة بعنوان: "**التحليل الأمني على ضوء التنافس النظري داخل المدارس الأوربية**" ، محاضرة مقدمة في مقياس **المقاربات الجديدة في الدراسات الأمنية،السنة ثانية ماستر ،تخصص : دراسات استرتيجية**، جامعة الشيخ العربي التبسي ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، (2015/11/10).

VIII- الجرائد:

41- ب. نائلة ، "**الحراقة تتحول الى نشاط إجرامي يهدد أمن واقتصاد الجزائر**"، الشروق . ع .2008/04/21 .

42- بودرويش فضيلة ، "**الشعب ترصد تطورات الجريمة المنظمة بالجنوب الجزائري**"، جريدة الشعب ع 2011/01/21 .

43- بودرويش فضيلة ،"**69حالة جديدة لفيروس الإيدز و 334 لداء الحمى الفلاحية**" ، الشعب . ع.23-2011/01 .

44- بوعبوش سعاد ، "**1198 حالة إصابة فيروس «السيدا» بالجزائر**". الشعب. ع. 2011/05/07 .

45- سواعدي ص ، "**التنظيم الإرهابي سيجذب المهاجرين السريين**"، الخبر، ع 2011/05/22

46- الطيب.د/محسن.خ/كريم.ش،"**الرعب القادم من الجنوب: أكثر من 5000 مهاجر إفريقي غزو تمنراست في عامين**"، النهار الجديد ع:02-12-2008.

47- مصطفى بشير ، "**قارة حاضرة ..... وهموم منسية**"، الشروق اليومي، 3009، ع 2010/07/29

48- ـــــــــ ، "أزمة ليبيا حولت المنطقة الى خزان بارود" المساء ع 2011/09/07

IX- مواقع الأنترنت (مقالات):

49- ـــــــــ , سؤال وجواب، " من هم الطوارق وماهي جذورهم وماهي مشكلاتهم"، news.bbc.co.uk/hi/arabic/business/.../7003278.stm

50- ـــــــــ، "الجريمة المنظمة عبر الساحل الإفريقي "، السبت 27 سبتمبر 2008. http://:samir masri-blog spot.com/2008/09/blog .

51- ـــــــــ، "جمهورية ساحل العاج"، على الرابط : http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn1/Cote-d-Ivo/Sec02.doc_cvt.htm

52- بن أحمد محمد ،"الدرك الوطني وحرس الحدود بالجنوب في حالة تأهب قصوى،" http://www.djazairess.com/elkhabar/246775

53- بوبية نبيل ، "الآليات السياسية لاسترجاع الأمن في الجزائر خلال فترة حكم بوتفليقة"، على الرابط https://www.facebook.com/permalink.php?id

54- بوطالبي سميرة ،" الجزائر محطة استقرار آلاف المهاجرين الأفارقة"، على الرابط: www.djazairess.com/author/

55- بوعدمة رتيبة ، "شرطة الحدود تفكك شبكات دولية مختصة في تزوير جوازات السفر و التأشيرات بالجزائر"،: www.algeria channel.net/2009/06

56- تحسن ملحوظ في المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الكلي للجزائر سنة 2011، على الرابط: www.djazairess.com/aps/101414

57- حامد مراد ، "**القاعدة تنشئ خلايا للحراقة في صحراء الساحل**"، 13 نوفمبر 2010: http://www.djazairess.com/djazairnews/22264

58- حينوني رمضاني ،" **الهجرة غير الشرعية و أثرها على التركيبة الاجتماعية في تمنراست**" http://rihabalkalimah.cultureforum.net/t807-topic

59- الخشاني محمد، " **أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا**" على الرابط www.aljazera.net

60- رمضان محمد ، " **الهجرة السرية في المجتمع الجزائري: أبعادها علاقتها بالإغتراب الاجتماعي**"، http://www.s7aby.com/t52256.html

61- سني محمد أمين ، " **دراسة حول مكانة الجزائر في السوق الطاقوية الدولية** http//Snimedamine, imak toobblog.com/ 1480812/

62- سني محمد أمين ، "**دراسة حول الهجرة غير الشرعية وأسبابها في منطقة المغرب العربي** "، (26 يونيو **2010**) http://machahid24.com/etudes/10037.html

63- سني محمد امين ، "**مفهوم الأمن** "، (2مايو2008) http://snimedamine.maktoobblog.com9939212016

64- سي يوسف سفيان ،"**دول الميدان تبحث في استراتيجيات مكافحة الارهاب** "، على الرابط: http://arabstoday.net/index.php?option=com_content&view=article&id=

65- شوقي مريم ، "**التصور الامني لمدرسة كوبنهاجن**"، الحوار المتمدن،على الرابط http://m.ahewar.org/s.asp?aid=396778&r=0&cid=0&u=&i=7234&q

66- عابد زهير ، "**الطموح على طريق الموت**"، على الرابط : www.alhayat.com/m/opinion/4843854

67– عباس سامي ، "**اللاجئ... ...إنسان قبل كل شئ.**"، شبكة ذي قار،
http://www.dhiqar.net/Print.php?id=20160

68– عبد الطيف هنادي ، "**نتجت عنها العديد من المهن الهامشية :البطالة في إفريقيا خطر يهدد دول القارة** "، على الرابط
www.islam4**africa**.net/ar/more.php?cat_id=13

69– عبد العزيز مصطفى ،"**تأثير الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا على صورة المغترب العربي**" http://www.arabexpatriates.org/upfiles/paper

70– عياش إبراهيم محمد ،" **الهجرة غير الشرعية : الجزء الأول** ،"الحوار المتمدن ، ع 2322، (23/08/2008)
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=144798

71– غمراسة بوعلام ، "**قادة جيوش أربعة دول يبحثون في مواجهة القاعدة في الساحل الافريقي المبادرة من الجزائر...ورعاية من الاتحاد الافريقي**" على الرابط :

72– قرفي صالح ،**مكافحة الهجرة غير الشرعية**،
http//www.dalinannya.com/jh2dadnéd(sbgslmsnté (fsnsk//ckihhd

73– قسم البحوث والدراسات،" **محطات في تاريخ الهجرة غير الشرعية**"
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/b412abf3-787d-45e2-953a-96a27069dbae

74– الموسوعة الحرة ويكيبيديا،"**جغرافيا الجزائر** "https://ar.wikipedia.org/wiki/

75– نذير شوقي ، " **واقع الهجرة غير الشرعية في ولاية تمنراست**"،
http://acharia.ahladalil.com/t1341-topic

76– وكالة الانباء الجزائرية، "**إجتماع دول الميدان بنواكشوط من أجل تقييم التعاون الأمني في منطقة الساحل**" ،(2012/01/23)،على الرابط : ،
https://www.djazairess.com/aps/230470

77– ولد السالك ديدي ، " **لماذا تعثرت تجربة التحول الديمقراطي في موريتانيا**" على الرابط :.www.aqlame.com/article4635.html

X- مقابلات

78– مقابلة مع رئيس خلية لاتصال بمديرية الأمن الولائي لولاية. تبسه، تاريخ المقابلة : 2016/03/27

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية:

I- Ouvrages

77– De Haas Hein, **Le mythe de l'invasion , Migration irrégulière d'Afrique de l'Ouest au Maghreb et en Union européenne** ,(Travail de recherche de l'IMI ,octobre 2007)

78– Elmadmad Khadija, **Les Migrants et leurs droits au Maghreb** ,(Maroc : casablanca,2004).

II- Rapports

79– kerdoun Azzouz, « **la loi 08-11 sur la condition des étrangers : mutation des règles juridique Algériennes et leur impact sur le migration irrégulier** » , CARIM note de synthèse, 2009/06 .

80– Labdelaoui Hocine,« **la gestion des frontières en Algérie** », CARIM, RR, 2008/02.

81– Mahdi Lahlou, « **les migration irrégulière entre le Maghreb et l'Union Européenne : une évolution récentes** » , RR2005/03

82– Mebroukine Ali, « **L'attitude des autorités algériennes, devant le phénomène de la migration, irrégulière** » CARIM notes d'analyse et de synthèse, 2009/08

83– Musette Mohammed Saïb, « **Algérie Migration, marché du travail et développement** » , document de travail

84– N. khaled et al. , « **profils des migrants subsahariens en situation irrégulière en Algérie** », (avril , 2007. Alger) , source « CREAD »

85– SOPEMI , « tendances des migrations internationales » , rapport annuel , (édition 1999).

III- Revues les études

86– Batterbury, Simon, Andrew Warren , " **the African , Sahel 25 years after the great drought :assessing progress and moving towards new agendas and approaches**", global environmental change(11) ,2001

87– Tadj ,Mahdi," **Enjeux Ouest-Africains : Vulnérabilités et Facteurs d'Insécurité au Sahel** ", Club de Sahel et de l'Afrique de l'Ouest (C.S.A.O) , (01) ,2010 .

IV- Site web

88– Alkire, Sabina ,a conceptual framework for human security, Disponible sur le lien: www3.qeh.ox.ac.uk/pdf/crisewps/workingpaper2.pdf

89– Arcudi, Giovani, "**la sécurité entre permanence et changement institut universitaire de haute étude internationales**", Disponible sur le lien : https://www.cairn.info/resume.php?ID_ARTICLE=RI_125_0097

90– http://www.ohchr.org/FR/Pages/Home.aspx

91– www.carim.org .

92– www.mae.gov.dz

ثالثا: المراجع باللغة الإنجليزية

I- Books

93– Buzan, Barry and Weaver, ole,"**Regional power :the structure of international relations**",(UK : Cambridge university press , 2003).

94– OIM , **managing migration challenges and responses for people on move** ,(cieneva ,2003)

II- Dictionaries :

95– International Migration Law, Glossary on Migration , (IOM, 2004)

III- reports:

96– Dina Abdelfattah, **Impact of Arab revolts on Migration**, " (CARIM Analytic and Synthetic) Note 2011/68

فـــهرس الـمحـــتويات

العنـــــــوان	الصفحة
شكر وإهداء	
خطة الدراسة	
ملخص الدراسة	
مقدمة	**19 – 6**
الفصل الأول: تـداعيـات الهجـرة غير القانونيـة مقـاربـة معرفيـــة	**20**
تمهيد	**21**
المبحث الأول: البعد الإ بستمولوجـي للهجرة غير القانونيـة	**22**
المطلب الأول: الإطار الايتيمولوجي للهجرة غير القانونية	**22**
المطلب الثاني: الحدود المفهومية للهجرة غير القانونية مع المفاهيم المجاورة	**27**
المطلب الثالث: مسببات ودوافع الهجـرة غير القانونية	**29**
المبحث الثاني: المقـاربـات الأمنيـة للهجرة غير القانونيـة	**37**
المطلب الأول: أمننة الهجـرة وفق أطروحـة كوبنهاجـــن	**37**
المطلب الثاني: مدرسة أبريست ويث وتسييس قضايا الهجرة	**40**
المطلب الثالث: مدرسة باريس : نزع القـوننة وتجـريم الهجـرة	**42**
الفصل الثاني: واقـــع الهجـــرة غيـــر القانونيـــــة فـي الجزائـــــــــــــر	**46**
تمهيد	**47**
المبحث الأول: خصوصية الموقع الجغرافي للجزائر :بين الأهمية الجيوسياسية والانكشاف الأمني	**48**
المطلب الأول: خصائص الحدود الجزائرية	**48**
المطلب الثاني: أساليب توغل المهاجرين الأفارقة عبر الحدود الجزائرية	**51**
المطلب الثالث: منافذ ونقاط عبور المهاجرين غير القانونيين عبر الحدود الجزائرية	**53**
المبحث الثاني: الجزائـــر من دولـة عبور إلى دولـة مقصد	**62**
المطب الأول: بيئة الأمن في إفريقيا	**62**
المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية المفسرة لتحول الجزائر إلى دولة مقصد	**64**
المطلب الثالث: العوامل السياسية المفسرة لتحول الجزائر إلى دولة مقصد	**65**

فهرس المحتويات

الفصل الثالث: الانعكاسات الأمنية للهجرة غير القانونية على الجزائر والاستراتيجيات السياسية و الأمنية لاحتواء الظاهرة	**68**
تمهيد	**69**
المبحث الأول: تداعيات الهجرة غير القانونية على الأمن الداخلي للجزائر	**71**
المطلب الأول: انعكاسات الهجرة غير القانونية على الأمن الاقتصادي	**71**
المطلب الثاني: انعكاسات الهجرة غير القانونية على الأمن الصحي	**73**
المطلب الثالث: انعكاسات الهجرة غير القانونية على الأمن المجتمعي	**76**
المبحث الثاني: ظاهرة الهجرة غير القانونية بين المعالجة القانونية والمعالجة الأمنية–السياسية	**83**
المطلب الأول: آليات مواجهة الهجرة غير القانونية في الجزائر على المستوى الداخلي	**83**
المطلب الثاني: المقاربة الجزائرية لاحتواء الهجرة غير القانونية على المستوى الإقليمي	**87**
المطلب الثالث: المقاربة الجزائرية لمكافحة الهجرة غير القانونية على المستوى الدولي	**92**
الخاتمة	**97- 100**
قائمة المراجع	**102- 113**

فهرس المحتويات

فهـرس الجـــداول

رقم الجدول	العنـــوان	الصفحة
01	نسب البطالة في بعض الدول الإفريقية 2008-2013	31
02	بعض الدول الإفريقية وترتيبها ضمن دليل التنمية الإنسانية 2009-2014	32
03	بعض مناطق الصراع في إفريقيا إلى غاية 2013	34
04	يوضح مفهوم الأمن وفق المقاربات النقدية الأوروبية.	44
05	العدد الإجمالي لدخول وخروج الأجانب في الفترة الممتدة بين: 2001.01.01، 2009.12.31	58
06	أهم القضايا الأمنية التي تورط فيها المهاجرون 2001	75

فهـرس الأشـــكال

رقم الشكل	العنـــوان	الصفحة
01	مسببات ودوافع الهجرة غير القانونية في إفريقيا	35
02	توسيع وتعميق الأمن وفق مدرسة كوبنهاجن	38

فهرس الخرائط

رقم الخريطة	العنـــوان	الصفحة
01	أهم مناطق العبور للهجرة غير القانونية نحو أوروبا عبر الجزائر	54
02	أهم مناطق العبور للهجرة غير القانونية الإفريقية إلى الجزائر.	55
03	مسالك تنقل المهاجرين غير القانونيين داخل الإقليم الجزائري	57
04	المنطقة المشتركة للنشاط ألعملياتي لدول الميدان	91